

# حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان  
الملف الصحفي الإِسبوعي  
(524)





## الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
10	هيئة حقوق الإنسان
14	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
79	حقوق الإنسان فى العالم



# الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

## 6 قرارات لحماية شرعاً وبناتها

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 26 ربيع ثاني 1437هـ - 5 فبراير 2016م

[http://alwatan.com.sa/Nation/News\\_Detail.aspx?ArticleID=251648&CategoryID=3](http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=251648&CategoryID=3)

بيشة: سلطان آل فاهدة 05-02-2016 AM 1:17

فيما أوضحت إحصائية أن حالات العنف الأسري التي استقبلتها الجهات المختصة في بيشة العام الماضي 54 حالة، نقلت شرعاً المواطنة الكفيفة التي تعرضت هي وأبناؤها لعنف أسري ظهر أمس من مستشفى الملك عبدالله ببيشة إلى دار الإيواء في المحافظة، تنفيذاً لتوجيه أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد، الذي وجه بتشكيل لجنة لمتابعة حالتها هي وعائلتها.

نقل المواطنة وبناتها إلى دار إيواء

بقاؤون في الدار لتأمين مسكن لهن

تحويل ابنها للتأهيل الشامل

فصل وصرف جميع مستحقات الأب من الضمان على الأسرة

مخاطبة الجمعيات الخيرية لتقديم المساعدات للأسرة

اتخاذ اللازم حيال الأب

أوضحت إحصائية أن حالات العنف الأسري التي استقبلتها المستشفيات والمراكز المختصة التابعة للشؤون الاجتماعية في بيشة العام الماضي 54 حالة، أي بمعدل حالة كل أسبوع،

وقال مصدر لـ "الوطن" إن "حالات العنف في بيشة متنوعة، حيث كانت الأكثر تعرضاً لها، تلبهن الأطفال، ومعظم حالات الإيذاء تنتهي بتنازل المعنف عن حقه، في ظل عدم وجود الوعي العام بحقوق المعنفين والمعنفات، وتكتم الكثيرين حول العنف الممارس عليهم".

وأضاف، أن "الشؤون الاجتماعية في بيشة قامت بتجهيز دار إيواء لاستقبال الحالات المعنفة، لحين حل قضاياهن، حيث تتراوح فترة الإيواء من 4 ساعات إلى 15 يوماً".

عامان لنظر العنف

قال قريب لإحدى المعنفات لـ "الوطن" "تعرضت قريبتني لعنف من قبل زوجها، حتى وصل الأمر إلى إحداث إصابات بليغة بها، فأقمنا دعوى قضائية ضده، ولكن نظر القضية في المحاكم استغرق أكثر من عامين، وانتهى الأمر بطلاقها".

غياب الوعي

قالت الباحثة الاجتماعية المتعاونة لدى جمعية حقوق الإنسان موزي الدعرمي لـ "الوطن" "باشرت عدداً من قضايا العنف الأسري في بيشة قرابة خمس سنوات، ومن واقع تجربتي فإن أغلب القضايا تحل ودياً، ولكن يبقى الاعتراف بالعنف أمراً

ضرورياً حتى نستطيع معالجته"، مشيرة إلى أن أكثر حالات العنف تصدر من الزوج تجاه زوجته، مع قلة العنف الموجه ضد أطفال. وأضافت أن "أغلب القضايا التي نواجهها ناتجة في الأساس عن غياب الوعي الديني، والفهم غير الصحيح

للقوامة، وغياب العقل بسبب تعاطي المخدرات"، مشيرة إلى أن نسبة كبيرة ممن يعنفون ذويهم يتعاطون المخدرات. وأوضحت الدعرمي أن "إنشاء فرع لهيئة حقوق الإنسان في محافظة بيشة مطلب ضروري وملح، حتى نستطيع أن نردع

من تسول له نفسه بممارسة العنف ضد أحد أفراد عائلته".

درء العقوبة

بين المحامي إبراهيم محمد المزارقة لـ "الوطن" أن "العنف موجود بكثرة، خاصة بين المدمنين، ونظام مكافحه الإيذاء وضع سبلاً للتعامل مع حالات الإيذاء، وتضمن خطوات للتبليغ عنها"، مشيراً إلى أن أغلب المحامين لا يترافعون في مثل

هذه القضايا لحساسيتها، ولضعف المردود المادي لها، ويقتصر دوره على تقديم الاستشارة فقط. وأضاف أن "القضاة في الأغلب يدرؤون العقوبة لعدة أسباب منها ولاية الأب، أو الزوج، والاعتقاد بأن لهما الحق في التأديب، وأيضاً بسبب عدم

ثبوت الإدانة، لانعدام البيئة التي يبني عليها القرار الشرعي، حيث إن أغلب هذه الاعتداءات تحدث في المنزل وبدون وجود

شهود". "الوطن" حاولت أكثر من مرة التواصل مع مدير الشؤون الاجتماعية في بيشة لاستطلاع رأيه حول الإجراءات التي تتخذها وزارة الشؤون الاجتماعية لمواجهة العنف الأسري، إلا أنه لم يرد.

إيواء شرعاً وبناتها وتوفير مسكن للعائلة

نقلت المواطنة شرعاً الأم الكفيفة التي تعرضت هي وأبنائها لعنف أسري ظهر أمس من مستشفى الملك عبدالله في بيشة إلى دار الإيواء بالمحافظة، تنفيذاً لتوجيه أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد، بمتابعة حالة المواطنة وعائلتها، وحل مشكلاتها بما يحقق لها الاستقرار.

وقامت لجنة - وجه أمير المنطقة بتكوينها لمتابعة الحالة - مساء أول من أمس، بزيارة المواطنة شرعاً التي أفادت بأنها ترغب في بقاء بناتها معها، وتريد الاستقرار في منزل يؤويها مع أسرتها.

وقررت اللجنة - التي تشمل ممثلين عن المحافظة، والشرطة، ووزارة الصحة، والشؤون الاجتماعية - نقل المواطنة وبناتها إلى دار إيواء ببيشة، وبقائهن بها حتى الانتهاء من تأمين مسكن لهن، وتحويل ابنها الذي يعاني إعاقة إلى التأهيل الشامل لحالته الصحية.

وقال المتحدث الرسمي لإمارة منطقة عسير سعد آل ثابت، في بيان أمس، إن "أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز، وجه بتشكيل فريق عمل في محافظة بيشة برئاسة المحافظ محمد بن سبرة، وعضوية مدير الشرطة، ومدير الشؤون الصحية، ومدير مركز الشؤون الاجتماعية ومديرة الجمعية الخيرية، والمشرفة على دار الإيواء، للوقوف على حالة المواطنة المعنفة".

وأضاف أن "التوجيه يقضي بلم شمل العائلة المكونة من الأم، وبناتها والابن الذي يعاني الإعاقة، وفصل وصرف جميع المستحقات والمساعدات التي تصرف للأب من الضمان الاجتماعي على جميع أفراد الأسرة، على أن يكون لكل فرد منهم بطاقة ومساعدة مستقلة بما فيهم الابن المصاب، ومخاطبة الجمعيات الخيرية لتقديم المساعدات للأسرة بشكل عاجل، ومخاطبة أقرب مركز للتأهيل الشامل في منطقة عسير لاستقبال الابن المعوق، ونقل المواطنة وبناتها إلى دار الإيواء في المحافظة، ونقل الابن مبدئياً إلى التأهيل الشامل، وإبقاء الأسرة في دار الإيواء حتى إيجاد مسكن يضمن لها العيش المستقر". وأوضح آل ثابت أن "اللجنة وقفت على حالة المعنفة في المستشفى، وتم نقلها إلى دار الإيواء، واتخاذ اللازم حيال الأب".

وكان مقطع فيديو قد انتشر الأيام الماضية على مواقع التواصل الاجتماعي، شكت فيه المواطنة من تعرضها للعنف هي وبناتها وابنها من قبل زوجها، مطالبة الجهات المسؤولة بمساعدتها.

العنف الأسري في بيشة عام 1436

54 حالة بمعدل حالة كل أسبوع

فترة الإيواء: من 4 ساعات إلى 15 يوماً

أسباب عزوف بعض المحامين عن الترافع فيها

حساسيتها

ضعف المردود المادي لها

أسباب درء العقوبة

- 1- ولاية الأب، أو الزوج، والاعتقاد بأن لهما الحق في التأديب
- 2- عدم ثبوت الإدانة
- 3- إنعدام البيئة التي يبني عليها القرار الشرعي
- 4- أغلب الاعتداءات تحدث في المنزل دون شهود

## وضعوا خريطة طريق لمنع انتشار هذه السموم الفكرية مختصون: الأمن السعودي نجح في الحد من الخطر الداعشي لكن يبقى دور المجتمع

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 27 ربيع ثاني 1437 هـ - 6 فبراير 2016م

[https://www.aleqt.com/2016/02/06/article\\_1027901.html](https://www.aleqt.com/2016/02/06/article_1027901.html)

خليفة الهاملي من بريدة

أصبح الفكر الداعشي خطرا على المجتمع السعودي لما يبثه من أفكار ضالة للشباب، الأمر الذي دفع عددا من العلماء، لوضع خريطة طريق لكيفية منع انتشار هذه السموم الفكرية في المجتمع، ووقفا على الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى ذلك، ولا سيما أن الإرهاب ليس نتاج عامل واحد إنما إرهابات داخلية وخارجية تجعل الشباب غير قادر على استيعاب المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها، الأمر الذي يولد لديه أزمة ثقافية ودينية، ما يسهل عملية استقطابه وانخراطه في هذه الجماعات.

وقال لـ "الاقتصادية" الشيخ حمد بن خنين المستشار الشرعي والباحث الإعلامي في وزارة العدل وعضو جمعية حقوق الإنسان إن "داعش" ليس هو الدولة الإسلامية ولا طريقتها، إنما هو تنظيم قفز بالقوة على منطقة واحتلها بطريقة غير شرعية، مضيفا أن خطرهم على صورة الإسلام الحقيقية أكثر من الأنظمة الفاسدة. وبيّن أن خطر "داعش" على المجتمع الداخلي في المملكة أشد وأقوى من الخارجي، لافتا إلى أن امتداد هذا التنظيم في المجتمعات العربية والإسلامية ليس عميقا حتى الآن، لكن يجب العمل على منع أفكاره من التعمق داخل المجتمعات الإسلامية، وأن العبء الأكبر لمواجهة الخطر يجب أن يوضع ضمن خطة محكمة لمواجهة هذا الخطر الفكري، الذي يتدثر بلباس إسلامي.

ولفت إلى أن الدولة أعدت خططا للتعامل مع هذا الملف، الذي يستهدف تشويه صورة الإسلام، وذلك بتفعيل الدور الدعوي والإرشادي والاحترازي وتصحيح الفكر الضال، وتوفير فرص عمل للشباب السعودي، مؤكدا أن الحكومة تحكم سيطرتها على كل من يخرج عن الثوابت الدينية والوطنية، وذلك من خلال المناصحة والتوجيه والإرشاد أولا ثم التنبيه والإيقاف الجزئي والكلي أخيرا.

بدوره، أكد ناصر العريني مدير عام برنامج "فطن" أن وزارة التعليم تولي الجانب الفكري أهمية بالغة تتمثل في عديد من العمليات الموجهة للطلاب والطالبات في المجتمع المدرسي من خلال عمليات التعليم والتعلم اليومية سواء في المناهج الدراسية أو الأنشطة المصاحبة لها. ولفت إلى أنه لأهمية التكوين المعرفي والمهاري للطلاب والطالبات فقد أسست الوزارة البرنامج الوقائي الوطني للطلاب والطالبات (فطن) لتنمية المهارات الشخصية والاجتماعية للطلاب والطالبات لوقايتهم من الانحرافات الفكرية والسلوكية، حيث تم تشكيل اللجان التنفيذية في إدارات التعليم والمدارس، وبدأت عمليات التدريب الميدانية، وكذلك أنهت الوزارة استعداداتها لإطلاق الحملة الإعلامية الشاملة، وكذلك جار الإعداد لتنفيذ البرنامج التدريبي انتمائي وطني الذي يهدف للوقاية من الانتماءات المشبوهة.

من ناحيته، أشار الدكتور عبد الله عبد العزيز اليوسف أستاذ علم الاجتماع في جامعة الإمام إلى أن الناقد والمحلل للظاهرة الإرهابية يقف حائرا أمام سرعة تأثير بعض الشباب بالفكر الضال واستعدادهم لممارسة أبشع أنواع القتل دون رادع أو تفكير، مضيفا أن الإرهاب ليس نتاج عامل واحد وليس نتاج متغير واحد، وإرهابات داخلية وخارجية تجعل الشباب غير قادر على استيعاب المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها، ما يسهل عملية استقطابه وانخراطه في هذه الجماعات. وقال إن المتأمل في حال المجتمع يلحظ غياب أنساق المجتمع بكل فعاليتها عن مجارات التغيرات التكنولوجية

والتقافية التي يمر بها المجتمع، ما يجعل الشاب يعيش في حيرة وضياح فكري ومنهجي، حيث إن الأسرة مثلا غير قادرة على استيعاب التغيرات الحضارية والثقافية التي تمر بها والشيء نفسه يقال عن المدرسة وكذا النسق الديني والقيمي.



## الرعاية الاجتماعية: الحكاية قديمة.. الصحة: عالجانها وغادرت .. والدة

### فتاة • دار الوفاء:

## أياد خفية ألقى ابنتي من الطابق الثاني!

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 28 ربيع ثاني 1437هـ - 7 فبراير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160207/Con20160207823196.htm>

عدنان الشيراوي (جدة)، أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)  
عاد إلى السطح ملف سقوط نزيلة من شرفة الطابق الثاني في مبنى دار الوفاء للحماية الاجتماعية في مكة المكرمة قبل نحو ثلاثة أسابيع، وتجددت معه الأسئلة حول أسباب سقوطها وإصابتها بكسر في ساقها، أدى إلى خضوعها لعملية جراحية ما أثار قلق النزيلات في الدار اللاتي يتحدثن عن افتقادهن للأمان في المبنى، خصوصا أن بعض النزيلات يعمدن إلى فتح السياج الحديدي في الشرفة للتواصل مع من في خارج الدار وجلب متطلباتهن عبر السياج المفتوح. طبقا لوالدة النزيلة (بالتبني) فإنها ظلت تهاتف ابنتها على جوالها ولم تجد منها ردا لأكثر من أسبوع قبل أن تتجارب عبر رسالة نصية أوضحت فيها سقوطها من الشرفة وخضوعها لجراحة، وعللت الفتاة عدم الرد على اتصالات والدتها بسحب إدارة المبنى لهاتفها أثناء حجزها في المستشفى.

أسقطوها أم سقطت؟

تضيف الأم أنها راجعت مقر دار الوفاء لزيارة ابنتها وفوجئت بجروحها البالغة، وتؤكد لـ «عكاظ» عدم اقتناعها برواية السقوط من الشرفة، وترجح إسقاطها عمدا بواسطة إحدى النزيلات، أو أنها أسقطت نفسها عمدا. معربة عن أسفها لتنازل ابنتها عن قضيتها في محضري الشرطة والدار، وهو الأمر الذي يمنعها من تقديم شكوى رسمية إلى الجهات المعنية. وتتساءل عن سر إصرار ابنتها على الصمت، وعن الجهة التي تجبرها على ذلك. وطبقا لأقوال الأم فإن فتاتين كانتا برفقة ابنتها في شقتهم لحظة سقوط ابنتها غادرتا الدار في اليوم التالي للحادث، ما يثير أكثر من علامة استفهام حول الواقعة -حسب تعبيرها-.

سأعود بشرط!

روت النزيلة (ر) تفاصيل ما حدث لها في المحضر وقالت إنها ذهبت إلى شقة اثنتين من زميلاتها فوجدت الشرفة مفتوحة والسياس الحديدي منزوعا، فطلبت منها إحداهما الهبوط من الشرفة إلى الفناء عبر سلم يمتد من الطابق الثاني، غير أنها رفضت الاستجابة لطلبها (بينما أنا جالسة على طرف الشرفة المطلة على الحديقة سقطت من الطابق الثاني إلى الأرض، لا أعلم إن كانت إحداهما دفعني، أو أن دوخة أسقطتني)، وتضيف «أنها سألت إدارة المبنى عن عدم إبلاغ والدتها لما حدث لها». فأشاروا إلى أنهم لا يملكون صلاحية لذلك وأن الجهة المختصة عن البلاغات هو مكتب المتابعة. وتضيف الفتاة «أنها تعيش في الدار منذ 8 أشهر نتيجة خلاف بينها وبين والدتها الحاضنة على خلفية إجراءات استخراج الهوية الوطنية». مؤكدة رغبتها في العودة إلى والدتها بمجرد استلام هويتها.

حكاية قديمة .. ولكن

«عكاظ» وضعت الملف أمام مسؤول الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي، فأوضح أن القضية قديمة، وحدثت قبل أشهر وتفاصيلها غير صحيحة. غير أن تقريرا طبيا حصلت عليه «عكاظ» أفاد دخول الفتاة إلى مستشفى النور التخصصي يوم 1437/3/30 وبقيتها حتى يوم 1437/4/7هـ. من جانبه، أكد الناطق الإعلامي في صحة العاصمة المقدسة عبدالوهاب شلبي أن الفتاة وصلت المستشفى تعاني من إصابة وتم تنويمها وغادرت بعد إكمال علاجها.

حقوق الإنسان: رصدنا ملاحظات في داري الحماية والضيافة  
رصد القسم النسائي في فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في جدة خلال زيارات ميدانية متوالية لداري الحماية والضيافة، ملاحظات عدة منها أن الدارين تقعان في مكان غير مناسب وغير آمن، وضعف البرامج التأهيلية والنفسية والاجتماعية للنزيلات وعدم وجود أنشطة لهن والنظرة السلبية تجاههن، فضلا عن حرمانهن من وسائل الترفيه وأجهزة الهاتف النقال والحاسب الآلي وعدم السماح لهن بالخروج بسبب مخاوف من هروبهن لا سيما في دار الضيافة، ومنعهن من مواصلة التعليم حسب إفادة بعضهن. كما رصدت الجمعية شكاوى حول سوء الإعاشة بشكل عام.  
وفقا لتقرير جمعية حقوق الإنسان، فإن النزيلات اللواتي يقضين محكومياتهن يواجهن رفضا من أسرهن وبيئة مجتمعية طاردة لهن وبالتالي يفترض أن تكون دار الضيافة مقر إيواء مناسب لظروفهن يوفر لهن أدنى درجات الرعاية الشاملة. وكانت الباحثة القانونية الجوهرية الغامدي والإدارية هالة المهدي سجلتا زيارات ميدانية لدور الرعاية وأعدتا تقريرا عن الوضع بشكل عام. مطالبتين بإجراءات تعالج الخلل جذريا. موضحات أنهن سمعن شكاوى من حالات اختناق بسبب التلوث البيئي في الموقع لقربه من مصانع بترولية، حيث اشتكت نزيلات من حالات ربو وحساسية في العين ومشاكل صحية فضلا عن شكاواهن عدم توفر الرعاية الطبية لهن. وتم رصد حالة مريضة بالسكري عانت من عدم وجود الطعام والغذاء المناسب لها.

آل طوي : مرحلة انتقالية

تطبيق وزارة الشؤون الاجتماعية خارطة طريق في دور الرعاية والإيواء منها مؤسسة الرعاية ودار الحماية ودار الضيافة، تتضمن إعادة النظر في خدمات الرعاية الاجتماعية، النفسية، الصحية والعمل من خلال أخصائيات على إعادة تأهيل النزيلة ودمجها في المجتمع، وفقا لمدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله آل طوي، مبينا أن هذه الدور محكومة بضوابط محددة.

وحول دار الضيافة في جدة قال إنها تمر الآن في مرحلة انتقالية إلى الأفضل وتجد دعما من وزير الشؤون الاجتماعية وتنتقل إلى المزيد من التحسينات والبرامج التي بدأتها الإدارة الجديدة أخيرا ويتوقع أن تعطي ثمارها قريبا.

«تراحم»: يدنا ممدودة لدور الحماية

أكد نائب رئيس لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم «تراحم» المستشار القانوني الدكتور عبدالله بن مرعي بن محفوظ أن يد اللجنة ممدودة لداري الضيافة والحماية ومؤسسة رعاية الفتيات في وزارة الشؤون الاجتماعية ومستعدة لتقديم الدعم المادي والمعنوي لكون رعاية أسر السجناء والمفرج عنهم رعاية شاملة من صميم اهتمامها. وأبان أن اللجنة على اطلاع ببعض مثل هذه الحالات وتساهم في إصلاح ذات البين ولديها برامج متنوعة في هذا الصدد، فضلا عن وجود لجنة من المحامين والمحاميات يتولون الترافع مجانا عن السجينات والمعنفات.

مديرة «ضيافة جدة»: معالجة الجنوح باحتواء المخطئات

تتفاوت المشكلات السلوكية من منطقة إلى أخرى حسب ظروف كل منطقة وعادات سكانها ، حسب المستشارة الأسرية مديرة دار الضيافة في جدة نسرين أبو طه، لافتة إلى أن الحرية الخاطئة تؤدي أحيانا إلى تمرد الفتيات.

وطالبت بتأهيل المسؤولات والأخصائيات المدربات على التعامل الجيد مع الفئة المخطئة، ومعرفة الخصائص النفسية للمرحلة العمرية للفتاة، للإبداع في إيجاد الحلول المناسبة لكل خطأ. وقالت دائما وأبدا أنصح الجميع بأن تتم معالجة الخطأ بالصواب وليس بخطأ مماثل أو أعظم من الذنب نفسه لكي نقضي على السلوكيات غير المرغوبة ولا نسمح بتكرار الخطأ، وذلك من خلال تغيير المفاهيم والعادات الخاطئة والثقافة المغلوطة من الأساس وإلا يكون التركيز على القشور. وأضافت أيضا: أركز على آلية التعامل مع الفتيات بالحوار، فكلما وجد الحوار وارتقى بالمفهوم الصحيح كلما ازداد تقبل النفس للنصيحة والتوجيه ويليه التطبيق لكل العاملين في مجال الحماية والضيافة ودور الرعاية الاجتماعية من خلال احتواء هؤلاء الفتيات وإحساسهن بالاهتمام والرعاية والحنان المفقود لديهن بسبب مشاكل أسرهن وجعلها بأهمية هذا الجانب في ضبط السلوك والأفكار لدى الأبناء.

كما لا بد من تعزيز النظرة التفاؤلية والإيجابية للمخطئين، خاصة بعد انتهاء محكومياتهم. والتركيز على بث ونشر وتعزيز ثقافة التسامح والعفو والحب بين مرتكبي الخطأ من جانب الأسرة والمجتمع والعاملين في الدور الاجتماعية من جانب آخر.



## حقوق الإنسان: مكاتب العمد غير لائقة!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 29 ربيع ثاني 1437هـ - 8 فبراير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160208/Con20160208823449.htm>

محمد سميح (مكة المكرمة)

عتبرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، أن وجود مكاتب عمد الأحياء على الأرصفة وتحت الكباري لا يليق بمهنتهم، ويضعف مكانتهم والدور الذي يقومون به في المجتمع. وقالت على لسان المشرف العام لفرع منطقة مكة سليمان الزايدي لـ«عكاظ»، إن هذه المكاتب تحتاج إلى لفتة واهتمام وإيجاد مقرات رسمية تتوازي مع مكانة العمدة الاجتماعية، إذ إن كل عمدة يعتبر وجيهاً في الحي الذي يعيش فيه وبالتالي يجب الاهتمام به من قبل الأمانات والبلديات وتخصيص أراضٍ لمكاتبهم حتى يستقبلون المواطنين وأصحاب الحاجة في مكان لائق. وأردف: «العمد الآن لديهم موظفون وسجلات رسمية، لذلك يجب أن لا تكون مكاتبهم غير مهياً بما يكفي لحفظ الأوراق الرسمية واستقبال المواطنين».



## • حقوق الإنسان: إعدامات العراق لسعوديين طائفية

المصدر: جريدة الحياة الإربعاء 1 جماد اول 1437هـ - 10 فبراير 2016م

<http://www.alhayat.com/Articles/13886635>

الرياض - عمر الضبيبان

شككت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (غير حكومية) في عدالة أحكام الإعدام الصادرة ضد سعوديين في العراق، واعتبرتها وقعت نتيجة «ضغوط طائفية»، وأن ظروفاً أمنية إقليمية لعبت دوراً كبيراً في إصدارها. وأوضح رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني، في تصريح إلى «الحياة»، أن «ملف السجناء كان وما يزال محل متابعة مكثفة، ولكن كلما ظهر لنا بصيص أمل بانفراج لبعض الوقت يعود الملف إلى التعقيد تارة أخرى، ونحن نعمل في كل الأحوال بكل طاقتنا لينال المتهمون محاكمات عادلة». وأشار القحطاني إلى أن كثيراً من قضايا المتهمين في العراق «غير مكتملة الأدلة، ويتم إرغام المتهم تحت الضغط على إجابات تُدينه، إضافة إلى اتهامات ينكر المتهمون ارتكابها، ومع ذلك يُحكم فيها ضد المتهم دون توافر الأدلة المُدنية له». وأكد رئيس «حقوق الإنسان» أن سجناء سعوديين مازالون في السجون العراقية على رغم انقضاء مدد حجزهم، أملاً من الحكومة العراقية بالإسراع في إجراءات إطلاق سراحهم. وشدد على أن «هدف الجهات الحقوقية في السعودية، تحقيق العدالة، لا التدخل في الأحكام على المتهمين، في حال أعطوا حقهم القانوني ونالوا محاكمات عادلة، لكننا ندافع عن الحالات التي لم تنل أحكاماً تتناسب مع التهم». وبيّن أن الجمعيات والحكومات في كلا البلدين تعملان على إيجاد حل لملف السجناء، إلا أن «بعض الجهود تذهب سدى، فالبرلمان العراقي، مثلاً، سبق أن رفض اتفاقاً بين السعودية والعراق في شأن تبادل السجناء، وتارة أخرى تبرر الحكومة العراقية تعطيل إطلاق السراح بعدم وجود سفارة سعودية على أراضيها». مستدركاً بأن «السفارة افتتحت الآن، ونأمل بأن تتحقق العدالة بشفافية».

وكانت السفارة السعودية في العراق أكدت أول من أمس (الإثنين) أنها ستعمل على نقض أحكام صادرة بحق مواطنيها في العراق، وإعادة محاكمتهم، بعد أن ثبت لديها خضوع السجناء للضغوط أثناء التحقيق.

## هيئة حقوق الإنسان

## قال الشدي لـ "الاقتصادية" إن النظام الجديد رفع الوعي هيئة • حقوق الإنسان: خشية العقاب خفضت قضايا العنف الأسري

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 30 ربيع ثاني 1437 هـ - 9 فبراير 2016م  
[https://www.aleqt.com/2016/02/09/article\\_1028628.html](https://www.aleqt.com/2016/02/09/article_1028628.html)

عبدالله الروقي من الرياض  
عزت هيئة حقوق الإنسان في السعودية قلة انتشار قضايا العنف في السعودية إلى ثلاثة عوامل، تتمثل في الوعي والإدراك المتزايد لدى المواطنين، والأنظمة التي تم إصدارها، وأخرها خشية الناس من العقاب واكتشاف أمرهم. وقال لـ "الاقتصادية" إبراهيم الشدي المتحدث الرسمي في هيئة حقوق الإنسان، وهي جهة شكلت بأمر ملكي، "إن نظام العنف الأسري الجديد أسهم في رفع نسبة إدراك المواطن بخطورة ممارسة العنف، وذلك من خلال التفكير فيما يترتب عليه بعد ممارسة العنف من النظام الجديد".  
وبين أن "العوامل الثلاثة أسهمت في خفض قضايا العنف الأسري، خاصة بعد أن ازدادت نسبة إدراك المواطنين للعواقب وانتشار التعليم ووسائل التواصل الاجتماعي، كذلك عدم رغبة الناس في إظهار حالات الإيذاء التي تحدث بسبب معاقبة الشخص عليها".  
وكانت وزارة العدل قد بدأت في عام 2014، تطبيق إجراءات التعامل مع العنف الأسري من خلال استرشاد قضاة المحاكم بنظام الحماية من الإيذاء الذي أقره مجلس الوزراء.  
وأشارت الوزارة إلى أن هذا البرنامج يأتي ليعزز مهارات القضاة عند نظر قضايا العنف الأسري في مجلس القضاء، إلى جانب تعرفهم على الإجراءات وآخر المستجدات في مجال العنف الأسري.  
وأفادت، بأن تدريب القضاة على التعامل مع قضايا العنف الأسري يعد خطوة مهمة لتهيئة القضاة للتعامل مع قضايا العنف وازدياد وعي المجتمع بحقوقهم، ولجوء المتضررين من العنف الأسري إلى القضاء لإنصافهم، موضحة أن قضايا العنف التي وردت إلى المحاكم بلغت 13 قضية عنف ضد الأطفال، و 12 قضية عنف ضد المرأة، و 152 قضية عنف أسري خلال العام الماضي.  
وبحسب إحصائية سابقة لوزارة العدل فقد بلغت قضايا العنف الأسري التي تلقتها محاكم الأحوال الشخصية في مختلف مناطق المملكة منذ بداية العام الجاري 172 قضية، منها الضرب والاعتصاب والإهانات ومنع الحقوق والإهمال، وما إلى ذلك.  
وأوضح التقرير الإحصائي أن المنطقة الشرقية على رأس القائمة في عدد قضايا العنف الأسري بـ 38 قضية، تلتها منطقة جازان بـ 35 قضية، ثم منطقة عسير بـ 20 قضية، فمملكة مكة المكرمة بواقع 20 قضية، ثم منطقة المدينة المنورة بـ 18 قضية عنف أسري، ومنطقة القصيم بـ 13 قضية.  
يذكر أن وزارة الشؤون الاجتماعية قد شكلت 17 لجنة للحماية الاجتماعية في مختلف مناطق المملكة الرئيسية والمحافظات، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، إضافة إلى إنشاء مركز تلقي البلاغات ضد العنف والإيذاء الذي يستقبل بلاغات العنف الأسري على الرقم المجاني 1919، على مدار 24 ساعة بكادر نسائي بالكامل، الذي يضمن التدخل السريع في حالات الإيذاء، والتنسيق الفوري مع الجهات ذات العلاقة "الحكومية والأهلية" لخدمة ضحايا العنف الأسري في المجتمع السعودي.

## أكد أن حقوق الإنسان تحظى بدعم ومتابعة خادم الحرمين العيبان لوفد من الاتحاد الأوروبي: الشريعة الإسلامية حفظت كل الحقوق

المصدر: جريدة الرياض الخميس 2 جماد ول 1437 هـ - 11 فبراير 2016م  
<http://www.alriyadh.com/1127648>

الرياض - نايف آل زاحم  
التقى د. بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان في مكتبه في مقر الهيئة وفداً من الاتحاد الأوروبي والذي يرأسه السيد المر بروك رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي، والسيد آدم كولاخ رئيس مندوبية الاتحاد الأوروبي.  
وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات بين المملكة ودول الاتحاد الأوروبي خاصة في مجال حقوق الإنسان وكذلك المواضيع ذات الاهتمام المشترك.  
ونوه د. العيبان خلال اللقاء بما تجده مؤسسات حقوق الإنسان في المملكة من دعم ومتابعة واهتمام من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -أيده الله-، وأوضح أن المملكة تتطلق في حمايتها لحقوق الإنسان من الشريعة الإسلامية الغراء التي تفخر المملكة وتعزز بتطبيقها حيث حفظت الحقوق لكل من يعيش على أرض المملكة مواطن أو مقيم.  
وتطرق العيبان خلال اللقاء إلى ما يشهده مرفق القضاء من تطوير وتحديث مؤكداً على استقلال القضاء السعودي ونزاهته، مبيناً آلية ودرجات التقاضي والتي تضمن تطبيق أعلى درجات العدالة أثناء المحاكمة والتي تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.  
حضر اللقاء د. ناصر الشهراني نائب رئيس الهيئة وعدد من المختصين في الهيئة.

## اليوم

### رفع الوعي "الحقوقي" لموظفي حائل

المصدر: جريدة اليوم الخميس 2 جماد اول 1437 هـ - 4 فبراير 2016م  
<http://www.alyaum.com/article/4119293>

إبراهيم الجنيدى - حائل  
بدأت هيئة حقوق الإنسان في ابرام اتفاقيات تعاون مشترك مع عدد من الوزارات والادارات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص بهدف رفع مستوى الثقافة الحقوقية للإنسان في اوساط الموظفين.

وفي هذا الاتجاه وقع امس فرع هيئة حقوق الانسان بمنطقة حائل اتفاقية تنسيق مشترك مع فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بالمنطقة في مجال حقوق المستفيدين من وزارة الشؤون الاجتماعية.  
واشتملت الاتفاقية التي وقعها مدير فرع هيئة حقوق الانسان بحائل متعب البائع ومدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بالمنطقة خالد النويصر في فرع هيئة حقوق الانسان، على تبادل المعلومات والخبرات بين الطرفين في مجال القوانين

والانظمة المشروعة والقرارات الصادرة والتي تُعنى بحقوق المستفيدين في المنطقة ، اضافة لبناء جسر تعاوني وسريع بين الجهتين يهتم بالنظر في القضايا المرفوعة لدى الهيئة والخاصة بقضايا المستفيدين من الشؤون الاجتماعية والعمل على سرعة انتهاء الدعاوي المقدمة لدى الهيئة، اضافة لتنظيم لقاءات وندوات مشتركة للمجتمع المدني والمستفيدين من الشؤون الاجتماعية تهتم بحقوقهم وواجباتهم وعقد اجتماعات دورية لمناقشة القضايا وسبل تطوير العمل بشكل دوري يحدده الطرفان وتكوين فريق عمل مشترك يحدد كل طرف اعضاء العمل به ويعنى بالعمل المشترك يقوم بمتابعة حقوق المستفيدين بالشؤون الاجتماعية مع متابعة القضايا التي ترد من الجهات ذات العلاقة وتعنى بحقوق المستفيدين من الشؤون الاجتماعية.

وقال مدير فرع هيئة حقوق الانسان بمنطقة حائل: ان الهيئة تستهدف من الاتفاقية، مد جسور من التواصل مع كافة الادارات لتتكامل الجهود وتتبلور الخطط الاستراتيجية لتصبح واقعا يستفيد منه المواطنين والمقيمون، وأضاف ان الاتفاقية تأتي بعد اقل من شهر على توقيع هيئة حقوق الانسان بمنطقة حائل اولى الاتفاقيات مع وزارة العمل، وستشهد الفترة المقبلة عددا من الاتفاقيات مع عدد من الادارات لتعزيز وانتشار مفاهيم هيئة حقوق الانسان وغرسها في نفوس كافة العاملين بالقطاعات الحكومية والاهلية.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

## • السجون: التوسع في المحاكمات عن بُعد ينتظر التقنية من العدل

المصدر: جريدة الحياة الاحد 28 ربيع ثاني 1437 هـ - 7 فبراير 2016م  
<http://www.alhayat.com/Articles/13832597>

الرياض - هليل البقمي  
كشفت المديرية العامة للسجون عن وجود آلية للتوسع في تطبيق مشروع المحاكمات عن بُعد، إذ تقتصر في الوقت الحالي على ثلاثة سجون في البلاد، بيد أنها ربطت تنفيذ مشروع التوسع في إيجاد حلول لمعوقات تقنية لدى وزارة العدل. وقال مساعد مدير السجون اللواء سعيد الحسنية، في تصريح إلى «الحياة»: «نأمل أن يتم تطبيق المشروع في أكثر من سجن، إلا أن ذلك يتطلب أعمالاً تقنية تقع تحت مسؤولية وزارة العدل»، مشيراً إلى أنه في الوقت الحالي يتم تطبيق المحاكمات عن بُعد في ثلاثة سجون داخل المملكة». وأوضح أن لدى المديرية العامة للسجون عدداً من البرامج لتدريب وتأهيل السجناء في مجالات عدة، لافتاً إلى حرصهم على فتح المجال أمامهم لتأهيلهم وتلقي تعليمهم، من خلال العديد من البرامج التي تقدمها بالتعاون مع مؤسسات تدريبية وتعليمية، مؤكداً أن عدداً من النزلاء تمكنوا من حضور دورات تدريبية، وآخرين تمكنوا من إنهاء دراستهم للمرحلة الجامعية. وبين أن المديرية تقوم بمتابعة السجناء بعد خروجهم من السجن بالتعاون مع اللجنة الوطنية لرعاية السجناء «تراحم»، مبيناً أن هناك مشاريع أتيحت للسجناء بعد خروجهم من السجن، وبدأوا ممارسة أنشطتهم التجارية فيها. وأكد حرص السجون على المشاركة بالمنتجات التي يقدمها النزلاء والنزليات في المهرجانات والأنشطة، لافتاً إلى أن هناك عدداً من هذه المنتجات والمشغولات اليدوية موجودة في جناح المديرية في مهرجان الجنادرية خلال هذه الفترة. وحول عزم المديرية على التوسع في إنشاء الإصلاحيات، أكد أن هناك إصلاحيتين أحدهما في المنطقة الشرقية، والأخرى في مدينة الطائف بصدد الانتهاء من أعمال بنائهما قريباً، لتتضم إلى إصلاحيتي الرياض وجدة.

## • الشورى يقلص مزايا موظفيه بعد أعضائه.. وينظر في أسماء الدورة الجديدة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 28 ربيع ثاني 1437 هـ - 7 فبراير 2016م  
<http://www.alhayat.com/Articles/13817630>

الرياض - «الحياة»  
بعد أن قلص مجلس الشورى المزايا التي يمنحها أعضائه، علمت «الحياة» أنه اتجه أخيراً إلى موظفيه وأصدر تعليماته إليهم، بوضع القيود على استخدامهم الإنترنت، وتصفح مواقع الفيديو، التي تستهلك كمياً كبيراً من البيانات، وشدد على أن 5 «غيغابايت» هي الحد الأقصى المسموح باستخدامه. وكانت أنباء ترددت عن خفض المجلس بعض النفقات والبدلات التي يقدمها لأعضائه، مثل بدل استخدام الهاتف، وعدد الصحف المخصصة للعضو، إلا أن المجلس لم يعلق على تلك الأنباء بالتأكيد أو النفي.



إلى ذلك، قال مصدر لـ«الحياة» إن «المجلس بدأ النظر في الأسماء المقترحة للدورة الشورية الجديدة، والتي ستبدأ في 3-1438هـ، (بعد نحو عام من الآن) من خلال استحداث أسماء جديدة تشكل ثلثي الأعضاء، بينما سٌجِّد العضوية للثلث، وفقاً للنظام، إذ تنص المادة الـ 13 من نظام مجلس الشورى على أن مدة المجلس أربع سنوات هجرية، تبدأ من التاريخ المحدد بالأمر الملكي الصادر بتكوينه. ويتم تكوين المجلس الجديد قبل انتهاء مدة سلفه بشهرين على الأقل. وفي حال انتهاء المدة قبل تكوين المجلس الجديد يستمر المجلس السابق في أداء عمله حتى يتم تكوين المجلس الجديد، ويُراعى عند تكوين المجلس الجديد اختيار أعضاء جدد لا يقل عددهم عن نصف عدد أعضاء السابق.



## بعد 5 أعوام من قرار 'التثبيت' تستمر معاناة المعلمات

### البديلات

المصدر: جريدة الحياة السبت 27 ربيع ثاني 1437هـ - 6 فبراير 2016م

<http://www.alhayat.com/Articles/13815847>

جازان - يحيى الخردلي

على رغم مرور خمسة أعوام على صدور قرار تثبيت المعلمات البديلات، إلا أن معاناتهن الوظيفية لم تنته، فلا يزال بعضهن مُعينات على ما يسمى «البنود»، ما يؤثر في نيلهن العلاوات السنوية ويؤخر حصولهن على التقاعد، لأن سنوات عملهن في «البنود» لم تحتسب ضمن خدمتهن النظامية. وناشدت معلمات بديلات المسؤولين بالتدخل لإنهاء معاناتهن، وإقرار «العدل والمساواة»، وتثبيتهن وظيفياً، وأن يُطبق الأمر الملكي دفعة واحدة، بدلاً من التعاقد معهن إداريات، وحل بطء إجراءات التثبيت، والتقسيم إلى دفعات. وقالت المعلمة عشقة العنزي لـ«الحياة»: «كنت معلمة متعاقدة، وحينما صدر الأمر الملكي القاضي بالتثبيت غيرتني الفرحة واستبشرت خيراً، ونسجت أحلاماً كثيرة في مخيلتي، وخصوصاً أنني أمر بظروف مادية صعبة، فلدي خمسة أطفال، وزوجي تكالبت عليه الديون، وليس لنا معين بعد الله. فكان التثبيت معلمة أملي الوحيد». إلا أن هذا الأمل بدأ يتلاشى، بسبب ما تسميه العنزي «بطء إجراءات التثبيت، وتقسيمنا إلى دفعات، ما أحق بنا الضرر المادي والنفسي»، معتبرة أنه «من غير العدل والمساواة ألا ننتهت دفعة واحدة، ومن الظلم ألا يطبق الأمر الملكي دفعة واحدة، لأن كل سنة تتأخر فيها بالتثبيت يؤخر علينا العلاوة السنوية، وكذلك يضربنا في التقاعد». ونقلت المعلمات البديلات أن وزارة التعليم قررت حينما صدر الأمر الملكي بتثبيتهن أن تنفذ قرار التثبيت بداية من العام الذي يلي عام صدور القرار، على ألا تزيد فترة التثبيت لجميع من صدر في حقهن الأمر الملكي على ثلاث سنوات، لافتات إلى أن في تثبيت دفعات من دون الأخرى كل سنة «ظلم لمن لم تثبت، إلا أننا صبرنا من غير حول منا ولا قوة، على أن ينتهي موضوعنا قبل نهاية السنوات الثلاث التي قررتها الوزارة، كآلية لاستيعاب الأعداد المطالبة بالتثبيت». وما أثار انزعاج البديلات هو أنه حتى هذه اللحظة لم تعلن أسماؤهن، ولم يتم تثبيتهن، وناشدن المسؤولين بإنهاء معاناتهن وإنصافهن، وتعويضهن عن التأخير في تثبيتهن، و«المماطلة في الإجراءات المتبعة، فنحن نسمع كثيراً عن المشاريع المتعثرة، لكن للمرة الأولى نسمع عن قرار ملكي متعثر، أو قيد الدراسة، أو محوّر عما جاء فيه، كما حصل عند تثبيت المعلمات التي تم تثبيتهن على الكادر الإداري، محوّرين بذلك الأمر الملكي»، مضيفات: «نريد إحقاق الحق، وسرعة تثبيت جميع من انطبقت عليهن شروط التثبيت من متعاقبات، إذ إن التثبيت شمل جميع أشكال العقود، من بديلات ومحو أمية، صباحياً أم مسائلياً». في حين تقول معلمة بديلة: «أنا لذي خبرة في التعليم، وأجبرت على العمل الإداري، ومن حقي أن أكون معلمة، فمؤهلي بكالوريوس تربوي، وصاحبة خبرة، والوزارة لم تنفذ القرار الملكي، إلا على من كُنَّ على رأس العمل، علماً بأن القرار شمل من كان لديها عقد، وعند مطالبتنا وضعوا لنا شروطاً تعجيزية، أجبرتنا على اختيار العمل الإداري»، مطالبة بتحويلهن إلى التعليم، أسوة بالبديلات اللاتي كن على رأس العمل، ومن غير شروط. كما طالبت المعلمات أسماء الطياري، وهديل وأمل الغامدي بتثبيتهن معلمات أسوة بزميلاتهن اللاتي تم تثبيتهن، مشيرات إلى أن مجلس الشورى ناقش موضوع المعلمات البديلات، إلا أنهم ينتظرون ما سيأخذ من إجراءات حول قضيتهم.

طبية لـ«الحياة»: عضوات «الشورى» يؤيدن مطالبهن > فيما لم يتسن لـ«الحياة» الحصول على توضيح من وزارة التعليم، حول قضية تثبيت المعلمات البديلات، قالت عضو مجلس الشورى الدكتورة وفاء طيبة لـ«الحياة»: «إن المجلس ناقش أخيراً تقريرين، يخصان وزارتي الخدمة المدنية، والتعليم. ووضعت لجنة الإدارة والموارد البشرية توصية مقترحة تخص احتساب سنوات الخدمة للمعنيين على «بند ١٠٥» لأغراض التقاعد، وداخلت مؤيدة ما سعت له اللجنة، وطالبت باحتساب سنوات الخدمة لأغراض التقاعد، وكذلك احتساب جميع حقوقهم، إضافة إلى ذلك «ما لهم وما عليهم، إذ خسروا علاوات وترقيات قبل تثبيتهم». كما طالبت العضو طيبة بفتح ملف الذين صدر في حقهن الأمر الملكي أ/ ١٢١ في ٢٠٧-٤٣٢ هـ، والقاضي بتعيينهن على الكادر التعليمي، «ولكن تم تعيين بعضهن على الكادر الإداري، وهن خريجات جامعات، بل وبعضهن يحملن درجة الماجستير بحسب ما بلغني»، مطالبة بتصحيح مسار تطبيق الأمر الملكي، ودرس الموضوع إعادة الحقوق لأصحابها، لافتة إلى تفاعل وسائل التواصل الاجتماعي بشدة مع مداخلتها، «وظهر لي أن الموضوع أعقد مما ظننت، والفئات أكثر مما ظننت، ولذا عندما ناقشنا تقرير وزارة التعليم لاحقاً، تقدمت بمداخلة حول الموضوع، وكذلك بعض زميلاتي مثل الدكتورة دلال الحربي، وطالبت بتشكيل لجنة خاصة في المجلس، لدرس وضع كل المعنيين في وزارة التعليم على غير كادرهم أو مرتبتهم أو مستواهم الذي يتفق ومؤهلاتهم». وتقدمت عضوا المجلس الدكتورة دلال الحربي والدكتورة فدوى أبو مريفة بتوصيتين، تخص هذه الفئات جميعها. وأضافت طيبة: «مازلت استقبل رسائل تحت المجلس للعمل لمصلحة فئة أو أخرى».



## • الشورى“ يناقش مقترح تعديل أنظمة التقاعد المدني والعسكري والتأمينات“

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 26 ربيع ثنى 1437 هـ - 5 فبراير 2016م

<http://www.alhayat.com/Articles/13799316>

الرياض - «الحياة»

يناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الـ 17 التي يعقدها (الإثنين) المقبل، تقرير لجنة الشؤون الأمنية في شأن التقرير السنوي لوزارة الداخلية للعام المالي 1435-1436 هـ، كما يناقش تقرير اللجنة الصحية عن تقرير الأداء السنوي لوزارة الصحة للعام المالي 1435-1436 هـ، ويصوت المجلس في هذه الجلسة على مشروع نظام الغرامات والجزاءات البلدية عن مخالفات الصحة العامة، وذلك بعد أن يستمع لرأي لجنة الحج والإسكان والخدمات تجاه ما أبداه الأعضاء من ملحوظات وآراء أثناء مناقشة مشروع النظام في جلسة ماضية.

ويستمع المجلس لوجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة عن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات سابقاً) للعام المالي 1435-1436 هـ، ويصوت على توصيات اللجنة في شأن التقرير.

ومن المواضيع المدرجة على جدول أعمال المجلس في هذه الجلسة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية عن التقرير السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام للعام المالي 1435-1436 هـ، وتقرير اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة مقترح تعديل أنظمة التقاعد المدني والعسكري والتأمينات الاجتماعية، وإضافة مادة تتعلق بالعلاوة السنوية والمقدم من عدد من أعضاء المجلس السابقين استناداً للمادة 23 من نظام مجلس الشورى، إذ أوصت اللجنة بالموافقة على إضافة مادة جديدة إلى أنظمة التقاعد المدني والعسكري والتأمينات الاجتماعية تنص على «يُصرف للمتقاعد علاوة سنوية تعادل نسبة التضخم السنوي في المملكة باسم (بدل غلاء معيشة)».

وفي توصيتها الثانية أكدت اللجنة أن تمويل نسبة غلاء المعيشة يتم من طريق صندوق خاص لهذا الغرض تقوم الحكومة بإنشائه وتمويله وتضع نظامه الأساسي، فيما طالبت اللجنة في توصيتها الثالثة بزيادة نسبة استقطاع الراتب من الموظفين الذين هم على رأس العمل لتغطية بدل غلاء المعيشة الذي سيصرف لهم بعد التقاعد من المؤسسة العامة للتقاعد أو من

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، كل بحسب نظامه وذلك لغرض إعادة التوازن المالي للمؤسستين مستقبلاً. أما في الجلسة العادية الـ 18 التي يعقدها مجلس الشورى (الثلاثاء) المقبل فيستكمل المجلس مناقشة التوصيات الجديدة للجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في شأن تقرير الأداء السنوي لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد للعام المالي 1435-1436 هـ، كما ينظر المجلس في توصيات إضافية عدة قدمها الأعضاء في التقرير. ويصوت مجلس الشورى على توصيات اللجنة المالية في شأن تقرير الأداء السنوي لهيئة السوق المالية للعام المالي 1435-1436 هـ، وذلك بعد أن يستمع المجلس لوجهة نظر اللجنة في شأن ما أبداه الأعضاء من استفسارات وآراء أثناء مناقشة التقرير في جلسة ماضية، كما يصوت المجلس على مقترح إضافة بند جديد إلى المادة الثانية من نظام الأنواع العسكرية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 47 وتاريخ 25-8-1407 هـ في شأن منح نوط مكافحة الإرهاب المقدم من عضو المجلس اللواء علي التميمي استناداً للمادة 23 من نظام المجلس، وذلك بعد أن يستمع المجلس لوجهة نظر اللجنة في شأن ما أبداه الأعضاء من آراء ومقترحات أثناء مناقشة المقترح في جلسة ماضية. ويتضمن جدول أعمال المجلس لهذه الجلسة مناقشة تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن التقرير السنوي لوزارة التجارة والصناعة للعام المالي 1435-1436 هـ، وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في شأن مشروع نظام جمع التبرعات وصرفها في الوجوه الخيرية داخل المملكة والمعاد إلى مجلس الشورى لدرسه عملاً بالمادة 17 من نظام المجلس، كما يتضمن جدول أعمال الجلسة تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة في شأن مشروع اتفاق بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية لأجل إدارة واستثمار المياه الجوفية.



## • الهيئة الملكية تبرم عقداً لحماية حقوق الملكية الفكرية

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 26 ربيع ثاني 1437 هـ - 5 فبراير 2016 م  
<http://www.alhayat.com/Articles/13799249>

ينبع - عاطف القاضي  
 وقعت الهيئة الملكية في ينبع أمس عقداً مع شركة أجنبية، لتقديم خدمات حماية حقوق الملكية الفكرية من خلال إعداد وتقديم متابعة طلبات الحصول على براءة الاختراع في جميع مكاتب براءات الاختراع في العالم. ومن المقرر أن تعمل شركة «أوبلون ماكيلاند ماير المساهمة المحدودة» بموجب هذا العقد، على مساعدة مقدم طلب براءات الاختراع في تطوير فكرته وتحسينها، لضمان نجاح طلبه وتعزيز فرص استغلال براءة الاختراع تجارياً فيما بعد، ولرفع تقويم المملكة في عدد براءات الاختراع. وسيتم تسجيل براءات الاختراع أولاً في مكتب براءات الاختراع الخاص في المملكة والتابع لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقولوجيا، وبعد ذلك في مكاتب براءات الاختراع في الدول التي تشكل سوقاً محتملاً لهذا الاختراع، وحماية حقوق مالكة في تلك الدولة.  
 ووقع الاتفاق الرئيس التنفيذي للهيئة الملكية في ينبع بالإنابة المهندس توفيق رشيد، مع شركة «أوبلون». وكان مركز البحوث والتنمية الصناعية في قطاع الكليات والمعاهد في الهيئة الملكية رتب لهذا الاتفاق، لتقديم الخدمة لجميع رواد الأعمال في مركز حاضنات الأعمال والتقولوجيا (أبداع) التابع له، ولجميع طلاب القطاع ومحاضريه وأساتذته، إضافة إلى جميع موظفي الهيئة الملكية للجبيل وينبع في الرياض والجبيل، للإفادة من هذه الخدمات.  
 كشافة بزروع «المنغروف»  
 > دشنت الهيئة الملكية في ينبع فعاليات دراسة «مفوض خدمة وتنمية المجتمع»، التي تستضيفها الهيئة بالتعاون مع معهد ينبع التقني، وتنظمها جمعية الكشافة العربية السعودية لمساعدة مفوضي خدمة وتنمية المجتمع، بمشاركة 34 قائداً كشافياً من مختلف قطاعات الجمعية. وزرع المشاركون في الدراسة أشجار «المنغروف» في محمية الهيئة الملكية للواجهة البحرية في ينبع الصناعية. وتكتسب الشجرة أهمية بالغة، كونها ملجأً لكائنات حية عدة، وتملك القدرة على إزالة التلوث من المياه.

## 18% نسبة ارتفاع القضايا.. والرياض المخدرات الأعلى في عدد

### المتهمين

## الوافدون وراء 65 ألف قضية نظرتها التحقيق والادعاء العام الماضي

المصدر: جريدة الرياض الاحد 28 ربيع ثاني 1437 هـ - 7 فبراير 2016م  
<http://www.alriyadh.com/1126411>

الرياض عبدالسلام البلوي  
تجاوز عدد المتهمين الذين حققت معهم هيئة التحقيق والادعاء العام عبر دوائرها المختلفة 218 ألف متهم بنسبة ارتفاع 18% عن العام الذي سبقه بسبب زيادة الاختصاصات التي دخلت مؤخراً ضمن أعمال الهيئة وشكلت نسبة الوافدين منهم 30% وتجاوز عددهم 65 ألفاً.  
وبلغ عدد القضايا التي نظرتها الهيئة عبر دوائرها في الفروع والمحافظات التابعة لها 117 ألفاً و450 قضية خلال عام التقرير الذي حصلت عليه "الرياض" عن العام المالي 351436 بنسبة ارتفاع 23% مقارنة بعام التقرير السابق.  
36 ألف جولة لرقابة السجون ورعاية الفتيات ودور التوقيف العسكرية وبحث 307 آلاف حالة وسجل فرع الهيئة ودوائره بمنطقة مكة المكرمة أعلى عدد في القضايا حيث يحقق في أكثر من 44 ألف قضية بنسبة نحو 25%، فيما سجل فرع منطقة الرياض أعلى نسبة في عدد المتهمين الذين تجاوز عددهم 53 ألفاً، وجاءت الباحة أقل عدد في القضايا حيث بلغ عددها 2176 قضية و2679 متهماً، وأرجعت الهيئة هذا التفاوت لاختلاف العدد السكاني وأثره على حدوث القضايا.  
وكشف التقرير أن نسبة السعوديين بلغت 70% من بين المتهمين، كما أن قضايا المخدرات تجاوزت 47 ألفاً وهي أعلى نسبة من بين القضايا وبلغت نحو 27%، فيما تعتبر القضايا الاقتصادية الأدنى بمقدار 0،28%.  
وفيما يتعلق بقضايا جرائم الوظيفة العامة، أنجزت الهيئة 3562 إنجازاً، كما بلغ مجموع إنجازات الهيئة عبر دائرة قضايا التعاون الدولي 2196 حيث تتحقق من تطبيق الأنظمة واللوائح والتعليمات والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية الخاصة بقضايا الاسترداد للمطلوبين دولياً.  
وفي مجال تخصصها بالرقابة على السجون ودور التوقيف، بلغ مجموع إنجازات الهيئة لسنة التقرير 3196 إنجازاً بزيادة عن العام السابق مقدارها 36% حيث تحققت من تطبيق الأنظمة والتعليمات الخاصة بالسجن والتوقيف، وبلغت جولات الرقابة على السجون بفروع الهيئة والمحافظات التابعة لها 36 ألفاً و429 جولة شملت السجون العامة ودور الملاحظة ومؤسسة رعاية الفتيات وسجون النساء ودور التوقيف بأقسام الشرط، وإدارة مكافحة المخدرات والحقوق المدنية والمرور والترحيل ودور التوقيف في الجهات العسكرية، وبلغ إجمالي الحالات المبحوثة خلال عام التقرير 307 آلاف و170 حالة، وشكلت الجولات الرقابية على منطقة مكة المكرمة ما يقارب 34% كما شكلت الحالات المبحوثة 29% لكون متوسط النزلاء والموقوفين اليومي بالمنطقة ما يقارب 42%.

## المجلس أكد في ستة تقارير أن المواطنين لا يزالون يعانون نقص الأسرة والدواء والخدمة • شوريون: الصحة.. تدار باجتهادات فردية وعشوائية ومطالب بايقاف دعمها

المصدر: جريدة الرياض السبت 27 ربيع ثاني 1437 هـ - 6 فبراير 2016م  
<http://www.alriyadh.com/1126076>

الرياض - عبدالسلام البلوي  
تقارير وزارة الصحة السنوية كانت ولا زالت منذ عشر سنوات محل انتقاد أعضاء مجلس الشورى منذ دورته الرابعة، وكثيراً ما أكد عضو تحت قبة المجلس القول ان الوزارة تدار باجتهادات فردية وبأساليب أقل ما يقال عنها إنها عشوائية ولا تتماشى مع النمو السكاني وطبيعة الخدمة الطبية المقدمة لا تحقق طموحات ولاه الأمر في توفير أفضل رعاية صحية للمواطن والمقيم، ورغم القفزات المتتالية في تقديم الدعم المادي لها من حكومة خادم الحرمين الشريفين عبر ميزانيات عالية إلا أن خدمات الصحة لازالت ضعيفة ودون المستوى المطلوب وكثيراً ما تساءل أعضاء عن عجز الوزارة عن توفير العلاج اللازم للمواطنين وتلبية احتياجاتهم في المستشفيات، ولماذا رغم هذا الدعم المالي الكبير لم تستطع الوزارة حل مشكلاتها المزمنة في توفير العلاج والكوادر الفنية والطبية والتقنية للمستشفيات، وتدني نسبة المباني المملوكة، وتمتع الوافدين المقيمين في المملكة بخدمات طبية راقية سواء في المستشفيات الحكومية أو التخصصية تحديداً أو من خلال المستشفيات الخاصة بحكم التأمين الطبي الذي توفره المؤسسات سنوات.. وأداء الوزارة دون المستوى المطلوب.. وتجدد طلب زيادة اعتماداتها 10%! والشركات التي يعملون بها، في الوقت الذي يعاني فيه المواطن الأمرين جراء تدني الخدمات الطبية الحكومية وعدم حصول المواطن على تأمين طبي يساويه بذلك الوافد على الأقل.  
ووصل انتقاد الأعضاء لأداء الصحة بتكرار المطالبات بإيقاف أي دعم للوزارة إلا بعد استقصاء توزع الدعم السابق وقيام جهة متخصصة محايدة لتقييم أداء الوزارة وفروعها ورفع تقرير إلى خادم الحرمين الشريفين، وحسب تقارير رقابية أخيرة ورغم زيادة الاعتمادات المالية لوزارة الصحة عاما إثر عام، إلا أن المواطنين لا يزالون يعانون من نقص الخدمات الصحية وصعوبة الوصول والحصول على الخدمة خاصة في أقسام الطوارئ والعناية المركزة والعمليات وقلة توفر الأسرة، الأدوية، وبعض المستلزمات، ورصدت جهات رقابية تأخر إنجاز الأنشطة والبرامج والمشروعات الخدمية والبنائية المتعلقة بمجالات الصحة العامة وتعزيز الصحة والوقاية وبرامج الصحة والبيئة المهنية وبرامج الرعاية الشاملة للأمراض المزمنة.  
في سادس تقارير أدائها وعلى التوالي جددت وزارة الصحة معوقات عملها والمقترحات التي تعالجها، وحسب أحدث تلك التقارير التي ستناقش بعد غد الاثنين حصلت عليها "الرياض" فجملة من المعوقات مستمرة فتكاليف الخدمات الصحية مرتفعة والقطاع الصحي في العالم اجمع يشهد تنامياً في تكاليف خدمات الرعاية الصحية مما يستلزم من الحكومات زيادة الإنفاق على هذا القطاع حسب التقرير، ولمواجهة ذلك جددت الوزارة المطالبة بزيادة الاعتمادات المالية لميزانيتها الى ١٠٪ على الأقل من اجمالي الميزانية العامة للدولة مع التركيز على دعم بنود برامج التشغيل الذاتي وبنود الادوية والمستلزمات والأجهزة الطبية خاصة مع موجة التضخم العالمية وارتفاع الأسعار كما اقترحت زيادة الاعتماد المالي لبرامج التشغيل غير الطبي والصيانة والنظافة وإعطاء الوزارة المرونة في ترسية المنافسات على المقاولين والشركات ذات الاداء الجيد حتى ولو لم تكن ذات العروض الأقل سعرا، إضافة إلى الاستمرار في رفع الاعتمادات المالية لاستكمال وتنفيذ المشروعات للوصول للمعدلات العالمية مع سد الفجوة التي حصلت في السابق.

وطالبت وزارة الصحة بزيادة الاعتمادات المالية اللازم للتوسع في شراء الخدمة لتلبية احتياجات المواطنين في الأماكن التي لا تتوفر فيها الخدمة المطلوبة داخل مرافق وزارة الصحة، ووضع خطة استراتيجية زمنية لتهيئة كفاءات وطنية ترقى مستقبلاً للاكتفاء في مجالات وتخصصات يحتاجها المواطن وتلبي الطلب على الخدمة في المناطق والمواقع النائية أو المكتظة بالسكان، كما اقترحت الوزارة زيادة تكاليف المشروعات المتعثرة.

وشكت الوزارة من معوق تزايد الطلب على خدمات الرعاية الصحية في ظل محدودية العرض، مقترحةً التوسع في إنشاء المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية ومراكز الطوارئ والإسعاف وخاصة في المناطق البعيدة النائية حسب احتياج المناطق ودعم القائم منها بالتجهيزات اللازمة من خدمات الأسنان والأشعة والمختبرات حسب الحاجة مع توفير سيارات إسعاف مناسبة للمراكز الصحية، كما دعت إلى اعتماد المعايير المعمول بها في مشروع الرعاية الصحية المتكاملة والشاملة لسد النقص بين المعدلات القياسية والمستهدفة لبعض الفئات والتخصصات الصحية وخصوصاً في مجال الرعاية الصحية الأولية.

وطالبت الصحة، بإيجاد حوافز تمييزية لصالح المناطق البعيدة والصغيرة تكون عامل جذب للقوى العاملة الصحية للعمل في هذه الأماكن وبرنامج تشغيل ذاتي لدعم أنشطة وبرامج الجودة وسلامة المرضى يتم من خلاله اعداد وتأهيل واستقطاب الكوادر المؤهلة والمتخصصة وتحفيز العاملين في مجال الجودة وسلامة المرضى للمحافظة على المكتسبات والانجازات التي حققتها الوزارة، مؤكدةً أهمية التوسع في برامج الأيفاء الداخلي والابتعاث الخارجي خصوصاً لفتي الأطباء والتمريض وتشجيعهم للالتحاق بالتخصصات الحيوية والنادرة.

واقترحت الصحة لمواجهة تزايد الطلب على خدمات الرعاية، التوسع في تشغيل المستشفيات بنظام التشغيل الذاتي وذلك لمساعدة الوزارة في تأمين الكوادر الطبية ذات التخصصات الدقيقة النادرة وتحسين إجراءات التعاقد مع الفئات الصحية المؤهلة بشكل خاص وتجويد خدمات المستشفيات بشكل عام، كما طالبت بزيادة مخصص وظائف منسوبي التخصصات الطبية المساعدة ودعم ادوارهم وذلك لتحسين جودة خدمات الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة، التمريض، الصيدلة، المختبرات، التغذية، الطب الشرعي، و السموم.

وعدت الوزارة من المعوقات التي تواجهها تغير نمط الأمراض، حيث تزايد أعداد الذين يعانون من الأمراض المزمنة التي أسهمت في حدوث مايقارب 62% من مجموع الوفيات على مستوى العالم، مشددةً على مواجهتها عبر الاستمرار في تقديم الدعم لتعزيز الخدمات العلاجية والوقائية والإسعافية، وتعزيز برنامج الطب المنزلي وبرنامج خدمات الطوارئ، وكذلك دعم ميزانية برامج الترخيص والتثقيف التغذوي ودعم برامج التدريب على مهارات التثقيف الصحي والبرامج الوقائية المتخصصة في امراض السرطان والسكري وهشاشة العظام والسمنة وبرامج الفحص قبل الزواج وفحص المواليد مع التحفيز والتشجيع على ممارسة الرياضة والأنشطة البدنية، إضافة إلى دعم بنود الادوية نظراً لارتفاع تكلفة ادوية الامراض غير السارية المنتشرة بالمجتمع، والتوسع في انشاء مراكز السكري في جميع مناطق المملكة.

ومن معوقات أداء وزارة الصحة المستمرة منذ سنوات محدودية الموارد البشرية ونقص الكوادر الطبية المؤهلة، رغم تأكيد الوزارة على سهولة مواجهتها ومطابقتها بالتوسع في برامج الأيفاء الداخلي والابتعاث الخارجي خصوصاً لفئات الأطباء والمرضى وتشجيعهم للالتحاق بالتخصصات الحيوية والنادرة، وتشغيل المستشفيات بنظام التشغيل الذاتي لمساعدة الوزارة في تأمين الكوادر الطبية ذات التخصصات الدقيقة النادرة وتحسين إجراءات التعاقد مع الفئات الصحية المؤهلة بشكل خاص وتجويد خدمات المستشفيات بشكل عام، إضافة إلى اعتماد برنامج تشغيل ذاتي لمراكز الرعاية الصحية الأولية للمساعدة في تأمين اطباء استشاريين وأخصائيين في طب الاسرة وبقية التخصصات النادرة ضمن الفريق الصحي للرعاية الصحية الأولية.

وشددت الوزارة على أهمية ايجاد حوافز لصالح المناطق البعيدة والصغيرة تكون عامل جذب للقوى العاملة الصحية للعمل في هذه الأماكن والتوسع في برنامج الطبيب الزائر لسد العجز في بعض الأماكن وإيجاد حوافز لتحسين الخدمات السريرية وزيادة الاقبال على المناوبات.

معوق آخر أبرزه تقرير الوزارة للعام المالي 351436 وهو عدم توفر اراض حكومية لإكمال تنفيذ مشروع احلال المراكز الصحية وبناء المستشفيات، ولحل هذه الإشكالية الكبيرة طالبت الوزارة بزيادة عدد اللجان العاملة والمكلفة بإجراءات شراء الاراضي بدلاً من الاكتفاء بلجنة واحدة مشكلة من فريقين فقط لتعمل على مستوى المناطق في الوقت نفسه، للإسراع في شراء اكبر عدد ممكن من الاراضي داخل المدن الكبرى، مع تركيزها على المطالبة بتخصيص اراض لوزارة الصحة ضمن النسبة المخصصة للخدمات العامة في المخططات القائمة والجديدة خصوصاً في أحياء المدن، وأيضاً إيجاد البنية أكثر فاعلية لشراء الاراضي التي تحتاج إليها الوزارة لتنفيذ المشروعات وبشكل خاص داخل المدن

الكبرى، إضافة إلى دعم اجور مراكز الرعاية الصحية الأولية لتمكين الوزارة من استئجار مبان مناسبة للمراكز الصحية  
لحين احلالها وخصوصا في ظل ارتفاع اجور المباني وصعوبة ايجاد مبان لتقديم الخدمة الصحية.



## حث مديري التعليم على الاهتمام بالبيئة التعليمية وزير التعليم: حركة نقل المعلمين والمعلمات تتم وفق آلية تضمن العدل والمساواة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 26 ربيع ثاني 1437هـ - 5 فبراير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1125927>

الجبيل - محمد الزهراني  
أعلن وزير التعليم د. أحمد بن محمد العيسى أن حركة نقل المعلمين والمعلمات تم الأخذ بها في الاعتبار وفق آلية واضحة  
تضمن للجميع العدل والمساواة".  
مؤكداً على التوزيع العادل في حاجة المدارس من المعلمين والمعلمات في المدارس كافة مع مراعاة الاحتياج بين مدرسة  
وأخرى، مشيراً إلى أن هناك نظاماً تطبقه الوزارة حالياً للحد من هذه الإشكاليات التي قد تطفو على السطح.  
وحث الوزير مديري التعليم والمساعدات، على الاهتمام بالبيئة التعليمية وتحسينها وفقاً لتوجهات وتطلعات  
خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله -، وحرص القيادة الحكيمة على تأمين جميع  
الاحتياجات للتعليم. ودعا في اختتام اللقاء التطويري الثاني لمديري التعليم بعنوان "نحو تعليم متميز" في محافظة الجبيل،  
إلى العمل بكل جهد لأن تكون البيئة التعليمية بيئة جاذبة ومحفزة للطلاب والطالبات، وتحقق لهم كل ما يحتاجونه من  
تجهيزات وأدوات تعينهم على تلقي تعليمهم على أكمل وجه. وطالب د. العيسى بالتركيز على تعزيز مهنة التعليم والاهتمام  
بالمعلم والمعلمة والبعد عن كل ما يعيق أداءهما في الميدان التعليمي والتربوي، ووضع هذه المهنة في موضعها الصحيح،  
مبيناً أن هناك فريقاً عمل تم تشكيله في الوزارة لدراسة ذلك، وسيخرج بإذن الله في القريب العاجل بحزمة من الإجراءات  
التي تساعد منسوبي الوزارة على القيام بواجبهم وأداء رسالتهم المنوطة بهم والتي يعتز بها كل فرد من أفراد المجتمع.  
وفي ختام اللقاء، قدم الوزير الشكر لمديري التعليم والمساعدات وجميع العاملين في إدارات التعليم على ما  
يقومون به من جهود كبيرة للارتقاء بالعملية والتربوية والتعليمية، فيما أثنى على دور المعلم والمعلمة وقيامهما برسالتهم  
فهما الركيزة الأساسية في العملية التربوية والتعليمية، كما قدم شكره للإدارة العامة للتعليم بالمنطقة الشرقية على  
استضافتها للقاء وحسن الإعداد والتنظيم لفعالياته.  
هذا وقد شهد اللقاء عدداً من المداخلات لمديري التعليم، وأجاب عنها الوزير بإيضاح وشفافية تامة.

## الإرهابيون استغلوا العبادة وسيلة للتهريب وتجاوز النقاط الأمنية والمنافذ

### تفتيش المرأة.. لا خصوصية أمام أمن الوطن!

المصدر: جريدة الرياض الأحد 28 ربيع ثاني 1437 هـ - 7 فبراير 2016  
<http://www.alriyadh.com/1126378>

تحقيق - عبير البراهيم

في البيان الأخير الذي أعلنت عنه وزارة الداخلية والذي جاء بيانا لحاقيا ومفصلا لملازمات الجريمة الإرهابية بتفجير مسجد قوات الطوارئ الخاصة في منطقة عسير في شوال الماضي، أوضحت الوزارة بأنه تم القبض على مواطن وزوجته بعد أن ثبت نقلهما للحزام الناسف لمنفذ الجريمة الإرهابية تلك، حيث قام الإرهابي باستغلال وضع زوجته كامرأة بإخفاء الحزام الناسف عند موضع قدميها بالسيارة للتغطية على جريمته، وعلى الرغم من أن الإعلان عن ملازمات ذلك الحدث الإرهابي المؤلم جاء مؤكدا لمدى الحزم والقدرة الكبيرة التي يتمتع بها الجهاز الأمني في المملكة، إلا أنه يقف بنا متأملين في نقطة مهمة في قضية المرأة وإشراكها أو استغلالها في العمليات الإرهابية، فإذا لم توجد المرأة بشكل مباشر في مسرح الجريمة الإرهابية واستغلال مبدأ احترام خصوصيتها في المجتمع من خلال عدم تفتيشها من قبل رجال الأمن، فإنها إذا لم تستغل في الأعمال الإرهابية بشكل مباشر فبعض الإرهابيين يقومون باستغلال حجابها الإسلامي بارتداء العبادة والتحرك بسهولة نظرا لأن المرأة لدينا لا تمس ولا تنتهك خصوصيتها، إلا أننا في الوقت الحالي بحاجة إلى أن نقف بشكل حازم وقوي متيقظين لكل المخاطر من أي هجمة إرهاب يخطط لها.

ونظرا لأن مبدأ احترام خصوصية المرأة وحجابها الإسلامي استغل من قبل هؤلاء الإرهابيين فيجب أن يتم إعادة النظر في طرق تفتيشها وإخضاعها إلى التفتيش والرقابة كما الرجل عبر الطرق السريعة أو الحدود، وذلك لسد ثغرة استغلال المرأة في عمليات إرهابية خاصة وأن حجابها الإسلامي لا يتنافى مع ضرورة تفتيشها من قبل رجال الأمن الذين يؤدون دورهم معرضين حياتهم للمخاطر من أجل أمن هذا الوطن، فلماذا لا يفرض تفتيش المرأة كما الرجل من قبل رجال الأمن بالطرق التي تكفل خصوصيتها عبر الطرق والمناطق؟ وهل يمكن أن يكون ذلك سبيلا جديدا لفتح وظائف أمنية للنساء عبر نقاط التفتيش في المملكة؟

استغلال المرأة

أشار البرفسور د. يوسف الرميح -مختص في مكافحة الجريمة والإرهاب- إلى أننا كمجتمع ركزنا كثيرا على تعميق الوطنية لدى الرجل ومبدأ الانتماء للوطن لديه ولكننا ربما نكون أغفلنا المرأة وتوعيتها على الرغم من أن المرأة الأهم، فقد تكون إرهابية وتؤثر فيمن حولها، لأنها الأم التي تؤثر في أبنائها وهي المثل الأعلى لهم ويسمعون لها وربما تربي الأبناء على كره الوطن والتحامل عليه، فالرجل حينما يكون إرهابيا فإنه قد لا يضر إلا نفسه ولكن المرأة حينما تكون إرهابية فإنها تؤثر في أبنائها وتؤثر في المجتمع بأكمله وتلك هي الكارثة، موضحا بأنه يجب أن تفتش المرأة عبر المنافذ الحدودية وعبر طرق السفر داخل المملكة من قبل رجال الأمن كما الرجل، حتى لا يستغل الإرهابيون مبدأ الحفاظ على خصوصية المرأة في المجتمع ومن قبل رجال الأمن، فعلى الرغم من أن المرأة دخولها إلى عالم الجريمة والإرهاب أقل من الرجل إلا أن ذلك لا ينفي مشاركتها وذلك يستوجب تفتيشها كما الرجل من قبل رجال الأمن، فلا يمنع أن تفتش المرأة من قبل المرأة أو من قبل جهاز معد للكشف عن وجود أي خطر فيها يستخدمه رجال الأمن، مردفا نحن نعيش في وقت عصيب ونحن مستهدفون فلا مجال هنا للعواطف ولا للتفكير في خصوصية المرأة على حساب أمن الوطن والمواطن، فيجب أن تخضع المرأة للتفتيش كما الرجل بأي طريقة مناسبة وذلك حتى لا يستغلها الإرهابيون في نقل أسلحتهم وحزامهم الناسف عبر الحدود.



لا مجال للعواطف في حالات الاشتباه.. ويجب الاستعانة بالأجهزة المتطورة وتخصيص أقسام نسائية في المواقع المهمة  
الوسائل النائمة

ويرى د. مضوح المضوح – باحث في علم الجريمة – بأنه يمكن لنا أن نتخذ الاحتياطات الامنية بتفتيش المرأة كما  
الرجل دون المساس بخصوصيتها مع ضمان الحفاظ على الجوانب الامنية، بل يمكن أن نحافظ على المرأة من خلال  
معالجة هذه الثغرات إذ يمكن أن يكون هناك أقسام نسائية في جميع نقاط التفتيش، وجميع المراكز والمنافذ، موضحاً أن  
يكون هناك أقسام نسائية تفتش المرأة كما يتم تفتيش الرجل، مشيراً إلى أن هذه ثغرة ينبغي لكل مجتمع متقف وعادل  
ومتطور أن يتلافها، فما المانع أن يتم توظيف أعداد كبيرة من السيدات في نظام التفتيش عبر المنافذ الحدودية بحيث يتم  
حل مشكلة البطالة من ناحية ومن ناحية أخرى نحافظ على الجانب الأمني والقضاء على هذه الثغرة التي استغلت من  
الارهابيين.

وأوضح بأن الجريمة في السابق كانت تعتمد على الوسائل التي تتطلب قوة عضلية كبيرة جداً لا يملكها إلا الرجل، ولكن  
في الوقت الحالي تغير ذلك فأصبحت وسائل الجريمة أقل حاجة إلى الجهد العضلي والبدني الذي كان يقتصر على  
الرجال، فأصبحت هناك وسائل يمكن وصفها بالوسائل النائمة لتنفيذ الجريمة وبالتالي فإن أي جريمة معروفة لدى البشرية  
اليوم يمكن أن يؤديها الرجل ويمكن أن تؤديها المرأة فلا يوجد فرق بسبب تطور وسائل الجريمة، وذلك ما يحدث على  
مستوى الإرهاب فالمرأة أصبحت تنقل وسائل قاتلة مثل حزام ناسف حينما تقوم بتخفيته تحت قدميها أو أي منطقة في  
جسدها وذلك ما حدث في حادثة تفجير مسجد الطوارئ في عسير، منبها علينا الاقتناع بأن المرأة يمكن لها أن تؤدي جميع  
الأعمال التي يؤديها الرجل مع التطور التقني والصناعي الذي حدث فلم تعد الجريمة بحاجة إلى خنجر وأدوات تتطلب  
قوة بدنية وعضلية بل على العكس، فيمكن للمرأة أن تنفذ أخطر وأدق الجرائم بدرجة عالية أكثر من الرجل.  
أمن الوطن

وأردف بأنه فيما يتعلق بزي المرأة من ارتداء العباءة والحجاب وبأن هذا استغل من قبل بعض الارهابيين لتنفيذ جرائمهم  
في مجتمع يعلم بأنه يحترم خصوصية المرأة فلا يفتش رجل الأمن المرأة، فمنذ وقت قديم أصبح حجاب المرأة يستغل من  
مجتمعات أخرى وأصبح هو الشماعة في أمور كثيرة، فمثلاً في مجال التوظيف يشار دائماً إلى حجابها وبأنها لا تستطيع  
أن تقوم ببعض الوظائف بسبب العباءة وللأسف الشديد أننا مررنا مثل هذه الأمور بعدم وعي وعدم مسؤولية، فلماذا نعلق  
كل المشاكل أمام المرأة ونربط ذلك بالعباءة وبمفهوم الخصوصية للمرأة فهذه الخصوصية تحولت إلى مشكلة لأننا علقنا  
جميع الخصائص الانسانية والدين بالحجاب ونسينا أنه يمكن للمرأة أن تحافظ على حجابها الاسلامي دون ان نسمح لبعض  
المجرمين والارهابيين باستغلال تنفيذ جرائمهم من منطلق استغلال ذلك الحجاب، ومنع ذلك يكون من خلال تشغيل  
عشرات الآلاف من النساء في نقاط تفتيش في المنافذ وفي كل نقطة يتواجد فيها رجال الأمن بحيث يكون هناك عربة  
خاصة مجهزة كبيت من البيوت المتنقلة لعمل المرأة في التفتيش، ونحن قادرون على توفير مثل هذه العربة المتنقلة لدى  
كل نقطة تفتيش بحيث يتواجد فيها مكتب ويتم توفير الاجهزة الجيدة للتفتيش والتي تؤدي الغرض منها، ومثل هذه العربات  
تكون النقاط المفاجئة على الطرق، أما نقاط الحراسات الثابتة في الطرق الطويلة فيجب أن يلحق بكل طريق بيوت مجهزة  
للنساء لتفتيش النساء، ومن العيب أن يشعر أي انسان في هذا المجتمع انه لا يمكن الحد من استخدام المرأة في الجريمة إلا  
إذا دفعناها للتخلي عن حجابها الاسلامي فتلك الحجة بالية، وهدفها تخلي المرأة عن حجابها بحجة الامن وذلك ليس سبباً،  
فإما أن تخلع المرأة العباءة أو أن يصبح أمننا عرضة للانتهاك وذلك خطأ فادح فيمكن أن نحافظ على حجاب المرأة وعلى  
خصوصيتها برفقة الحفاظ على مبدأ الامن للوطن.

الشرع أجاز تفتيش المرأة

وأشار الشيخ أحمد الهاشم – مدير الدعوة والاقواف بفرع الشؤون الاسلامية والدعوة والارشاد بالأحساء – بأن الدين  
الاسلامي أعلى شأن المرأة وكرمها أمماً وأختاً وزوجة وبنناً، فأعطاه حقوقها كاملة وحماها، حتى الرسول صلى الله عليه  
وسلم في حجة الوداع أوصى بالنساء خيراً، ولكن هناك خطوط حمراء فحينما ترتكب الجريمة سواء كانت من قبل الرجل  
أو المرأة فالجميع أمام الجريمة ينال الجزاء بحد سواء بحسب متطلبات الجريمة، فالمرأة يجب أن تعامل كما الرجل في  
قضية المحاسبة على الجريمة وحتى على مستوى التفتيش وإيقاع الجزاء عليها، لأن الله سبحانه أوجب الكرامة للإنسان  
فالمجرم يجب أن ينال جزاءه، ولذلك فيجب أن تفتش المرأة عبر المنافذ الحدودية حتى إن كان ذلك التفتيش من قبل رجال  
الأمن وليس في ذلك انتهاك لخصوصيتها فالأمن أولى وأهم وقد حدث ذلك في عهد النبي – صلى الله عليه وسلم – فروى  
البخاري عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا والزبير والمقداد فقال  
(انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ فإن بها طعينة معها كتاب، فخذوه منها) قال فانطلقنا تعادى بنا خيلنا حتى اتينا الروضة،  
فإذا نحن بالطعينة، فلنا لها أخرجي الكتاب، قالت ما معي كتاب، فقلنا، لتخرجن الكتاب أو لنلقين الثياب، قال فأخرجته من  
عقاصها، فأتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكتاب فإذا فيه من حاطب بن أبي بلتعة، إلى ناس بمكة من المشركين،  
خبرهم ببعض أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (يا حاطب ما هذا؟).. والطعينة

هنا أي المرأة، فالرسول أمر الصحابة بتفتيش تلك المرأة في المسجد وذلك يدل على ان تفتيش المرأة إذا لزم الأمر عبر المنافذ الحدودية من قبل رجال الأمن لا يختلف مع خصوصية المرأة، فالمرأة حينما لا تحترم أنوثتها ولم تحفظ نفسها ولا تأبى بنفسها أن تكون مأوى للجريمة ومنفذا للإرهاب فيجب على رجال الأمن ألا يحابوا في ذلك فيحق لهم شرعا تفتيش المرأة للثبوت منها، مشيرا إلى ضرورة أن يتم تفتيش حتى النساء المتسولات فيدخلن المسجد وربما يعلو صوتها وهذا لا يجوز وهؤلاء المتسولات قد يخفين في ثيابهن ما لا تحمد عقباه ويجب أخذ الحذر من المتسولات وعدم التعاطف معهن، كما يجب أن تفتش من قبل رجال الأمن، محذرا ان التعاطف مع مثل هؤلاء يؤدي إلى الجريمة. وأكد على أن الشرع يبيح لرجال الأمن تفتيش النساء عبر الحدود إذا لم توجد المرأة التي تقوم بعمل التفتيش، في سبيل حفظ أمن وسلامة الأمن من الإرهاب وعدم التعذر بكونها امرأة، مبينا بأنه على الرجل أن لا يمانع من تفتيش رجل الأمن لزوجته لأن ذلك له أصل شرعي فالرسول أمر صحابته بتفتيش المرأة اليهودية فيجب أن تتخذ الحيطة والحذر وأن نسهم في حفظ أمن هذا الوطن.



## معاش شهري لعنفه بيشة و26 ألفا من الضمان

المصدر: جريدة المدينة الاحد 28 ربيع ثاني 1437 هـ - 7 فبراير 2016م  
<http://www.al-madina.com/node/658489>

الحسن آل سيد - أبها

بتوجيه عاجل من صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد، أمير منطقة عسير، وبمتابعة من وزير الشؤون الاجتماعية باشر فرع الشؤون الاجتماعية بمنطقة عسير نقل معنفة بيشة وأسرتها إلى دار الضيافة التابعة للجمعية الخيرية بمحافظة بيشة، والتي تقع تحت إشراف ومظلة الشؤون الاجتماعية.. وصرف مبلغ 5450 ريالاً معاشاً شهرياً بجانب مساعدة الضمان السنوية، التي تستفيد منها الأسرة وقدرها 26400 ريالاً.

قال محافظ محافظة بيشة محمد بن سعيد بن سيره لـ (المدينة): إنه فور صدور توجيهات سمو أمير المنطقة تم التعامل مع الحالة من خلال نقل السيدة إلى دار الضيافة ولم شمل الأسرة.

وحول القبض على الزوج المعنف قال بن سيره: إن هدف توجيه أمير المنطقة في المقام الأول هو حل وضع الأسرة وتمكين الزوجة من الالتقاء بأبنائها ومعالجة وضعهم الصحي والمادي، موضحاً أنه بعد الاطمئنان على الجانب الإنساني في القضية سيتم النظر في موقف الأب خاصة أن هناك قضايا عالقة بين الطرفين، حيث إن الأب كان يعنف زوجته وأبناءه في فترة سابقة.

وذكر المحافظ أن السيدة المعنفة كفيفة في العقد السابع من العمر، وكانت ترقد في المستشفى منذ نحو 8 شهور، وهي تعاني من أمراض مزمنة (السكر والضغط)، وقد رفضت الرجوع إلى البيت نهائياً، كما رفضت مغادرة المستشفى إلا برفقة أولادها إلا أن زوجها كان يرفض ذلك نهائياً، مشيراً إلى أن توجيه سمو أمير المنطقة بالوقوف مع السيدة ولم شملها مع أبنائها ومعالجة وضعهم الصحي والنفسي والمادي وضع حدا لمعاناتها.

فريق سداسي لدراسة الحالة

وكان صاحب السمو الملكي، الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز، أمير منطقة عسير قد وجه بتشكيل فريق عمل في محافظة بيشة، برئاسة المحافظ محمد بن سبرة وعضوية مدير الشرطة، ومدير الشؤون الصحية، ومدير مركز الشؤون الاجتماعية، ومديرة الجمعية الخيرية والمشرفة على دار الإيواء للوقوف على حالة المواطنة المعنفة، التي راجت معاناتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي مؤخراً.

وأوضح المشرف العام على الشؤون الإعلامية بمكتب أمير منطقة عسير، المتحدث الرسمي للإمارة، سعد بن عبدالله آل ثابت، أنه تم تشكيل الفريق والوقوف على حالة المعنفة في المستشفى والعمل على دراسة الحالة دراسة فنية بما يتوافق مع دراسات الشؤون الاجتماعية وتم جمع كل الأوراق في ملف واحد للعمل على اتخاذ توصيات لازمة وسريعة لحل القضية منذ الوهلة الأولى، وبالتالي تم نقل المعنفة شرعاً إلى دار الإيواء ومخاطبة الأب وتم اتخاذ اللازم حياله، بالإضافة إلى

ضمان سلامة العائلة من أي تفكك أسري، وبالتالي يقوم الفريق كل فيما يخصه بالعمل على توفير كل المستلزمات لضمان استقرار العائلة، وكي تتعدى مرحلة المعاناة النفسية، التي أثرت على البنات والأطفال.

مهام الفريق المشكل بتوجيه من أمير المنطقة

1 لم شمل العائلة المكونة من الأم وبناتها والابن المعاق

2 نقل العائلة إلى دار الضيافة

3 فصل مستحقات الضمان من الأب وتوزيعها على أفراد الأسرة

4 مخاطبة الجمعيات الخيرية لتقديم المساعدات للأسرة بشكل عاجل

5 نقل الابن مبدئياً إلى مركز التأهيل الشامل

6 صرف بطاقة مستقلة لكل فرد لصرف المساعدات

7 إيجاد مسكن ملائم يضمن للأسرة الاستقرار

أبرز ملامح معاناة معنفة ببشة

1 المعنفة في العقد السابع من العمر

2 كفيفة وتعاني من الضغط والسكري

3 التعنيف طال أبناءها أيضاً

4 كانت منومة بالمستشفى لأكثر من 8 أشهر

5 رفضت مغادرة المستشفى إلا برفقة أبنائها

6 رفضت الرجوع للنبيت

أعضاء فريق دراسة حالة المعنفة

• محافظ ببشة

• مدير شرطة المحافظة

• مدير الشؤون الصحية

• مدير مركز الشؤون الاجتماعية

• مديرة الجمعية الخيرية

• المشرفة على دار الإيواء



### الصحة: 3 مقترحات لتحديث الأنظمة ومكافحة الفساد

المصدر: جريدة المدينة الأحد 28 ربيع ثاني 1437 هـ - 7 فبراير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/658491>

الرياض - المدينة

طلبت وزارة الصحة بتحديث مجموعة من أنظمتها الداخلية، وتفعيل العقوبات على المخالفين وبما يضمن تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. وطرح المستشار القانوني الدكتور خالد بن سعد الحبشان عضو الهيئة الصحية الشرعية في ورقة عمل تناقشها ندوة «دور القطاع الصحي في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد» بالرياض اليوم 3 مقترحات وتوصيات لتعزيز النزاهة تشمل تحديث الأنظمة الصحية وتضمينها آلية لفرض الرقابة علي الأعمال الصحية عن طريق مؤسسات الرقابة في الدولة لضمان الحيادية في رصد المخالفة.

وتضمنت التوصيات رفع مستوى العقوبات لتصبح صارمة علي المخالفين بجانب عقد ندوات وورش عمل للموظفين والممارسين للأعمال الطبية لتوعيتهم وتنقيفهم بالأنظمة التي المعنية بهم لمعرفة واجباتهم والتزاماتهم وفقاً لتلك الأنظمة. وشدد الحبشان في ورقته التي تحمل عنوان « تحديث أنظمة الصحة ودورها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد » على تحديث نظام مزاوله المهن الطبية ونظامى المؤسسات الصحية الخاصة و المنشآت والمستحضرات الصيدلانية وبما يحقق الشفافية الكاملة في أداء المهام.

- دواعي التحديث من وجهة نظر الوزارة
- تزايد عمليات التجميل وزرع الأعضاء وغيرها
- غياب العقوبات الرادعة
- ازدياد معدل المخالفات في المؤسسات الصحية
- تشغيل عمالة غير مخصصة في بعض المنشآت
- عدم تطبيق الشروط الهندسية في المباني الصحية
- وجود ممارسات خطيرة في عمليات بيع الأدوية
- التركيز على صرف أدوية غالية بالرغم من وجود البدائل
- صرف أدوية بلا وصفات طبية
- ندوة «دور القطاع الصحي في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد»
- مكان الانعقاد: الرياض
- الجهة المنظمة: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة»، بالتعاون مع المجلس الصحي السعودي
- موعد الانعقاد: الأحد 7 فبراير
- المشاركون:
- رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد د. خالد بن عبدالمحسن المحيسن
- وزير الصحة رئيس المجلس الصحي السعودي م. خالد بن عبدالعزيز الفالح
- نخبة من ذوي الاختصاص
- محاور الندوة:
- دور القطاع الصحي في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد
- المقترحات التطويرية للمؤسسات الصحية
- رؤية المختصين في الأنظمة الرقابية والمالية والإدارية لتحديث المؤسسات الصحية



## • شرطة جدة "تحقق مع مواطن وزوجته عنفا خادمة منزلية"

المصدر: جريدة المدينة السبت 27 ربيع ثاني 1437 هـ - 6 فبراير 2016م  
<http://www.al-madina.com/node/658432>

سعد العيني -جدة  
استدعت الجهات الأمنية بجدة مواطناً وزوجته، للتحقيق معهما بتهمة الاعتداء بالضرب على عاملة منزلية من جنسية «أفريقية» تعمل لديهما.  
وأوضح الناطق الإعلامي بشرطة منطقة مكة المكرمة العقيد دكتور عايطي بن عطية القرشي أن مركز السلامة بشرطة محافظة جدة تلقى بلاغاً، أول أمس، من عاملة منزلية من جنسية أفريقية ضد زوجة كفيلاً؛ للاعتداء عليها بالضرب. وأكد القرشي استدعاء كفيل الخادمة، وزوجته، لسماع أقوالهما؛ تمهيداً لإحالة كامل الأوراق للجهة المختصة.



## مذكرة تفاهم لتدريب وتأهيل نزلاء سجون مكة

المصدر: جريدة المدينة السبت 27 ربيع ثاني 1437 هـ - 6 فبراير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/658269>

عاطف السويهي - مكة

أبرمت جمعية الأيدي الحرفية بمنطقة مكة المكرمة، مذكرة تفاهم مع إدارة السجون بالعاصمة المقدسة، لتدريب النزلاء ودمجهم في المجتمع والاستفادة منهم بعد انتهاء فترة العقوبة. وأوضح رئيس مجلس إدارة الجمعية الدكتور مصطفى القرشي، خلال استقبله مدير إدارة العلاقات العامة والاعلام بإدارة السجون بالعاصمة المقدسة النقيب عبدالغني امام، ان الجمعية تعمل على تحسين البيئة التدريبية لـ «النزلاء» في السجون، ليتسنى لهم الحصول على فرص عمل وتأسيس مشروعات صغيرة بعد انتهاء محكومياتهم القضائية. وأضاف القرشي الهدف الرئيسي من مناقشة اوجه التعاون، هو التركيز على الأمور التنموية الإنسانية والأعمال الخيرية. وذكر مدير ادارة العلاقات العامة عبدالله سندي ان تدريب النزلاء واجب ديني ووطني قبل كل شيء ووضح أن برامج التدريب والتأهيل تلعب دورا رئيسيا في تطوير مهارات النزلاء على بعض الحرف والمهن التي تتناسب مع قدراتهم وميولهم.



## جاهلية القرن الـ21.. وأد ميراث النساء

### جرائم قتل وآلاف النزاعات القضائية بسبب الميراث سنويا

المصدر: جريدة المدينة السبت 27 ربيع ثاني 1437 هـ - 6 فبراير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/658407>

حسين أبو عايد - القاهرة

عادات الجاهلية التي جاء الإسلام ليقضي عليها ويقرّ الحق والعدل والتسامح والرحمة، مازال بعضها راسخاً في القرن الواحد والعشرين، ومنها حرمان النساء من الميراث، تلك العادة القمينة التي تشيع في بعض المجتمعات الإسلامية، ويأتي في مقدمتها محافظات الصعيد في جنوب مصر، التي مازال أهلها ينتشرون بأعراف بالية تعكس ظلماً وطمعاً وجشعاً في حرمان 95% من النساء من حقوقهن المالية التي شرعها لهن المولى عز وجل. وفي مواجهة هذا الظلم البين الذي يترتب عليه العديد من جرائم القتل والنزاعات القضائية بسبب الميراث سنويًا، جاء مشروع قانون جديد في مصر لينصف المرأة ويمنحها حقها في الميراث الذي كفله لها الشرع، وجرّم التشريع القانوني الجديد حرمانها من حقها في ميراثها الشرعي، بعد حرمانها قسرًا من جانب التقاليد المتوارثة أحيانًا ومن الظلم والطمع أحيانًا أخرى.

النزاعات القضائية

وجاء القانون الجديد في وقت ارتفعت فيه أعداد قضايا النزاع على الميراث بشكل ملحوظ لتصل - حسب د. عادل عامر الخبير في حقوق الإنسان والقانون العام - إلى 244 ألف قضية نزاع يتم نظرها أمام القضاء سنويًا، بالإضافة إلى 4750

قضية حجر لعدم أهلية التصرف في ممتلكات على أحد الوالدين أو كليهما يقيمها أبناءهم أو الأشقاء ضد بعضهم البعض، كما أن هناك 9600 ألف جريمة قتل تقريباً ترتكب سنوياً بين أفراد الأسرة الواحدة بسبب الميراث. ويأتي مشروع القانون لينهي معاناة ما سمي بـ«نزيف الميراث»، حيث أثبتت إحدى دراسات وزارة العدل المصرية أن العام 2007 وحده سجل نحو 7500 جريمة قتل بسبب الميراث، و 121 ألف قضية نزاع على ميراث، و 2500 قضية حجر على أحد الأيوين أو الأشقاء.

وفي عام 2006 وقعت نحو 6 آلاف جريمة قتل بسبب النزاع على الميراث، و 119 ألف قضية نزاع علي الميراث، و 2500 قضية حجر على أحد الأيوين أو الأشقاء، كما أشارت دراسة حقوقية أن 95.5% من نساء الصعيد محرومات من الميراث، وأن سوهاج وقنا على قمة محافظات الصعيد. معاناة وحرمان

وكشفت دراسة جامعية أعدها د. سلوى محمد المهدي - أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية آداب قنا - بعنوان «ميراث المرأة في الصعيد بين الواقع والمأمول»، أن 95% من نساء قنا محرومات من الميراث، واعتبرت الدراسة أن مطالبة المرأة بميراثها تؤثر بالسلب في علاقتها الاجتماعية والأسرية بعائلتها الأم وتصل إلى درجة المقاطعة والامتهان، وتتهم المرأة ببيع أهلها من أجل شراء أسرة زوجها على حدّ تعبير أهل قنا والصعيد على وجه العموم. وأثبتت الدراسة أن 38% من النساء لا يطالبن بميراثهن لمعرفتهن باستحالة حصولهن على هذا الحق، في حين أن 29% من العينة الخاصة بالدراسة من النساء اعتبرن أن تقاليد وعادات العائلة تمنعهن من المطالبة بالميراث، مؤكدة أن 58% طالبن بالميراث فكانت النتيجة أن 48% لم يحصلن على حقهن في الميراث مقابل 34% حصلن على هذا الحق منقوصاً «جزء من الميراث» و 18% فقط حصلن على ميراثهن كاملاً.



## الباحة: تأهيل 59 ممرضا وطبيباً لخدمة 20 ألف مسن

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 26 ربيع ثاني 1437 هـ - 5 فبراير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160205/Con20160205822897.htm>

عبدالخالق الغامدي (الباحة)

أهلت مديرية الشؤون الصحية في منطقة الباحة 31 ممرضا وممرضة و 28 طبيبا وطبيبة لخدمة 20 ألف مسن ومسننة ضمن برنامج رعاية المسنين المنفذ في 78 مركزا صحيا تتوزع في أنحاء المنطقة. وقال المساعد لإدارة الصحة العامة بصحة الباحة الدكتور محمد الحريتي: نفذت المديرية دورتين تدريبيتين لبرنامج رعاية المسنين لتوسيع دائرة هذه الخدمة على مستوى المنطقة. مشيرا إلى تنفيذ البرنامج في ٧٨ مركزا للرعاية الصحية من أصل ١٠٥ مراكز.

وذكر المنسق للبرنامج في المنطقة الدكتور عبدالكريم مطر أن برنامج رعاية المسنين في صحة الباحة ضمن أنشطة إدارة الصحة العامة بالشؤون الصحية بالباحة. مشيرا إلى بدء تطبيقه في المراكز الصحية في المنطقة منذ ما يقرب من خمس سنوات، ويخدم ما يقارب عشرين ألف مستفيد من كبار السن في المنطقة. وهو يعنى بالفئة العمرية من ٦٠ عاما فأكثر، ويرتكز على تقديم الخدمة الصحية الوقائية والتعزيرية إضافة إلى العلاجية والأهلية. وأضاف: يقوم الكادر الصحي المدرب في المراكز الصحية بإجراء تقييم طبي متكامل للحالة الصحية لكل مسن وخاصة ما يسمى العمالة الأربعة من أمراض الشيخوخة وهي: الخرف، الاكتئاب، سلس البول، عدم الاتزان والسقوط. أيضا يتم إعطاء الاهتمام اللازم إلى الأمراض المزمنة، التغذية، فحوصات النظر والسمع، النواحي الاجتماعية، التمارين الرياضية... إلخ.

ويهدف البرنامج إلى حث المسنين على ما يسمى التنشيط، من خلال اعتماد السلوك الصحي في ممارسة الرياضة المناسبة مع العمر والحالة المرضية والغذاء الصحي والابتعاد عن بعض السلوكيات المضرة مثل التدخين، وهذا التنشيط

النشط سيكون له أثر إيجابي كبير في الوقاية من الكثير من الأمراض المزمنة أو على الأقل تأخير حدوثها، ويساعد المسن على التمتع بصحة جيدة في هذا العمر ويقلل من اعتماده على الآخرين.



## ملتقى لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 26 ربيع ثاني 1437 هـ - 5 فبراير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160205/Con20160205822899.htm>

عكاظ (أبها)

ينظم مركز جمعية الأطفال المعوقين بعسير الثلاثاء القادم فعاليات الملتقى الخامس لتوظيف المعوقين والمعوقات في منشآت القطاعين الخاص والعام. وذكر مدير المركز الدكتور صالح بن ناصر الحمادي «أن ملتقى توظيف المعوقين يأتي بمبادرة رائدة من الجمعية والتي من ضمن أهدافها السعي لتوفير كافة سبل الحياة الكريمة للمعوقين». وأضاف: نتطلع إلى إنجاح هذا الملتقى أسوة بالملتقيات الماضية التي وفرت العديد من الفرص الوظيفية لإخواننا من المعوقين والمعوقات. ودعا الحمادي الراغبين في المشاركة في هذا العمل الإنساني والاجتماعي من الجهات الخاصة والحكومية إلى الاتصال على هاتف المركز رقم 0172275036، أو رقم الجوال 0502622417.



## مركز الملك سلمان للإغاثة يمول برنامجاً غذائياً بالجوف

المصدر: جريدة الوطن الاحد 28 ربيع ثاني 1437 هـ - 7 فبراير 2016م

[http://www.alwatan.com.sa/Local/News\\_Detail.aspx?ArticleID=251950&CategoryID=5](http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=251950&CategoryID=5)

الرياض: واس 07-02-2016 AM 1:34

مول مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية برنامجاً غذائياً لمناطق الصحراء في محافظة الجوف اليمنية، ونفذته شبكة النماء اليمنية للمنظمات الأهلية YDN.

وأشاد محافظ الجوف اللواء حسين العواضي خلال تدشين البرنامج بالدور الكبير لمركز الملك سلمان في دعم وتمويل الأعمال الإغاثية في اليمن، داعياً المنظمات المحلية والدولية إلى تعزيز هذه الأعمال لتغطية الاحتياج الكبير الذي تعانيه محافظات اليمن ومحافظة الجوف على وجه الخصوص. وتتضمن المواد الإغاثية عدداً من الخيام والبطانيات، إضافة إلى سلال غذائية وزعت على مناطق الصحراء في محافظة الجوف، شملت مدينة الحزم عاصمة المحافظة، الهضبة السفلى، الجوفاء، الريان، إضافة إلى توزيعها على النازحين في المحافظة.

إلى ذلك، يقوم مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة من خلال معرضه في المهرجان الوطني للتراث والثقافة "الجنادرية 30" بإطلاع الزوار على أهم وأبرز برامج ومشروعاته البحثية على مدى 20 عاماً، وكذلك التعريف بالخدمات التي يقدمها، وإبراز البرامج التنقيفية المجتمعية الخاصة بالمركز، حيث يتم من خلال هذه المشاركة توزيع العديد من الكتب التعريفية الخاصة ببرامج وأبحاث المركز والعديد من الإصدارات المختلفة. ويشارك ضمن فعاليات المركز العديد من المختصين في مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة، وذلك من خلال تقديم ساعات تنقيفية مختصة في المجالات البحثية التي تعنى بالإعاقة.

## الفالح: استراتيجية لـ «الصحة» من 5 محاور لمكافحة الفساد

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 29 ربيع ثاني 1437 هـ - 8 فبراير 2016م  
<http://www.alhayat.com/Articles/13851539>

الرياض - هليل النقيمي

قال وزير الصحة المهندس خالد الفالح خلال كلمته في الجلسة الافتتاحية لندوة دور القطاع الصحي في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التي أقيمت بالتعاون بين المجلس الصحي السعودي والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد: «إننا نحن العاملين في القطاع الصحي لن نجعل بيننا مكاناً لمن لا يلتزم دائماً بأعلى معايير النزاهة والأمانة، وسنقف في وجه أي تهاون أو تفریط في الأمانة بكل حزم وصرامة».

وتعهد الفالح أن وزارته «لن تسمح لأحد من ضعاف الأنفس بأن يقوض الجهد والعرق الذي يبذله آلاف العاملين المخلصين في وزارة الصحة، ويشوه تلك الصورة الرائعة التي ترسمها جهودهم الخيرة»، لافتاً إلى أن استراتيجية الوزارة في مكافحة الفساد تشمل خمسة محاور، هي: الوقاية من خلال التوعية بمجالات تضارب المصالح والممارسات المنافية للأمانة، وتحديد أعراضها للتمكن من اكتشافها المبكر، والإنذار من خلال ما يطلق عليه عالمياً «إطلاق الصافرة» بتوفير قنوات التبليغ، لیتاح لكل من يرى خللاً أن يطلق الصافرة للتنبيه إليها، مع ضمان السرية للمبلغ بل والتشجيع والتقدير والمكافآت له أيضاً. وأضاف الفالح أن ثالث هذه المحاور يتعلق ببناء نظم جميع أنواع العمل في الوزارة بطريقة توفر الشفافية ولا تنتج مجالاً لوقوع حالات الفساد، إضافة إلى محور لتقوية نظم المراقبة وأساليب التحري والتدقيق وآليات الرفع عن المخالفات بما في ذلك تطبيق العقوبات النظامية والقانونية تجاهها، وأخيراً بناء الشراكات مع جهات مثل الهيئة العامة لمكافحة الفساد والجهات الرقابية الأخرى لمحاربة الفساد بجميع أشكاله.

3200 شهادة مزورة

وأشار الأمين العام لهيئة التخصصات الصحية الدكتور عبدالعزيز الصايغ إلى أن تاريخ الهيئة مع التأكد من صحة المؤهلات بدأت منذ بداية التصنيف بجهود ذاتية، وتطورت إلى الاستعانة بشركات عالمية، ونستطيع من خلالها التأكد من صحة الشهادة، وإذا كانت المنشأة التي منحتها لا تزال قائمة أم أغلقت. وأفاد بأنه تم الكشف عن 3200 شهادة مزورة من بين 541 ألف ممارس صحي في السعودية، مشيراً إلى أنها لا تمثل 1 في المئة من مجموع العاملين، وعلى رغم تدني النسبة إلا أننا لا نقلل من خطورتها.

النسب المالية للأطباء «حساسة»

من جهته، أقر المدير التنفيذي للتراخيص بقطاع الدواء بالهيئة العامة للغذاء والدواء الدكتور هاجد بن هاجد بخطورة بيع المضادات الحيوية في الصيدليات من دون وصفة طبية وقال: «بيع المضادات الحيوية داخل السعودية تعتبر ممارسة خطيرة، معتبراً أن الطريقة المستخدمة لصرفها مسيئة. وأضاف ابن هاجد في ما يتعلق بحصول الأطباء والصيدال على نسب مالية من بيع الأدوية: «إن هذه الموضوع ممارسة حساسة، ولا ترتبط بأخلاقيات، وأعتقد بأن دور نزاهة أو أحد أدوارها الحد من ذلك، وهذه القضية تحتاج إلى نظام صارم»، مضيفاً: «أن هناك خطراً أكبر من الإفراط في بيع الأدوية يتمثل في تعريض المريض لأشعة ليس بحاجة إليها أو جراحة ليس لها داع». وحول نفاذ الأدوية من الأسواق عزا ذلك إلى أسباب عدة، منها إغلاق المصانع في العالم، وأخرى تتمثل في الوكلاء، بانتقال الأدوية من وكيل إلى آخر، ولدى الهيئة نظام واضح لحل هذه الإشكالية».

وأكد أن هناك تنسيقاً مستمراً مع جهات حكومية في مجالات التفتيش والرقابة والضبط، إذ إن هناك تواصل مع البلدية للتفتيش، ووزارة الداخلية، والجمارك، وهيئة التحقيق والادعاء العام، والمباحث الإدارية. مبيناً أنه لا يمكن أن يدخل أي جهاز طبي إلى السعودية إلا بعد تسجيله. مضيفاً: «ويقتصر دور الهيئة على تقييم الأجهزة، أما الشراء فليس من اختصاصها، وهناك أجهزة سحبت من البلاد لمخالفتها الاشتراطات».

نائب رئيس «نزاهة»: لا تنازع بين الهيئة وجهات حكومية



> حول علاقة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) مع القطاعات الحكومية، وما أثير أخيراً من تصريحات بينها وبين وزارة العدل، نفى نائب رئيس «نزاهة» لقطاع حماية النزاهة الدكتور عبدالله العبدالقادر أن يكون هناك تنازع اختصاصات، لافتاً إلى وجود اجتهادات معينة، ونحرص على ضم جميع الجبهات والآراء في منظومة واحدة تخدم المصلحة العامة وتتوافق مع مصلحة المواطن. وأضاف أن «نزاهة» تحرص على توثيق العمل الجماعي في جميع أجهزة الدولة، سواء أكانت الصحة أم العدل أم شؤون الإسكان والبلديات، معتبراً أنها عامل مساعد يدفع الجميع إلى التحلي بالأمانة والمسؤولية ومحاسبة النفس وتعزيز القيم حتى تتحول إلى سلوك. ولفت إلى أن دخول المرأة إلى العمل في «نزاهة» سيتم خلال العام الحالي.



## • الهيئة «ومواطن يتناوبان على • تعنيف» فتاة في الشارع!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 29 ربيع ثاني 1437هـ - 8 فبراير 2016م

<http://www.alhayat.com/Articles/13851537>

الرياض - عيسى الشاماني وسعد الغشام  
ضجت الأوساط الاجتماعية في السعودية أمس بعراك مثير بين ثلاثة أطراف، هم أعضاء في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وشاب، وفتاة، في مشهد أثار الجدل والغضب، وسط تعهد «الهيئة» بالتقصي والتحقيق في القضية. ووثق التسجيل المصور الذي لم يتجاوز الدقيقة الواحدة، حضوراً مكثفاً لعدد من عناصر الهيئة ومجموعة من المتجمهرين حول فتاة قبض عليها أمام مجمع النخيل مول (شرق الرياض)، تتعرض للضرب من جانب العنصر الممسك بها، وهي ملقاة على الأرض تصرخ، وسط دعوات من المتجمهرين بالكف عن ضربها وإطلاق سراحها. وفي التسجيل المتداول على الإنترنت، توصل أحد الحضور إلى عضو الهيئة قائلاً: «لا تقتل البنت. ستموت»، لكنه أجابه: «لا تقلق. نحن حريصون عليها أكثر منك»، قيل أن تتمكن الفتاة من الإفلات منه، في محاولة منها للهرب، إلا أنها تعرضت لركلة من شخص آخر، أسقطتها أرضاً. وفي الوقت الذي أكدت فيه شرطة الرياض لـ«الحياة» أمس، أنها لم تتلق أي تفاصيل عن الواقعة حتى تحرير هذا الخبر، قال المتحدث باسم هيئة الرياض محمد السبر لـ«الحياة» إنه «يجري التحقق من ملابسات الحادثة من جميع جوانبها، وسيتم اتخاذ اللازم وفق النتائج حسب الأنظمة والتعليمات». وقال شاهد عيان لـ«الحياة» إنه شاهد الفتاة وهي تهرب من قبضة أحد عناصر الهيئة باتجاه الشارع الآخر، إلا أنه تمكن من الإمساك بها، على رغم توسلاتها للناس بلهجة محلية «أنا في وجهكم». وأضاف شاهد العيان أن «الحادثة بدأت عندما خرجت فتاتان من مجمع تجاري لإيقاف سيارة أجرة، فلاحظت دورية الهيئة أن شاباً يحومون حولهما، فدار نقاش بين الدورية والفتاتين، على إثرها هربت إحداهما، وبقيت واحدة في قبضة الهيئة تمهيداً لاعتقالها، بعد أن عجزت عن الهرب. إلا أن المثير للاستغراب أن أحد الشباب الذين كانوا يتحدثون مع الفتاتين، أسهم مع عناصر جهاز الدورية في تعنيف الفتاة، ربما لأنه كان حانقاً عليها، لأسباب مجهولة. لكن الهيئة التي استفزها المشهد، ألقى القبض عليه، فيما تمكن أحد المواطنين من إخلاء سبيل الفتاة والهرب بها من ساحة المشهد». وأثارت الحادثة جدلاً واسعاً على مواقع التواصل الاجتماعي أمس، عبر «وسم» أنشئ لهذا الغرض بعنوان «هيئة الرياض تسحل فتاة» كال فيه مواطنون اتهامات للهيئة بمعاملة الفتاة بطريقة وحشية ومنافية لشعار الهيئة الذي تعمل من أجله. وقال «مواطن»: «مهما كان فعل الفتاة ليس لك الحق يا رجل الهيئة أن تقوم بهذا الفعل أمام الناس... عمل الهيئة لا يوجب سحب النساء»، وقال متهمكاً بعضو الهيئة: «قال أنا أحرص منك عليها! بأي حق تهينها وتضربها وتسحبها في الشارع أمام الناس؟». إلى ذلك، أثارت قضية «اعتقال دمية» سافرة، من جانب هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الخرج أول من أمس، الكثير من السخرية اللاذعة التي طاولت جهاز الهيئة، باعتبار أن الدمي كذلك لم تسلم من اجتهادات عناصر الهيئة. وكانت «الدمية» أثارت حفيظة رجال «الهيئة» أثناء وجودها في حفلة افتتاح أحد المحال التجارية بمدينة الخرج، إذ قام عناصر الهيئة بنقل الدمية لمركز تابع للهيئة.

وقال مؤيدون للهيئة، إن مصادرة «الدمية» يهدف في النهاية إلى الحفاظ على أخلاقيات المجتمع وحماية الفضيلة، باعتبار أن «الدمية» كانت تقوم بحركات غير أخلاقية بحسب محضر ضبط الدمية الذي أعده مركز هيئة الخرج. وأوضح محضر الواقعة، الذي اطلعت عليه «الحياة»، أن هيئة مركز الخالدية في مدينة الخرج «تلقت بلاغاً عن وجود دميّتين أمام أحد المحال التجارية، الأولى على شكل رجل، والثانية على شكل فتاة تقوم بالتميع بحركات غير مقبولة، ويقفان أمام محل تجاري ما تسبب في تجمع المارة حولهما بشكل كبير». وبحسب المحضر فإن عناصر الهيئة «وجدوا داخل الدمية الخاصة بالفتاة رجلاً متنكراً وأنه تمت مناصحته، وأن ذلك يدخل في التشبه المخالف شرعاً ونظاماً، وأبدى ندمه وطلب منه مراجعة المركز لإكمال الإجراءات».



## • العمل: لا يوجد أي منشأة محمية من عقوبات • حماية الأجور

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 29 ربيع ثانی 1437هـ - 8 فبراير 2016م  
<http://www.alhayat.com/Articles/13844413>

الرياض -

أعلنت وزارة العمل اليوم (الأحد) أنها أوقفت جميع خدماتها منذ شهر عن إحدى الشركات العملاقة بسبب عدم دفعها أجور عامليها أشهراً عدة، مؤكدة أنه لا يوجد أي منشأة محمية من عقوبات برنامج حماية الأجور. وذكرت «وكالة الأنباء السعودية» (واس) أن وزارة العمل أكدت متابعتها لما تداولته وسائل التواصل الاجتماعي في شأن عدم التزام عدد من المنشآت بدفع الأجور لعامليها، منها منشأة عملاقة، مشيرة إلى أن المنشأة غير محمية من برنامج حماية الأجور، أسوة بغيرها من المنشآت المخالفة. وأضافت الوزارة أنها تلقت شكاوى عدة من مجموعة من العاملين في المنشأة تفيد بعدم استلام مرتباتهم لأشهر عدة، لافتة إلى أنها تحققت من صحة الشكاوى وفقاً للإجراءات المتبعة، واتخذت في حينها الإجراءات النظامية، وأخضعت المنشأة للتفتيش والمتابعة، إضافة إلى مخاطبة عدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة بهذا الشأن لإكمال اللازم. وشددت الوزارة على أنها ستطبق الإجراءات النظامية على جميع المنشآت المخالفة، وأنها لن تتهاون في حق أي منشأة لا تلتزم بدفع الأجور لعامليها من دون استثناء.



## شرطة مكة: المعتدي على 'زمزوم' نفذ جريمته بالتعاون مع زوجته

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 29 ربيع ثانی 1437هـ - 8 فبراير 2016م  
<http://www.alriyadh.com/1126703>

جدة - ضيف الله المطوع

إحافاً لما صرح به الناطق الإعلامي لشرطة منطقة مكة المكرمة العقيد عاطي القرشي حيال قيام شخص بالاعتداء على آخر.. حيث أنه تم بتوفيق الله القبض على المتهم بنشر مقطع فيديو عبر شبكات التواصل الإجتماعي بعنوان "زمزم يُهان" والتي يظهر فيها المتهم وهو يعتدي على آخر بالضرب والشنم وهو مقيد ، حيث تمكنت الجهات الأمنية المختصة بشرطة محافظة جدة من تحديد هوية الجاني والقبض عليه بمدينة الرياض بالتنسيق مع شرطة منطقة الرياض ، وقد أقر المتهم وهو سعودي الجنسية بجريمته التي قام بتنفيذها بالتعاون مع زوجته .  
وأكد الناطق الإعلامي لشرطة منطقة مكة المكرمة بأن رجال الأمن قادرون بإذن الله ، وبما يتوفر لديهم من قدرات مهنية وفنية وتقنية، على الوصول لكل من يتورط في ارتكاب الجرائم أو مخالفة الأنظمة والقبض عليهم لنيل جزاؤهم العادل.



## شوري يدعو رجال الشريعة والقانون للدفاع عن قضايا المملكة الاستراتيجية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 29 ربيع ثانی 1437هـ - 8 فبراير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1126762>

دعا عضو مجلس الشورى د. فهد بن حمود العنزي رجال الشريعة والقانون لأخذ دورهم والدفاع عن القضايا الإستراتيجية للمملكة.

وقال د. العنزي إن المملكة أخذت على عاتقها الدفاع عن قضايا العرب، واتباع سياسة الحزم تجاه كثير من القضايا التي تمثل بيئة خصبة للتدخلات، من بعض الدول غير الراجية في استقرار العالم العربي، وكذلك بعض الدول التي استثمرت الأحداث السياسية والاضطرابات الأمنية من أجل أن تجد لها موطئ قدم فيها، من أجل إحداث مزيد من الفرقة ونشر الطائفية المقيتة، وهذه الدول أعجز من أن تواجه المملكة بشكل مباشر، ولذلك تلجأ إلى نشر الإشاعات والأكاذيب، وتأليب المنظمات التي تعتمد على هذه الإشاعات والأكاذيب لتبلور موقفها تجاه المملكة، دون أن تكلف نفسها عناء التحقق من صحتها. وحث عضو مجلس الشورى رجال الشريعة والقانون في المملكة على وجه الخصوص أن يأخذوا دورهم للوقوف في وجه المتربصين والحاقدين، الذين تحركهم بعض المنظمات المشبوهة لتشويه صورة المملكة، وذكر أن مثل هذه المحاولات هي أوهن من أن تحقق أهدافها، ولكن مع ذلك لا ينبغي إهمالها، وإنما الرد عليها من خلال المخلصين الذين يجب أن تكون لهم مساهمات في إبراز الصورة الحقيقية والمشرفة للمملكة، وهذا لا بد له من جهد وطني تقوم عليه مبادرات فردية من رجال القانون والمتخصصين فيه، بالتنسيق مع الجهود التي تقوم به الجهات الرسمية والأهلية المختلفة. وذكر العنزي أن المملكة لديها أنظمة مشرفة تحقق مقاصد الشريعة الإسلامية الغراء، والتي تمثل المنهج الذي اختارته ليكون حاكماً على كل أنظمتها وأعمالها، كما أن هذه الأنظمة تفوق مثيلاتها في كثير من الدول، مثل نظام الإجراءات الجزائية، ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية، ونظام مكافحة غسل الأموال، وغيرها من الأنظمة.

## 1.5 مليون سعودي ينتظرون موافقة مجلس الوزراء على 40 ساعة أسبوعية بعد موافقة الشورى

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 29 ربيع ثانی 1437 هـ - 8 فبراير 2016م  
<http://www.al-madina.com/node/658722>

محمد سعيد الشريف - جدة:

يترقب ما يقارب مليون ونصف مليون سعودي يعملون في القطاع الخاص تفاعل مجلس الوزراء مع قرار تخفيض ساعات العمل في الوقت الذي يؤكد خبراء ومختصون أن تخفيض ساعات العمل إلى 40 ساعة أسبوعية مع اليوميين إجازة سيؤدي إلى تقريب الفجوة بين القطاع العام الذي يعمل 35 ساعة أسبوعياً والقطاع الخاص الذي يعمل 48 ساعة أسبوعياً مشيرين إلى أن المعيار العالمي لقياس إنتاج العامل هو 6 ساعات يومياً في حين لا تزيد إنتاجية المحلي عن 4 ساعات.

رئيس اللجان العمالية نضال رضوان يؤكد أن المعيار العالمي للعمل في الدول المنتجة هو 6 ساعات عمل في 24 ساعة وأن خفض ساعات العمل إلى 40 ساعة وزيادة الإجازة الأسبوعية إلى يومين سوف يكون أكبر داعم للاقتصاد السعودي وأكبر حل للبطالة الموجودة في مجتمعنا خاصة أن ساعات العمل الطويلة أحد أهم أسباب عزوف الشباب عن العمل في القطاع الخاص وتفضيل العمل في القطاع الحكومي ولا ننسى الآثار السلبية على مجتمعنا من عمل السعوديين ساعات عمل طويلة وعلى ترابط الأسرة وتربية الأبناء خاصة بالنسبة إلى المرأة العاملة كما أن ساعات العمل الطويلة تحد من فرص عمل المرأة وتزيد من نسب الأمراض والضغطات النفسية على العامل بالإضافة إلى أنها تقلل من إنتاجية العامل نتيجة الإرهاق والجهد الزائد.

ويضيف كلنا يعرف أنه بسبب ساعات العمل الطويلة فإن أغلب العمال لا يستطيعون أداء معاملاتهم الشخصية والأسرية لدى الجهات الحكومية والمالية خاصة في ظل عدم توفر مواصلات عامة تمكن أحد أفراد أسرته بأدائها نيابة عنه. ويتابع رضوان أن تخفيض ساعات العمل سيؤدي إلى تقريب الفجوة بين القطاع العام الذي يعمل 35 ساعة أسبوعياً والقطاع الخاص الذي يعمل 48 ساعة أسبوعياً.

تخفيض ساعات العمل ويومان إجازة سيساعد بشكل رئيس في تحول القطاع الخاص من قطاع طارد للعمالة الوطنية إلى جاذب لها، ويجعل القطاع هو الخيار الأول لطالبي العمل المواطنين بدلاً من القطاع العام.

ويشير رضوان إلى أن تخفيض ساعات العمل سيؤدي إلى تحقيق الاستمرارية والاستقرار للعمالة الوطنية في القطاع الخاص وتخفيض التسرب إلى القطاعات الأخرى وهو مطلب رئيس لأصحاب العمل. وزيادة الإجازة الأسبوعية تؤدي إلى تخفيض استهلاك الطاقة سواء في الكهرباء أو الوقود. كما أنها تقلل من التكاليف التشغيلية لأصحاب العمل. وتمنح الفرصة للراحة واسترجاع النشاط والعمل في اليوم التالي براحة نفسية تؤثر إيجاباً على إنتاجية العامل كما أن زيادة الإجازة الأسبوعية تؤدي إلى قيام العامل السعودي بزيارات متعددة إلى مسقط رأسه في القرية أو المدينة الصغيرة وهو ما يؤدي إلى زيادة حركة البيع والشراء في هذه القرى والمدن وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي وخلق فرص عمل للمحليين وخفض نسبة الهجرة إلى المدن الرئيسية وتخفيض الضغط على البنى الأساسية لها ولا ننسى أنه سوف تجعل العامل الوافد بصفة عامة والمتزوج منهم بصفة خاصة ينفق جزءاً من دخله داخل السوق السعودية ويخفض المبالغ الطائلة التي يتم تحويلها من المملكة إلى الدول الأخرى. وتعطيه فرصة لتطوير ذاته وبالتالي تطوير مساهمته في الإنتاج.

أما رئيس لجنة الموارد البشرية في غرفة جدة الدكتور سمير حسين فيرى أنه رغم أن نظام العمل الحالي لم يحدد ساعات العمل وإنما وضع سقفاً أعلى له وهو 48 ساعة اسبوعياً إلى أنه في حالة إقرار مجلس الوزراء 40 ساعة اسبوعية فإنه سوف يجبر أرباب العمل في كيفية رفع إنتاجية العامل لأن الاعتقاد السائد لدى كثيرين منهم أن العمل لساعات طويلة سوف يزيد الإنتاج ومن ثم يرفع الأرباح أو المبيعات هو اعتقاد ليس في محله لافتاً إلى أن إنتاجية العامل في السعودية لو تم قياسها لن تزيد عن 4 ساعات لإظهار حقيقة التستر الموجود في سوق العمل وخاصة في المنشآت الصغيرة . المحامي خالد أبو راشد يتوقع أن القرار في حال تم الموافقة عليه في مجلس الوزراء سيكون تعديلاً جديداً في نظام العمل ورغم أنه تنظيمي إلا أنه سوف يكون محفزاً للسعوديين للانضمام للقطاع الخاص خاصة وأن ساعات العمل تدخل في عدة قضايا عمالية أبرزها احتساب الوقت الإضافي.



## يستكمل مناقشة التوصيات حول تقرير 'الإسلامية' غداً 'الشورى': مراجعة معايير خطيب الجمعة.. والعمر لا يقل عن 40 عاماً

### إنشاء جهاز استثماري مستقل يرتبط بمجلس الشؤون الاقتصادية التنسيق لوضع إستراتيجية وطنية للأمن الفكري وقائياً وعلاجياً

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 29 ربيع ثاني 1437 هـ - 8 فبراير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160208/Con20160208823323.htm>

سعاد الشمراني (الرياض)  
علمت «عكاظ» أن لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في مجلس الشورى تبنت توصية مقدمة من عضو المجلس المهندس مفرح الزهراني تطالب بإعادة النظر في معايير اختيار خطيب الجمعة، مع التأكيد على أن لا يقل عمره عن 40 سنة، إضافة إلى توصية أخرى بتحسين وتطوير مواقيت العمرة وإيجاد نموذج موحد لجميع المواقيت الستة. ويستكمل مجلس الشورى غدا الثلاثاء مناقشة التوصيات الجديدة للجنة بشأن تقرير الأداء السنوي لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد للعام المالي 1435/1436، ومنها مطالبة العضو خليفة الدوسري بإنشاء جهاز استثماري مستقل عن وزارة الشؤون الإسلامية لإدارة الأوقاف وربطه بمجلس الشؤون الاقتصادية، فيما اقترح زميلاه الدكتور أحمد الزيلعي والدكتور أحمد الغامدي في توصيتهما تضمين تقرير الوزارة معلومات عن حالة الأوقاف في جدة التاريخية وضوابط تأجيرها، بينما دعت توصية العضو الدكتور حمزة الشريف إلى ضرورة العناية بدور الوزارة في الشؤون الإسلامية الخارجية.

ويتقدم الدكتور محمود البديوي بتوصيتين تنصان على دعوة الشؤون الإسلامية إلى التنسيق مع رعاية الشباب لتفعيل دور تنفيذ البعد الوقائي من خطر الانحراف الفكري والأخلاقي بين أوساط الشباب وتأسيس الانتماء للوطن، وحثها على العمل الفوري لتهيئة المساجد المنتشرة على الطرق السريعة بما يليق بها، خاصة طريق الهجرة الذي يربط بين المدينة المنورة ومكة المكرمة.

كما يتقدم العضوان الدكتور حاتم المرزوقي والدكتورة مستورة الشمري بتوصية تطالب بوضع برامج للعمل الخيري بهدف تنظيم وتكامل الجهد الأهلي والحكومي في العناية ببيوت الله وتعميرها وصيانتها، فيما يتقدم الأعضاء الأميرة موضي آل سعود وعطا السبيتي والدكتور محمد القحطاني والدكتورة هيا المنيع، بتوصية جاء فيها «على وزارة الشؤون

الإسلامية التنسيق والتعاون مع مؤسسات الدولة التعليمية والثقافية والإعلامية والشبابية وهيئة حقوق الإنسان لوضع إستراتيجية وطنية للأمن الفكري ببعديه الوقائي والعلاجي».

وكان المجلس قد صوت الأسبوع الماضي (الثلاثاء) على عدد من توصيات اللجنة وهي المطالبة باعتماد التكاليف اللازمة للمساجد التي لم تشملها عقود الصيانة والنظافة ونسبتها 81% من إجمالي عدد المساجد القائمة، كما طالب الوزارة باعتماد تكاليف المرحلة الثانية من نظام المعلومات الجغرافية (GIS) لإحصاء المساجد وترقيمها وتوثيق معلوماتها ومعلومات منسوبيها، وكل ما يتعلق بمعلومات الصيانة.

«الخطاب المتشدد» يدفع بتوصية لإستراتيجية الأمن الفكري علمت «عكاظ» من مصادر مسؤولة في مجلس الشورى أن التوصية الخاصة بوضع إستراتيجية وطنية للأمن الفكري ببعديه الوقائي والعلاجي، والتي يناقشها الشورى غدا (الثلاثاء)، بررها مقدموها أعضاء المجلس (الأميرة موضي بنت خالد، الدكتورة هيا المنيع، الدكتور محمد القحطاني، وعطا السبيتي) بضعف دور الأسرة في مواجهة التطرف والتشدد الفكري، وبعد بعض الخطاب الديني عن منهج الوسطية كأبرز مسوغات التوصية.

وأوضحت المصادر أن أن مسوغ التوصية (حصلت «عكاظ» على نسخة منها)، تضمن أيضا تزايد ظاهرة التطرف والتشدد التي أدت إلى الإرهاب، وبروز تحديات فكرية أمام المجتمع تسببت في أعمال إرهابية طالت الجميع، وضرورة خلو عقول المجتمع ككل، والشباب على وجه الخصوص من أي فكر منحرف ولا يتفق مع الشريعة الإسلامية ومتطلبات التطور واستيعاب المتغيرات.

وأشارت المصادر إلى أن مقدمي التوصية شدوا على الحاجة لرؤية وطنية معاصرة تستوعب المتغيرات وحثمية التطور لاستيعاب احتياجات المجتمع وحاجته للتقدم والتطور دون الإخلال بثوابت الدين أو التمسك بالأعراف والعادات باسم الدين، مع ضرورة تكريس ثقافة الانتماء الوطني.

وفقا للمصادر فإن التوصية تدعو إلى العمل على بناء قيم وتوجهات اجتماعية موضوعية «مثل احترام الآخر والحوار والتعايش بين أفراد دون تمييز طائفي أو قبلي أو نوعي أو إقليمي»، كما يشير مقدمو التوصية إلى الحاجة لبناء منظومة تحضر سلوكي وممارسات اجتماعية تزيد من التعايش بين أفرادهم وعدم الاكتفاء بالتحضر المادي.

وتهدف التوصية إلى التنسيق والتعاون مع مؤسسات الدولة التعليمية والثقافية والإعلامية والشبابية وهيئة حقوق الإنسان لوضع إستراتيجية وطنية للأمن الفكري ببعديه الوقائي والعلاجي.

مطالبة «التجارة» باستقطاب الكوادر النسائية المؤهلة

يناقش مجلس الشورى في جلسته غدا (الثلاثاء) تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لوزارة التجارة والصناعة للعام المالي 1436/1435.

وطالبت لجنة الاقتصاد والطاقة في مجلس الشورى، وزارة التجارة والصناعة باستقطاب الكوادر النسائية المؤهلة للعمل في الوزارة والقطاعات التي تشرف عليها، والسعي إلى معالجة انخفاض عدد المصانع المنتجة مقارنة بالتراخيص الصادرة لها خلال مدة زمنية محددة.

وذكرت اللجنة في مسوغات التوصية وفق ما نشرته «عكاظ» مسبقا ( 2016/1/25)، أن 373 مصنعا فقط بدأت التنفيذ والإنتاج من أصل نحو 8690 ترخيصا صناعيا تم منحها خلال سنوات خطة التنمية التاسعة، أي أن نسبة المصانع المنتجة لا تتجاوز 5%.

كما طالبت اللجنة الوزارة بالإسراع في تحديث الأنظمة التي تختص بتحسين بيئة النشاط التجاري والصناعي في المملكة، وتحديث رؤيتها الإستراتيجية لقطاعي التجارة والصناعة.

رفع مستوى الإفصاح عن أكبر «الملاك» في السوق المالية

يصوت مجلس الشورى غدا على توصيات اللجنة المالية بشأن تقرير الأداء السنوي لهيئة السوق المالية للعام المالي 1436/1435 هـ، وذلك بعد أن يستمع المجلس لوجهة نظر الأعضاء.

ومن أبرز هذه التوصيات، رفع مستوى الإفصاح عن أكبر 20 مالكا لكل شركة من الشركات المدرجة بالسوق، والذي يقتصر في الوقت الراهن على من يمتلك 5% فأكثر لكل شركة.

وتطالب اللجنة الهيئة بالعمل على ترسيخ ثقافة الحوكمة وأهمية الالتزام بموادها وقواعدها لدى كبار التنفيذيين وأعضاء مجالس إدارات الشركات.

كما يصوت المجلس على توصية تنص على تنشيط أدوات الدين (كالسندات والصكوك) وتنويعها عند قيم تكون في متناول الأفراد والمؤسسات، إضافة إلى الإسراع في استكمال الإجراءات اللازمة لإدراج سوق الأسهم السعودية في مؤشر (إم إس سي أي) للأسواق الناشئة.

التصويت على منح  
نوط مكافحة الإرهاب

يصوت مجلس الشورى غدا (الثلاثاء) على مقترح إضافة بند جديد للمادة الثانية من نظام الأنواط العسكرية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/47 وتاريخ 1407/8/25 بشأن منح نوط مكافحة الإرهاب، مقدم من عضو المجلس اللواء علي التميمي، وذلك بعد أن يستمع المجلس لوجهة نظر اللجنة بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء ومقترحات أثناء مناقشة المقترح في جلسة سابقة.

من جهة ثانية، يناقش مجلس الشورى تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مشروع نظام جمع التبرعات وصرفها في الوجوه الخيرية داخل المملكة، والمعاد إلى المجلس لدراسته عملاً بالمادة 17 من نظامه. كما يتضمن جدول أعمال الجلسة تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن مشروع اتفاقية بين حكومتي المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية من أجل إدارة واستثمار المياه الجوفية في طبقة الساق الديسي.



## مستجدات نظام العمل

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 29 ربيع ثاني 1437هـ - 8 فبراير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160208/Con20160208823441.htm>

ظم مكتب عمل محافظة الخبر ممثلاً في قسم شؤون المرأة العاملة مؤخرًا، ورشة عمل حول «مستجدات نظام العمل»، لمناقشة التعديلات الجديدة التي طرأت على نظام العمل في المملكة وما يرافقه من حقوق وواجبات واستعراض مقارنة شاملة للمواد التي تم التعديل عليها.



## ملتقى لتوظيف المعوقين بعسير

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 29 ربيع ثاني 1437هـ - 8 فبراير 2016م

[http://www.alwatan.com.sa/Local/News\\_Detail.aspx?ArticleID=252088&CategoryID=5](http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=252088&CategoryID=5)

أبها: نجلاء صلاح الدين 2016-02-08 AM 1:40  
يقيم مركز جمعية الأطفال المعوقين في منطقة عسير الملتقى الخامس لتوظيف المعوقين والمعوقات غدا في مقر المركز الساعة 10 صباحا. وأوضح منسق العلاقات العامة والإعلام في الجمعية سعد العلياني، أن الملتقى من ضمن برامج الجمعية التي تعنى باهتمام رئيس مجلس إدارة الجمعية الأمير سلطان بن سلمان، ويهدف إلى المساهمة في توفير فرص وظيفية للمعوقين والمعوقات في أكبر القطاعات الحكومية والخاصة.

## الخلع لامرأة استغلها زوجها ماديا للارتباط بأخرى

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 29 ربيع ثاني 1437 هـ - 8 فبراير 2016م

[http://www.alwatan.com.sa/Nation/News\\_Detail.aspx?ArticleID=252042&CategoryID=3](http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=252042&CategoryID=3)

جدة: نجلاء الحربي 2016-02-08 12:57 AM

في الوقت الذي أكد فيه أحد المستشارين القانونيين ارتفاع قضايا الخلع في المحاكم، أصدرت محكمة الأحوال الشخصية بجدة حكمها بأحقية امرأة بالخلع من زوجها بعد أن استغلها ماديا بغرض الزواج من أخرى. وأصدر ناظر القضية حكمه بالخلع مع عدم إلزامها بدفع أي مبالغ مالية مثل المهر أو النفقة، وذلك بسبب ما لحق بها من أضرار نفسية وجسدية ومالية ثبتت لدى المحكمة.

استغلال

أقامت السيدة قضية ضد زوجها تطلب فيها الخلع، وذلك لما لحق بها من ضرر جسدي ونفسي نتيجة سوء معاملة الزوج لها طيلة فترة زواجهما منذ عامين، حيث استنفدت كافة المحاولات لصلح زوجها وجميعها باءت بالفشل. وقالت إن زوجها كان يستغلها ماديا ويفرض عليها دفع مبلغ إلیه يقدر بثلاثة آلاف ريال شهريا بحجة مساعدته في دفع إيجار الشقة التي يقيم فيها. وأوضحت أنها لم تعلم أنه كان يخطط للزواج من أخرى، مشيرة إلى أنه كان يجبرها على أخذ تمويل شخصي من أحد البنوك، مدعيا أنه يريد في تسديد بعض الديون عليه، وأومها أنه في حال عدم تسديد تلك الديون فإنه سيدخل السجن. وأضافت: "حينما رفضت ذلك لكون المبلغ المطلوب يقدر بـ 200 ألف، دأب على ضربي والاعتداء والتلفظ علي، ما أجبرني على تنفيذ ما يرغب فيه وأخذ المبلغ، لكي اكتشف بعد 5 أشهر أنه تزوج علي بواسطة أموالي".

حكم لمصلحة الزوجة

تقدمت الزوجة إلى محكمة الأحوال الشخصية لطلب الخلع بعد أن رفض الرجل تطليقها، ومن خلال الجلسات التي عقدت قدمت صاحبة القضية كافة الأدلة والقرائن التي تؤيد موقفها، فلم يكن أمام الزوج إلا الإنكار، مدعيا أنها تغار من زوجته الثانية وأن الدعوى كيدية والأدلة المقدمة غير صحيحة.

بعد ذلك، أحال ناظر القضية الأمر إلى لجنة الصلح والتحكيم وذلك بهدف تقريب وجهات النظر وإفهام الزوج أن ما قام به من استغلال لزوجته ماديا غير مقبول، وبعد إصرار الزوجة على الخلع وتمسك الزوج بعدم إعطائها حريتها وحصولها على الطلاق، وحسب ما تقدمت به في الجلسة الأخيرة من أدلة جديدة تثبت ما لحق بها من ضرر نفسي وجسدي طيلة فترة الزواج، أصدر ناظر القضية حكما يقضي بقبول الخلع من الزوج وعدم إجبار المرأة على دفع أي مبالغ إلیه مثل المهر أو نفقة الزواج.

ارتفاع القضايا

يكشف المحامي والمستشار عاصم الملا لـ "الوطن" أن هناك ارتفاعا في قضايا الخلع في المحاكم خلال العام الحالي، حيث تقدر نسبتها حاليا 40% من مجموع القضايا الأسرية، موضحا أن أغلب أسباب الخلع الحالية في محاكم الأحوال الشخصية تكون لأسباب غير مقنعة ومع ذلك يحكم لصالح الزوجة بقبول الخلع.

وأضاف الملا أن شروط قبول الخلع تتضمن أن يكون الزوج ممن لا يؤدون فروض الصلاة وغيرها من العبادات، وكذلك الضرب والإهانة والشتم للزوجة، وأيضا ثبوت أن الزوج يعاني من مرض أو عيب خلقي، أو أنه من مدمني المخدرات أو المسكرات، وعند ذلك تتقدم الزوجة بالأدلة التي تثبت صحة كلامها، بالإضافة إلى التقارير الطبية التي تدعم من موقفها وهنا يتم الخلع. وأوضح أن مبالغ الخلع في العادة لا تتجاوز قيمة المهر بمعنى أن تدفع الزوجة نصف المهر.



## مجلس الوزراء: التعليم تختص بشؤون رياض الأطفال و«الحضانات» كافة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 30 ربيع ثاني 1437 هـ - 9 فبراير 2016م  
<http://www.alhayat.com/Articles/13862149>

الرياض - «الحياة»

أكد مجلس الوزراء خلال الجلسة التي ترأسها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز بعد ظهر اليوم (الاثنين) في قصر اليمامة بالرياض، اختصاص وزارة التعليم بكل ما يتعلق بشؤون رياض الأطفال في المملكة للفئة العمرية من ثلاث إلى ست سنوات، ويشمل ذلك إصدار التراخيص اللازمة لمزاولة النشاط ومتابعته والإشراف عليه. وذكرت «وكالة الأنباء السعودية» (واس) أن المجلس أعرب عن تقدير السعودية للمملكة المتحدة والدول والجهات التي نظمت المؤتمر الرابع لمانحي سورية في لندن.

ووافق مجلس الوزراء خلال جلسته على مذكرة تفاهم بين وزارتي الدفاع السعودية والفنلندية للتعاون في المجال الدفاعي، الموقع عليها في مدينة هلسنكي في فنلندا بتاريخ 24 / 8 / 1436 هـ. وأعد مرسوم ملكي بذلك. كما وافق المجلس على قيام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم باتخاذ اللازم لتخصيص أموال مجهولي الأبوين الذين تُوفوا وليس لهم وارث شرعي ولم يوصوا في شأنها بشيء لمصلحة المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام، على أن تضع الهيئة بالاشتراك مع وزارة الشؤون الاجتماعية الضوابط اللازمة لذلك. وأقر مجلس الوزراء عدداً من الترتيبات من بينها الآتي:

- 1 - التأكيد على اختصاص وزارة التعليم بكل ما يتعلق بشؤون رياض الأطفال في المملكة للفئة العمرية من ثلاث إلى ست سنوات، ويشمل ذلك إصدار التراخيص اللازمة لمزاولة النشاط ومتابعته والإشراف عليه، وفقاً لما تضعه الوزارة من ترتيبات وضوابط وقرارات تنفيذية في هذا المجال.
  - 2 - تختص وزارة التعليم بكل ما يتعلق بشؤون حضانات الأطفال في المملكة للفئة العمرية من شهر إلى ثلاث سنوات، ويشمل ذلك إصدار التراخيص اللازمة لمزاولة النشاط ومتابعته والإشراف عليه، وفقاً لما تضعه الوزارة من ترتيبات وضوابط وقرارات تنفيذية في هذا المجال.
  - 3 - على الجهات الحكومية والخاصة التي تقدم خدمات في مجالي رياض الأطفال والحضانات من دون موافقة وزارة التعليم مراجعة الوزارة لتصحيح أوضاعها - في شأن الترخيص لها فقط - وفقاً لما تتضمنه الترتيبات والضوابط والقرارات المشار إليها في الفقرتين (1) و (2) أعلاه.
  - 4 - التأكيد على استمرار وزارة الشؤون الاجتماعية في الترخيص لمراكز ضيافة الأطفال والإشراف عليها، وفق ما قضى به قرار مجلس الوزراء رقم 45 بتاريخ 27 / 2 / 1432 هـ.
- ووافق مجلس الوزراء على اتفاق بين الحكومة السعودية وحكومتَي كل المغرب والبرتغال لتجنبّ الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخول، والبروتوكولين المرافقين لهما. وأعد مرسوم ملكيان بذلك. كما وافق المجلس على مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الصناعي والتجاري بين السعودية والمغرب الموقعة في مدينة الرباط بتاريخ 6 / 8 / 1435 هـ. وأعد مرسوم ملكي بذلك.
- ووافق المجلس أيضاً على مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة الخارجية السعودية ونظيرتها في بيلاروس، الموقعة في الرياض بتاريخ 18 / 7 / 1436 هـ. وأعد مرسوم ملكي بذلك.
- وقرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الطرق بين وزارة الشؤون البلدية والقروية والجمعية الإسبانية للطرق. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
- ووافق المجلس الوزراء على نقل وتعيينات بالمرتبة الخامسة عشرة، ووظيفتي سفير ووزير مفوض على النحو التالي:
- 1 - نقل عبدالله بن عابد بن عبدالله الحارثي من وظيفة مستشار إداري بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة التعليم إلى وظيفة مستشار أمني بالمرتبة نفسها في إمارة منطقة مكة المكرمة.

- 2 - نقل الدكتور سعود بن صالح بن حسن كاتب من وظيفة مدير عام الإعلام الخارجي بالمرتبة الرابعة عشرة في وزارة الثقافة والإعلام وتعيينه على وظيفة سفير في وزارة الخارجية.
- 3 - تعيين المهندس أحمد بن عباس بن علي اللفت على وظيفة مستشار لشؤون الجودة بالمرتبة الخامسة عشرة في الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة.
- 4 - تعيين الأمير سلطان بن فهد بن عبدالله آل سعود على وظيفة وزير مفوض في وزارة الخارجية.



## • الشورى“ يوافق على الغرامات البلدية عن مخالفات الصحة العامة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 30 ربيع ثنى 1437 هـ - 9 فبراير 2016م  
<http://www.alhayat.com/Articles/13859828>

الرياض - «الحياة»

وافق مجلس الشورى خلال جلسته العادية السابعة عشرة من أعمال السنة الرابعة للدورة السادسة التي عقدها اليوم (الإثنين)، برئاسة نائب رئيس المجلس محمد الجفري على مشروع نظام الغرامات والجزاءات البلدية عن مخالفات الصحة العامة.

وأوضح الشورى عبر حسابه في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" أن المجلس طالب الهيئة العامة للإحصاء بالإسراع في التحول إلى نظام الإحصاء "الجيوميكاني" لاستكمال البنية الأساسية لقواعد المعلومات المكانية الموحدة، كما طالبها بوضع موازنات لمشاريع المسوحات والتحول إلى نظام الإحصاء "الجيوميكاني"، توفر مرونة كافية للإنفاق عليها واستكمالها ودعا الشورى إلى إلزام الأجهزة الحكومية بتوفير البيانات لمشروع الربط الآلي لنظام المعلومات، على الأسس الفنية والجدول الزمني للمشروع.

وناقش المجلس تعديل أنظمة التقاعد، بإضافة مادة تتعلق بالعلووة السنوية، المقدم من عدد من أعضاء المجلس السابقين استناداً إلى المادة 23 من نظام المجلس.



## ثمن مضامين كلمة خادم الحرمين خلال استقباله ضيوف • جنادرية “30

## مجلس الوزراء: 780 مليون دولار قدمتها المملكة لمساعدة أبناء الشعب السوري

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 30 ربيع ثنى 1437 هـ - 9 فبراير 2016م  
<http://www.alriyadh.com/1126900>

الرياض - واس

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

تقدير لإشادة الرئيس السوداني بالمبادرات السعودية في توثيق العلاقات العربية الأفريقية وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مضمون الرسالة التي بعثها لأخيه صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، والرسالة التي تلقاها من أخيه جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية، والرسالة التي تسلمها من أخيه صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، ونتائج استقبلاته أيده الله لوزير خارجية جمهورية ألمانيا فرانك فالتر شتاينماير، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي أندريه بلنكوفيتش.

وثن مجلس الوزراء ما تضمنته كلمة خادم الحرمين الشريفين لدى استقباله ضيوف المهرجان الوطني للتراث والثقافة في دورته الثلاثين، من المفكرين والأدباء من تأكيد على حرص المملكة أن يعم الأمن والسلام المنطقة، ومن دعوة إلى التعاون لمواجهة الفقر والجهل وإعلاء شأن العلم والفكر والثقافة، وجمع الكلمة ووحدة الصف وتنوير الأمة، وما اشتملت عليه كلمته رعاها الله من تشديد على أن الدين الإسلامي الحنيف دين عدل ووسطية ورحمة، وأن ما يشاهد اليوم من إرهاب ممن يدعون الإسلام لا يمت إلى الإسلام بصلة.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام د. عادل بن زيد الطريفي، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة أن مجلس الوزراء أعرب عن شكره لما عبر عنه فخامة الرئيس عمر حسن البشير رئيس جمهورية السودان من إشادة بالدور الكبير للمملكة العربية السعودية في أفريقيا ومبادراتها الخيرة في كل البلدان الأفريقية ودورها في توثيق العلاقات العربية الأفريقية، ومساعدتها لتتقن الأجواء بين السودان ومصر وإثيوبيا.

وأعرب المجلس، عن تقدير المملكة العربية السعودية للمملكة المتحدة والدول والجهات التي نظمت المؤتمر الرابع لمانحي سورية في لندن، مؤكداً أن تقديم المملكة مبلغ مئة مليون دولار إضافي لمبلغ المئة مليون دولار الذي تم التعهد به في مؤتمر الكويت، وكذلك توفر 90 مليون دولار من الالتزامات السابقة متاحة للصرف في الفترة القادمة، يجسد إيمان المملكة حكومة وشعباً بضرورة تقديم المساعدات للأشقاء السوريين حيث وصل مجمل المساعدات السابقة التي قدمتها المملكة إلى ما يزيد على 780 مليون دولار صرفت في الداخل السوري ودول الجوار لتقديم الاحتياجات الأساسية للاجئين السوريين والدول المضيفة لهم.

ورحب مجلس الوزراء بالبيان الصادر عن وزراء خارجية دول التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الإرهابي في ختام اجتماعهم في روما، وما أكد عليه البيان من عزم وتصميم على مواجهة وحر هذا التنظيم وكبح طموحاته وحماية الأوطان منه بالمزيد من التعاون وتبادل المعلومات على الساحة الدولية.



## في المجالات الدفاعية والاقتصادية والسياسية مذكرات تفاهم واتفاقيات مع عدد من الدول

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 30 ربيع ثاني 1437 هـ - 9 فبراير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1126908>

بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ( 5 / 12 ) وتاريخ 17 / 3 / 1437هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة الدفاع في المملكة العربية السعودية ووزارة الدفاع في الجمهورية الفنلندية للتعاون في المجال الدفاعي الموقع عليها في مدينة (هلسنكي) بالجمهورية الفنلندية بتاريخ 24 / 8 / 1436هـ. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

- \* بعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية، وبعد النظر في قرارى مجلس الشورى رقم ( 106 / 59 ) وتاريخ 13 / 1 / 1437هـ ورقم ( 109 / 62 ) وتاريخ 27 / 1 / 1437هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة كل من (المملكة المغربية، وجمهورية البرتغال) لتجنّب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخول، و(البروتوكولين) المرافقين لهم. وقد أعد مرسوم ملكيان بذلك.
- \* بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الخارجية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى ( 1 / 1 ) وتاريخ 3 / 3 / 1437هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة خارجية المملكة العربية السعودية ووزارة خارجية جمهورية بيلاروس، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 18 / 7 / 1436هـ. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
- \* بعد الاطلاع على ما رفعه وزير التجارة والصناعة، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ( 100 / 54 ) وتاريخ 23 / 12 / 1436هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الصناعي والتجاري بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة المغربية الموقعة في مدينة الرباط بتاريخ 6 / 8 / 1435هـ. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
- \* بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الشؤون البلدية والقروية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ( 8 / 3 ) وتاريخ 10 / 3 / 1437هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الطرق بين وزارة الشؤون البلدية والقروية والجمعية الإسبانية للطرق. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.



## وَقَعِ اتِفَاقِيَةٌ مَعَ المَجْلِسِ الثَّقَافِيِّ البَرِيطَانِيِّ لِدَعْمِ المَكْفُونِيْنَ فِي المَشْرِقِ

### الأوسط

## محمّد بن فهد: إنشَاء نَادِي رُؤْيَا لِتَأهِيْلِ المَكْفُونِيْنَ لِمَسْوَاقِ

### العمل

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 30 ربيع ثانياً 1437هـ - 9 فبراير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1127119>

الرياض- متعب أبو ظهير  
وقعت مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية، أمس مذكرة تفاهم بين المؤسسة والمجلس الثقافي البريطاني في مجالات التدريب، لخدمة ذوي الإعاقة البصرية في الشرق الأوسط بحضور سمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز رئيس مجلس أمناء مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية، والسفير البريطاني لدى المملكة السيد سايمون كوليس.  
وقال صاحب سمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز: إن التوقيع مع المجلس الثقافي البريطاني جاء لخبرتهم الكبيرة في مجال ذوي الإعاقة البصرية، لافتاً إلى أن هذا المشروع سيمثل نقلة في تعليم ذوي الإعاقة البصرية على مستوى الشرق الأوسط، وسيكون إضافة دولية لهذا النوع من التعليم، وسيقدم خدماته لشريحة ذوي الإعاقة البصرية، ودورات تدريبية، وتقديم استشارات عينية في خدمة المجتمع.

وأضاف سموه أن تنفيذ برنامج السبرنج بورد الذي يخدم ذوي الإعاقة البصرية سيكون على مستوى الشرق الأوسط، مشيراً إلى أن المؤسسة ستشرف على طباعة المناهج التدريبية لهذا البرنامج بلغة برايل لذوي الإعاقة البصرية. وأشار الأمير محمد بن فهد إلى أن المؤسسة منذ أكثر من ست سنوات أنشأت نادي رؤية لخدمة هذه الفئة من خلال تقديم الدورات التدريبية وإكساب المكفوفين من ذوي الإعاقة البصرية المهارات اللازمة لمواجهة متطلبات الحياة وتأهيلهم لسوق العمل، مؤكداً أن المؤسسة هي النواة الرئيسية لإنشاء كلية الأمير سلطان بن عبدالعزيز لذوي الإعاقة البصرية، التي أمر بإنشائها المغفور له بإذن الله صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز أثناء زيارته للمنطقة الشرقية في عام 1431 هـ، مضيفاً أنه تم البدء بالمشروع وتم تخصيص قطعة الأرض بعزيرية الخبر بمساحة قدرها 3000 م، كما تم توقيع عقد تصميم البرامج الدراسية ونظام الكلية مع الكلية البريطانية إضافة إلى توقيع العقد مع الاستشاري الهندسي لإعداد التصاميم الهندسية للكلية، مبيناً سموه أن الكلية ستقدم خدماتها لذوي الإعاقة البصرية، من خلال برامج الدبلوم والبيكالوريوس والدورات التطويرية، إضافة إلى تهيئة مخرجات هذه الكلية لسوق العمل.



## تأمين صحي للمعتمدين والحجاج والعمالة المنزلية

### الحسين: تعديل مواد نظام الضمان الصحي \* محل دراسة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 30 ربيع ثاني 1437 هـ - 9 فبراير 2016 م

<http://www.al-madina.com/node/658863>

نايف الحربي - الرياض

كشف الأمين العام لمجلس الضمان الصحي التعاوني محمد بن سليمان الحسين، عن تعديل بعض مواد نظام الضمان الصحي، وأوضح أمام «ندوة دور القطاع الصحي في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التي نظمتها (نزاهة) أمس، أن الأمانة العامة تقوم حالياً بدراسة أفضل النماذج المقترحة لتطبيق التأمين الصحي على شرائح جديدة ستدخل سوق التأمين خلال الفترة القادمة وهم (المعتمرون والحجاج) و(العمالة المنزلية ومن في حكمهم). وقال: إن المجلس يعكف على تعديل بعض مواد نظام الضمان الصحي لتعزيز كفاءة تنظيم أداء سوق التأمين الصحي، مما يسمح للمجلس بإضافة أحقية التشهير بالمخالفين من مقدمي خدمات الرعاية الصحية وشركات التأمين ضمن العقوبات النظامية.

ولفت، إلى أن المجلس أوقف 4 شركات تأمين صحي عن إصدار وثائق تأمين جديدة بعد أن رصدت ارتكابها العديد من المخالفات النظامية منها (التلاعب في بيع وثائق التأمين الصحي للحصول على تأمين بسعر منخفض، التعامل مع مكاتب خدمات عامة غير مرخصة ببيع وثائق التأمين، عدم توفر المعلومات الأساسية لصاحب العمل في نماذج طلبات التأمين، ضعف الرقابة الداخلية، عدم وجود استمارات يتم تعبئتها من قبل المستفيد من التأمين، عدم توفر ما يثبت استلام المؤمن لهم بطاقات التأمين الصحي، عدم وجود وثائق لصاحب العمل وصور وثائق للمؤمن له)، كما كشف عن سحب تأهيل شركتين من قطاع التأمين الصحي خلال العام الماضي بعد سحب تراخيصهما من مؤسسة النقد، ليصبح إجمالي عدد شركات التأمين الصحي 26 شركة خلال العام الجاري.

وأشار في ورقة عمل بعنوان (إسهامات قطاع التأمين الصحي في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد)، إلى أن المجلس يسعى بشكل حثيث إلى تنظيم صناعة سوق التأمين الصحي وفق أفضل المعايير والممارسات المهنية العالمية من خلال رفع مستوى الإشراف والرقابة عبر تطوير الأدوات والحلول التقنية التي تساهم في رفع أداء سوق التأمين واستغلال كل الفرص المتاحة.

وطالب الحسين، شركات التأمين أن تعمل على تطوير أنظمة الرقابة الداخلية لديها والتوجه للحلول الإلكترونية لحماية مصالح المؤمن لهم بهدف تقييم كفاءة الإدارة وفاعلية السياسات والإجراءات الرقابية المطبقة لديها، وهذا من شأنه حماية مصالح المساهمين وضمان استمراريتها بمستوى جيد، مشدداً أن الأمانة العامة لن تدخر جهداً في مراقبة سوق التأمين

الصحي وضبط المخالفين لأنظمة نظام الضمان الصحي التعاوني ولائحته التنفيذية وثيقته الموحدة، وأن الأمانة العامة لن تتوانى عن اتخاذ الإجراءات القانونية للحفاظ على حقوق المؤمن لهم.

وأوضح، أن المجلس عمد إلى تنويع قنوات الإتصال مع المجلس لتتبع الرد على الإستفسارات وتلقي المقترحات والشكاوي بأي وقت ومن أي موقع من خلال حزمة من البرامج التي تستهدف خدمة العملاء من أطراف العلاقة التأمينية ومنها إنشاء مركز الإتصال الموحد رقم 920001177 باللغتين العربية والإنجليزية والتي تقدم للمتصل معلومات عن نظام التأمين الصحي وتفسير لوائحه، وتسجيل واستلام الشكاوي والاقتراحات والرد على جميع الإستفسارات و التساؤلات إضافة إلى البوابة الإلكترونية [www.cchi.gov.sa](http://www.cchi.gov.sa) حيث تقدم كل المعلومات المتعلقة بنظام التأمين الصحي وشروط تأهيل شركات التأمين الصحي وإعتماد المرافق الصحية وتقبل الشكاوي والإستفسارات، كما يمكن التواصل عن طريق احدى القنوات الإعلامية الإلكترونية مثل البريد الإلكتروني للمجلس: [Info@cchi.gov.sa](mailto:Info@cchi.gov.sa) وصفحتنا على الفيس بوك وعلى موقع تويتر وعلى صفحة لينكد ان [cchiksa@](mailto:cchiksa@)



## تعليم جدة يبحث شكوى اعتداء معلم على طالب ثانوي

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 30 ربيع ثاني 1437 هـ - 9 فبراير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/658875>

خالد ربيع - جدة  
وجهدت إدارة تعليم جدة الجهات المختصة بالبحث في الشكاوى التي تقدم بها ولي أمر طالب يدرس بالصف الأول الثانوي، يفيد بقيام معلم بضرب ابنه على وجهه أثناء الحصة الدراسية الخميس الماضي.

وقال ولي أمر الطالب، أحمد العتيبي: «المعلم ضرب ابني في الفصل بدون مبرر، والأنظمة تنص على جواز معاقبة الطالب إذا أخطأ؛ ولكن بدون الاعتداء عليه»، وأضاف: «إن تعليم جدة يحقق في الشكاوى التي تقدمت بها، وأريد أن يحاسب هذا المعلم على ما فعل والأضرار التي لحقت بابني نفسياً وتعليمياً».

ومن جانب آخر قال المتحدث باسم تعليم جدة عبدالمجيد الغامدي إن إدارة التعليم بمحافظة جدة وجهت الجهات المختصة بالوقوف على تفاصيل الشكاوى المقدمة من ولي أمر الطالب ضد المعلم والرفع بما يتم لاتخاذ اللازم.



## • الشورى“ يوصي بصرف • بدل غلاء معيشة“ للمتقاعدين تفعيل اتفاقيات تبادل السجناء يوفر مليار ريال تصرف على الوافدين

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 30 ربيع ثاني 1437 هـ - 9 فبراير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/658866>

- تقرير لجنة الشؤون الأمنية، بشأن التقرير السنوي لوزارة الداخلية للعام المالي 1435/1436 هـ.
- الموافقة على مشروع نظام الغرامات والجزاءات البلدية عن مخالفات الصحة العامة
- الاستماع لوجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء

أوصت اللجنة الخاصة، بشأن تعديل أنظمة التقاعد المدني والعسكري والتأمينات الاجتماعية، في مجلس الشورى أمس بصرف علاوة سنوية للمتقاعد تعادل نسبة التضخم السنوي في المملكة باسم (بدل غلاء معيشة) على أن يتم تمويلها مقابل ما يدفع كنسبة بدل غلاء معيشة للمتقاعدين عن طريق صندوق ينشأ لهذا الغرض، وتمول الحكومة هذا الصندوق وتضع نظامه الأساسي.

ودعت اللجنة في توصيتها إلى زيادة نسبة الاستقطاع من رواتب الموظفين الذين هم على رأس العمل لتغطية بدل غلاء المعيشة الذي سيصرف لهم بعد التقاعد من المؤسسة العامة للتقاعد أو من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية كلا بحسب نظامه وذلك لغرض التوازن المالي للمؤسستين مستقبلاً.

ويعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة أشار أحد الأعضاء إلى عدم جواز مساواة من اختار أن يتقاعد مبكراً بإرادته بمن تقاعد لبلوغه السن النظامي، لافتاً النظر إلى أن الأول يتحمل ما يترتب على قراره من نقص في دخله الشهري بينما المتقاعد إلزامياً يستحق مراعاة وضعه المادي.

وشهدت الجلسة انقسام أعضاء المجلس بين مؤيد ومعارض حول جدوى تطبيق العلاوة السنوية للمتقاعدين من خلال استقطاع نسبة من الراتب لصالح هذه العلاوة حيث رأى معارضون عدم جدوى الاستقطاع وأن نظام التقاعد في حاجة إلى تعديل العديد من المواد بما يحقق مصلحتهم مطالباً الشؤون الاجتماعية بالتدخل لرفع مستوى دخلهم. أما المؤيدون فعدوها ضرورة اجتماعية لمواجهة زيادة أعباء الحياة المعيشية في ظل بقاء مرتباتهم كما أن إنشاء صندوق لهذا الغرض سيوفر التمويل اللازم لهذه الزيادة.

في البداية أكد عضو مجلس الشورى الدكتور سعدون السعدون أهمية العلاوة السنوية لمرتبات المتقاعدين وعدوها ضرورة اجتماعية لمواجهة زيادة أعباء الحياة المعيشية في ظل بقاء مرتباتهم كما هي، مشيراً إلى أن إنشاء صندوق لهذا الغرض سيوفر التمويل اللازم لهذه الزيادة ويقلل من الأعباء التي تتحملها مصلحة التقاعد.

من جهته أورد العضو محمد المطيري أن اللجنة أوصت بإضافة مادة جديدة بصيغة موحدة على ثلاثة أنظمة هي التقاعد المدني والعسكري والتأمينات مشيراً إلى أن الإشكالية تقع في الصياغة كونها لا تتفق مع نظام التأمينات الاجتماعية. واتفق المطيري مع ما خرجت به اللجنة تجاه أهمية معالجة جمود الرواتب المتقاعدين وأن استمرار هذا الجمود فيه ضرر على المتقاعدين وعلى المستحقين منهم من ورتتهم.

وأشار إلى أن اللجنة لم تفرق بين المتقاعدين بل جعلت الحكم شاملاً لكل متقاعد ونحن نعلم أن هناك من المتقاعدين من يختار التقاعد المبكر.

من جانب آخر عارض عضو مجلس الشورى سعود الشمري المقترح ورأى أن نظام التقاعد في حاجة إلى تعديل العديد من المواد.

وأكد عضو مجلس الشورى الدكتور فهد بن جمعة أن المتقاعدين يستحقون رواتب تعينهم على العيش في حياة كريمة وطالب بتأمين طبي لهم وخصوصاً في المحلات التجارية.

كما أكد عضو مجلس الشورى خليفة الدوسري أن بدل غلاء المعيشة المقترح لا يشكل شيئاً لمن راتبه التقاعدي عن 2000 ريال مطالباً الجمعيات الخيرية بتحمل مسؤوليتها تجاه المحتاجين من المتقاعدين.

أما عضو مجلس الشورى علي الوزرة فعارض المقترح وزيادة نسبة الاستقطاع من الرواتب الموظفين لصالح مؤسسة التقاعد والتأمينات الاجتماعية.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة دعا أحد الأعضاء هيئة التحقيق والإدعاء العام إلى تبني تفعيل اتفاقيات تبادل السجناء مع الدول الشقيقة والصديقة، مشيراً إلى أن من شأن ذلك تخفيف الأعباء على إدارة السجون السعودية وتوفير مبالغ مالية سنوية تتجاوز المليار ريال تصرف على السجناء الوافدين.

واستغربت إحدى العضوات عدم وجود مفتشات من العنصر النسائي في الهيئة التي من مهامها المراقبة على دور الرعاية والسجون النسائية، متسائلة عن آلية التفتيش التي تتبعها الهيئة في ظل عدم وجود موظفات للتفتيش.

وطالب عضو آخر بزيادة عدد أعضاء هيئة التحقيق لافتاً النظر إلى أن الهيئة لديها أكثر من ألفي وظيفة شاغرة.

وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.



## سجل الأسرة: موافقة ولي الأمر غير ملزمة للمتزوجة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 30 ربيع ثانی 1437 هـ - 9 فبراير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160209/Con20160209823633.htm>

عبدالرحمن باوزير (جدة)

أكد المتحدث باسم الأحوال المدنية محمد الجاسر لـ«عكاظ» أن المرأة الراغبة في استخراج «سجل أسرة» غير ملزمة بموافقة ولي أمرها، سواء أكان الزوج أم غيره. وشدد على أن تكون المرأة حاصلة على بطاقة الهوية الوطنية وأن يكون أبناؤها سعوديين مضافين إلى والدهم. وكانت وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية أعلنت في أواخر يناير الماضي عن بدء إصدار سجل أسرة للمرأة السعودية في سابقة هي الأولى من نوعها.

## اليوم

### أكد تبعية حضانات ورياض الأطفال من سن شهر إلى 6 سنوات لوزارة

### التعليم

### مجلس الوزراء.. تخصيص أموال مجهولي الأبوين · دون وارث

### لرعاية الأيتام

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 30 ربيع ثانی 1437 هـ - 9 فبراير 2016م

<http://www.alyaum.com/article/4118785>

واس- الرياض

وافق مجلس الوزراء على قيام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم، باتخاذ ما يلزم لتخصيص أموال مجهولي الأبوين الذين تُوفوا وليس لهم وارث شرعي ولم يوصوا في شأنها بشيء لمصلحة المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام، على أن تضع الهيئة بالاشتراك مع وزارة الشؤون الاجتماعية الضوابط اللازمة لذلك. وأكد مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود "حفظه الله" في جلسته بعد ظهر أمس الاثنين في قصر اليمامة بمدينة الرياض، على اختصاص وزارة التعليم بكل ما يتعلق بشؤون رياض الأطفال في المملكة للفئة العمرية من 3 إلى 6 سنوات، وكذا كل ما يتعلق بشؤون حضانات الأطفال في المملكة للفئة العمرية من "شهر"



إلى 3 سنوات، ويشمل ذلك إصدار التراخيص اللازمة لمزاولة النشاط ومتابعته والإشراف عليه وفقاً لما تضعه الوزارة من ترتيبات وضوابط وقرارات تنفيذية. واستمرار وزارة الشؤون الاجتماعية في الترخيص لمراكز ضيافة الأطفال والإشراف عليها وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم "45" وتاريخ 27 / 2 / 1432 هـ.

نتائج مباحثات

في مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مضمون الرسالة التي بعثها لأخيه صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، والرسالة التي تلقاها من أخيه جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية، والرسالة التي تسلمها من أخيه صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، ونتائج استقبلاته "أيده الله" لوزير خارجية جمهورية ألمانيا فرانك فالتر شتاينماير، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي أندريه بلنكوفيتش.

أمن وسلام

ثمن مجلس الوزراء ما تضمنته كلمة خادم الحرمين الشريفين لدى استقباله ضيوف المهرجان الوطني للتراث والثقافة في دورته الثلاثين، من المفكرين والأدباء من تأكيد على حرص المملكة أن يعم الأمن والسلام المنطقة، ومن دعوة إلى التعاون لمواجهة الفقر والجهل وإعلاء شأن العلم والفكر والثقافة، وجمع الكلمة ووحدة الصف وتنوير الأمة، وما اشتملت عليه كلمته "رعاه الله" من تشديد على أن الدين الإسلامي الحنيف دين عدل ووسطية ورحمة، وأن ما يشاهد اليوم من إرهاب ممن يدعون الإسلام لا يمت إلى الإسلام بصلة.

توثيق علاقات

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي، عقب الجلسة أن مجلس الوزراء، أعرب عن شكره لما عبر عنه الرئيس عمر حسن البشير رئيس جمهورية السودان من إشادة بالدور الكبير للمملكة العربية السعودية في أفريقيا ومبادراتها الخيرة في كل البلدان الأفريقية ودورها في توثيق العلاقات العربية الأفريقية، ومساعدتها لتنقية الأجواء بين السودان ومصر وإثيوبيا.

دعم إضافي

وأعرب المجلس عن تقدير المملكة العربية السعودية للمملكة المتحدة والدول والجهات التي نظمت المؤتمر الرابع لمانحي سوريا في لندن، مؤكداً أن تقديم المملكة مبلغ 100 مليون دولار إضافي لمبلغ المائة مليون دولار الذي تم التعهد به في مؤتمر الكويت، وكذلك توفر 90 مليون دولار من الالتزامات السابقة متاحة للصرف في الفترة القادمة، يجسد إيمان المملكة حكومة وشعباً بضرورة تقديم المساعدات للأشقاء السوريين حيث وصل مجمل المساعدات السابقة التي قدمتها المملكة إلى ما يزيد على 780 مليون دولار صرفت في الداخل السوري ودول الجوار لتقديم الاحتياجات الأساسية للاجئين السوريين والدول المضيفة لهم

عزم وتصميم

ورحب مجلس الوزراء بالبيان الصادر عن وزراء خارجية دول التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الإرهابي في ختام اجتماعهم بروما، وما أكد عليه البيان من عزم وتصميم على مواجهة ودرء هذا التنظيم وكبح طموحاته وحماية الأوطان منه بالمزيد من التعاون وتبادل المعلومات على الساحة الدولية.

وأفاد د. الطريفي أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، وانتهى بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم " 5 / 12 " وتاريخ 17 / 3 / 1437 هـ، إلى الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة الدفاع في المملكة العربية السعودية ووزارة الدفاع في الجمهورية الفنلندية للتعاون في المجال الدفاعي الموقع عليها في مدينة "هلسنكي" بالجمهورية الفنلندية بتاريخ 24 / 8 / 1436 هـ، وأعد مرسوم ملكي بذلك.

رياض الأطفال

أقر مجلس الوزراء بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الخدمة المدنية، عدداً من الترتيبات من بينها، التأكيد على اختصاص وزارة التعليم بكل ما يتعلق بشؤون رياض الأطفال في المملكة للفئة العمرية من ثلاث إلى ست سنوات، ويشمل ذلك إصدار التراخيص اللازمة لمزاولة النشاط ومتابعته والإشراف عليه وفقاً لما تضعه الوزارة من ترتيبات وضوابط وقرارات تنفيذية في هذا المجال، وان تخصص وزارة التعليم بكل ما يتعلق بشؤون حضانات الأطفال في المملكة للفئة العمرية من شهر إلى ثلاث سنوات، ويشمل ذلك إصدار التراخيص اللازمة لمزاولة النشاط ومتابعته والإشراف عليه وفقاً لما تضعه الوزارة من ترتيبات وضوابط وقرارات تنفيذية في هذا المجال، وعلى الجهات الحكومية والخاصة التي تقدم خدمات في مجالي رياض الأطفال والحضانات دون موافقة وزارة التعليم مراجعة الوزارة لتصحيح أوضاعها "بشأن

الترخيص لها فقط" وفقاً لما تتضمنه الترتيبات والضوابط والقرارات المشار إليها في الفقرتين 1 و 2 أعلاه، والتأكيد على استمرار وزارة الشؤون الاجتماعية في الترخيص لمراكز ضيافة الأطفال والإشراف عليها، وفق ما قضى به قرار مجلس الوزراء رقم "45" وتاريخ 27 / 2 / 1432 هـ.

مذكرات تفاهم

وافق مجلس الوزراء بعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية، وبعد النظر في قراري مجلس الشورى رقم " 106 / 59 " وتاريخ 13 / 1 / 1437 هـ ورقم " 109 / 62 " وتاريخ 27 / 1 / 1437 هـ، على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة كل من: " المملكة المغربية وجمهورية البرتغال" لتجنّب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل، و" البروتوكولين" المرافقين لهما، وأعد مرسومان ملكيان بذلك، كما قرر المجلس بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الخارجية وبعد النظر في قرار مجلس الشورى " 1 / 1 " وتاريخ 3 / 3 / 1437 هـ، الموافقة على مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة خارجية المملكة العربية السعودية ووزارة خارجية جمهورية بيلاروس، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 18 / 7 / 1436 هـ، وأعد مرسوم ملكي بذلك، كما قرر المجلس بعد الاطلاع على ما رفعه وزير التجارة والصناعة وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم " 100 / 54 " وتاريخ 23 / 12 / 1436 هـ، الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الصناعي والتجاري بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة المغربية، الموقعة في مدينة الرباط بتاريخ 6 / 8 / 1435 هـ، وأعد مرسوم ملكي بذلك، كما وافق المجلس بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الشؤون البلدية والقروية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم " 8 / 3 " وتاريخ 10 / 3 / 1437 هـ، على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الطرق بين وزارة الشؤون البلدية والقروية والجمعية الإسبانية للطرق، وأعد مرسوم ملكي بذلك.

نقل وتعيينات

وافق مجلس الوزراء على نقل وتعيينات بالمرتبة الخامسة عشرة، ووظيفتي "سفير" و"وزير مفوض".



## • فتاة النخيل مول: • الهيئة طلبت منا تغطية الوجه وحاولوا

### إركابنا • الجنس بالقوة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 1 جماد اول 1437 هـ - 10 فبراير 2016م  
<http://www.alhayat.com/Articles/13886571>

الرياض - «الحياة»

روت إحدى الفتاتين المعفتين من الهيئة أول أمس، التي اشتهرت بـ«فتاة النخيل مول»، تفاصيل قصة مطارقتها هي وزميلتها من أمام المجمع التجاري في الرياض، واصفةً أن ما تعرضن له «ظلم فادح من رجال الهيئة». وقالت الفتاة، التي تمكنت من الهرب إلى داخل المجمع التجاري، في تواصل لها مع «الحياة» أمس (الثلاثاء)، أنها كانت تسير برفقة صديقتها «المعفة» في الشارع المقابل للمجمع التجاري للبحث عن سيارة أجرة نقلهما، وأثناء ذلك استوقفتهما دورية للهيئة وأمرهم أحد عناصرها بتغطية الوجه، إلا أنهن رفضن في البداية، قبل أن يستجبن لطلب العضو بعد أن ترجل من السيارة.

وأضافت الفتاة: «سألنا رجل الهيئة إذا ما كنا موظفات أم طالبات؟ وهم بإركابنا في جسم الهيئة، إلا أننا رفضنا حتى يتم الاتصال بذوينا، بعد ما لاحظنا أن عدد أعضاء الهيئة في الدورية كثير، إلا أن العضو بادر ومن معه في سحبنا بالقوة». وأشارت إلى أنها فرت هاربه إلى داخل السوق، واستطردت: «كان يصرخ على رجال الأمن لاستيقافي والقبض علي، إلا أنهم لم يفعلوا ذلك، وتمكنت من الهرب، بينما هربت صديقتي باتجاه الشارع العام، وحصل ما تمت مشاهدته عبر المقاطع المنتشرة».

وقالت: «صديقتي تم تهريبها من قبضة الهيئة عبر «حافلة»، ووصلت إلى البيت وهي في حال نفسية سيئة، والهيئة صادرت حقيبتها وبعض أغراضها، إلا أنها نجحت في الهرب برفقة هاتفها النقال، الذي كان يعاركها رجل الهيئة على الاستيلاء عليه».

وفي سياق متصل، أكد مصدر في مجمع النخيل مول لـ«الحياة» أمس، أن «إدارة الأمن والسلامة» في مجمع «النخيل مول» استدعت موظف الأمن مبارك الدوسري، للتحقيق معه في تصريحه إلى «الحياة» عن قصة «فتاة النخيل»، وأنها أوقفته عن العمل مؤقتاً حرصاً على سلامته، حتى يتم تأمين عمل له في مكان آخر». وطالب مغردون الأجهزة الأمنية بتوفير حماية له كي لا يتعرض للاعتداء.

وكان موظف الأمن في مجمع النخيل مول شهد على الحادثة التي ضج بها المجتمع السعودي أول من أمس (الإثنين)، واتهم رجال الهيئة بمسؤوليتهم عنها.

وقال الدوسري لـ«الحياة»: إن رجال الهيئة هم السبب في ما حصل، وإنهم طاردوا الفتاة نصف ساعة، قبل أن يتم إسقاطها أرضاً، وانكشف جزء من جسدها في العلن، بحسب المشهد الذي نقلته لقطات «فيديو» حديثة أمس.

وقال حارس الأمن في المجمع مبارك الدوسري إنه فوجئ برجل الهيئة وهو يمسك بالفتاة بعنف، في محاولة لاعتقالها، ما دفعه إلى التدخل واستنقاذها من قبضته، وتمكينها من الهرب في حافلة مدرسية.



## • الشؤون الاجتماعية: 12 ألف يتيم في المملكة... ترعاهم 18 داراً

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 1 جماد أول 1437هـ - 10 فبراير 2016م

<http://www.alhayat.com/Articles/13886569>

الدمام - شادن الحايك

شف إحصاء صادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية أن عدد الأيتام على مستوى المملكة 12300 ألف يتيم، 8600 منهم لدى الأسر الكافلة، فيما بلغ عددهم في دور الحضانة والتربية 1300، ولدى الجمعيات والمؤسسات 2400 يتيماً، موزعون على 18 داراً في مناطق المملكة الرئيسية.

وتقوم وكالة الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة، بتهيئة دور ومؤسسات الرعاية الاجتماعية لاستقبال وإقامة الأفراد الذين هم بحاجة إلى الرعاية، في جو يكون أقرب إلى الجو الأسري، وتوفر هذه الدور للمقيمين فيها متطلبات الإقامة والإعاشة والملبس كافة، إضافة إلى إقامة البرامج التي تتناسب مع كل فئة عمرية، من برامج وأنشطة تربوية، وتعليمية، وثقافية، واجتماعية، ورياضية ونفسية، وتتولى دور الحضانة الاجتماعية «الرعاية الشاملة للأطفال الصغار» من الأيتام وذوي الظروف الخاصة من مجهولي الأبوين، وتوفر الرعاية لهم من سن الولادة إلى 6 سنوات، مع الحرص على توفير المناخ الاجتماعي والنفسي للأطفال بما يعوض الطفل قدر الإمكان عن غياب أسرته.

كما تعنى الحضانة بتقديم الغذاء بإشراف طبي وصحي، وتوفير الملابس، وإدخال مبلغ من المال منذ إيداع الطفل مكافأة شهرية في حسابه الخاص، ويبلغ عدد الدور على مستوى المملكة 5 دور قائمة. وحول التربية الاجتماعية تقوم برعاية الأيتام ومن في حكمهم من سن 6 سنوات إلى 28 سنة، وتمثل دور التربية عائلاً مؤتمناً بديلاً عن الأسرة الطبيعية، ويوجد في الدور كوادر مؤهلة ومتخصصة، من النفسيين، والاجتماعيين، والأطباء، والمدرسين والمرافقين، كما تقام الأنشطة العامة، ومتابعتهم سلوكياً وتعليمياً، ويبلغ عدد دور التربية في المملكة 13 داراً، بينها 9 دور للبنين، و4 للبنات.

كما تنفذ الوزارة برامج الرعاية الحاضنة والبدلية، ويتم من خلالها تسليم الطفل لإحدى الأسر التي تبدي رغبة في القيام برعاية طفل ضمن أسرهم، وينقسم البرنامج إلى قسمين: أسر حاضنة، وتختص برعاية الأطفال الذين لا عائل لهم، ويظل تحت رعاية الأسرة إلى أجل غير مسمى، وأسرة بديلة ترعى الطفل مدة محدودة، وتصرف للأسرة الكافلة إعانة 2000 ريال شهرياً للأطفال دون 6 سنوات، و 3000 ريال لما فوق السادسة، وعند انتهاء المدة يصرف للأسرة البديلة 20 ألف ريال هدية رمزية.

## • العمل: 32 في المئة من الشكاوى تتعلق بـ "تأخر الأجور"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 1 جماد اول 1437 هـ - 10 فبراير 2016م  
<http://www.alhayat.com/Articles/13886573>

الرياض - سعد الأسمرى

كشف تقرير حديث صادر عن وزارة العمل، أن عدد البلاغات المسجلة في بوابة «معاً للرصد» الإلكترونية خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) وكانون الثاني (يناير) الماضيين، بلغ نحو 484 بلاغاً، منها 157 بلاغاً متعلقاً بمخالفات التأخر في صرف أجور العاملين، بما يعادل 32 في المئة من إجمالي المخالفات، تلتها مخالفات عمل وافدين في وظائف محصورة على السعوديين بحوالي 42 بلاغاً. وأشار التقرير إلى أن البلاغات شملت مخالفات عدم توافر الرعاية الصحية (التأمين الطبي)، ومخالفات ضد عمالة يعملون لدى غير صاحب العمل، إضافة إلى عدد من البلاغات المتعلقة بأعمال من دون عقود عمل، وبلاغات أخرى لقضايا متنوعة.

وأوضح أن عدد الزيارات لبوابة «معاً للرصد» خلال الفترة نفسها، بلغ 4296 زائراً، فيما وصل عدد الأفكار والمقترحات المطروحة عبر البوابة إلى 110 مقترحات وفكر، ويُشترط لاعتماد الفكرة وتنفيذها حصولها على 50 صوتاً. في حين سجلت المؤشرات التفصيلية لخدمة «معاً للمنافسة» أربع منافسات أعلنت من خلال البوابة، بينها منافستان تتعلقان بالمجال التقني.

وبلغ عدد الزوار لـ «معاً للقرار» 7463 زائراً، فيما وصل عدد التعليقات على المسودة المطروحة ضمن البوابة 377 تعليقا، تمهيداً لعرضها على مسؤولي الوزارة، بحسب الاختصاص؛ لمناقشتها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، فيما ورد إلى خدمة «معاً للتنبية» في الفترة ذاتها 57 تنبيهاً على موقعها الإلكتروني أغلقت، زار الموقع خلال الفترة 1251 زائراً.

يذكر أن «بوابة معاً» تتبّع الاستراتيجية الحكومية المفتوحة؛ لتحسين حوكمة وزارة العمل، والمؤسسات ذات العلاقة التي تشمل المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، وتطوير خدماتها.

## • الشورى: خطباء الجوامع لا يتلمسون حاجات المجتمع

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 1 جماد اول 1437 هـ - 10 فبراير 2016م  
<http://www.alhayat.com/Articles/13884330>

الرياض - هليل البقمي

اتهم أعضاء في مجلس الشورى خطباء المساجد بالقصور في أداء مهماتهم، وعدم تلمس حاجات المجتمع، وأن بعضهم يتجاهل الجنود السعوديين المرابطين على الحدود، فيما يرفعون أكف الضراعة لسورية والعراق، كما طالبوا بمشاركة اقتصاديين واجتماعيين وإعلاميين، إضافة إلى الشرعيين، في إعداد خطب الجمعة. كذلك، طالب أعضاء الشورى خلال الجلسة الاعتيادية أمس (الثلاثاء)، بأن يكون لخطباء المنابر دور أكثر فاعلية مما هو عليه الآن. وعزا عضو في المجلس تأجيل خطاب الكراهية وتشويه سمعة البلاد إلى بعض الواقفين على منابر المساجد، ليوافق المجلس على توصية تطالب وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بزيادة التنسيق مع الجامعات في المملكة، لإيجاد برامج تدريبية كافية للأئمة وخطباء الجوامع، قدمها العضو حامد الشراري.

وقال اللواء علي التميمي، في مداخلته عن منح خطباء المساجد دورات تدريبية: ثمة حملات إعلامية خارجية تحاك ضد المملكة، يتهموننا فيها بخطاب الكراهية، مشدداً على أن الأمر يحتاج إلى وقفة لتحسين الصورة، والحد من الكراهية في بعض منابر الجوامع.

وأكد التميمي أهمية مراعاة المنابر الظروف المحيطة، وأن تحاول توحيد الصف داخل المملكة، وأن تتوافر دراسة مستفيضة للكراهية الموجودة في بعض المساجد.

من جهته، طالب العضو سعود السبيعي بعدم ترك الخطب لاجتهادات الخطباء، وعلى ضرورة أن يقوم اختصاصيون اجتماعيون وشرعيون واقتصاديون وإعلاميون بإعداد تلك الخطب، لأن «المجتمع يعاني مشكلات اجتماعية كثيرة، ولا بد من أن يلامس الخطيب الظروف المحيطة».

وفي السياق ذاته، طالب اللواء الطيار حمد الحسون لجنة الشؤون الإسلامية في المجلس بمخاطبة وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد لتوجيه الخطباء بالدعوة للجنود المرابطين على الحدود، وعدم الاكتفاء بالدعاء للدول الإسلامية المجاورة، كسورية واليمن والعراق.

ووافق المجلس على توصية إضافية قدمها المهندس مفرح الزهراني، تنص على تحسين وتطوير المواقيت ليكون ثمة نموذج موحد لجميع المواقيت، كانت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية رفضته. فيما أسقطت توصية إضافية تقدم بها محمود البديوي، تطالب وزارة الشؤون الإسلامية بالعمل الفوري على الإشراف وتهيئة المساجد على الطرق السريعة.

واعترضت اللجنة المختصة في المجلس بأن تلك المساجد تقع ضمن اختصاصات وزارة الشؤون البلدية والقروية، وعلى رغم استماتة البديوي من أجل إنجاح تلك التوصية، واستشهاده باتفاق وقع في وقت سابق بين الوزارة وهيئة السياحة، فإن ثمان مداخلات من الأعضاء غالبيتها رافضة، أدت إلى سقوطها.

ومثل حال توصية البديوي، أسقطت التوصية تقدم بها خمسة من أعضاء المجلس تتعلق بإيجاد استراتيجية للأمن الفكري، إذ أكد نائب رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية ثامر بن غشيان رفض التوصية، بسبب وجود عدد من الاستراتيجيات المعنية بهذا الشأن، إضافة إلى وجود وحدة تابعة لوزارة الداخلية بالمهمات نفسها، ولم يشفع لمقدمة التوصية هياء المنيع تأكيدها أن «تدخل وزارة الداخلية في هذا الأمر يدل على فشل الجهات المسؤولة عن إعداد وتطبيق الاستراتيجية في مشروعها»، في إشارة إلى الشؤون الإسلامية.



## خلال استقباله وفد البرلمان الأوروبي

## وزير العدل: قضاء المملكة يوفر ضمانات تتفق مع المعايير

## الدولية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 1 جماد أول 1437 هـ - 10 فبراير 2016 م

<http://www.alriyadh.com/1127329>

الرياض - مبارك العكاش

أكد وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ د. وليد بن محمد الصمعاني على استقلالية القضاء في المملكة وتوفيره لكافة الضمانات التي تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وذلك خلال استقباله بديوان الوزارة أمس، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي اندريه بلنكوفيتش يرافقه رئيس مندوبية الاتحاد الأوروبي آدم كولاخ، وعدد من أعضاء لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الأوروبي والذي يزور المملكة حالياً.

واستعرض وزير العدل للوفد البرلماني خلال الاستقبال النظام القضائي والمبادئ القضائية في المملكة في المواد المدنية والتجارية والجنائية، والتحكيم التجاري، وآلية تنفيذ أحكام القضاء والمحكمين الأجانب، والأسس الموضوعية التي يعتمد

عليها قضاء المملكة العربية السعودية في أحكامه المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية والضمانات القضائية في أنظمة المملكة.

وأضاف الصمعاني، أن القضاء في المملكة أعطى المتهم كافة حقوقه المدنية والتي حفظتها له الشريعة والتي تتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ومنها علانية المحاكمات والحق بتوكيل محام وإعطاء هذا المحامي الحق في حضور اجراءات التحقيق والتقاضى والاطلاع على كافة المستندات والضبوط الخاصة بالمتهم مع تكفل وزارة العدل بتكاليف المحامين لمن ليست لديهم الاستطاعة المادية. من جانبه أكد رئيس الوفد البرلماني الأوروبي على أهمية التعاون بين الاتحاد والمملكة في كافة الأصعدة ومنها الجانب الحقوقي والعدلي مشيراً الى أن هذه الزيارة فرصة للتعرف على النظام القضائي في المملكة والذي يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية والتي تختلف في الانظمة المعمول بها في دول الاتحاد، حضر الاستقبال عدد من المسؤولين من الجانبين.



## مجلس أمناء مركز المرأة العربية اجتمع في الرياض.. الأمير طلال: نأخذ من مصطلح "تمكين المرأة" ما لا يتعارض مع صحيح الدين والتقاليد الأصيلة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 جماد اول 1437 هـ - 10 فبراير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1127475>

الرياض - محمد الحيدر

أكد صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبدالعزيز، رئيس برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) أن "تمكين المرأة وإزالة ما يعوق حصولها على حقوقها الطبيعية المشروعة في الدين، لا يتعارض مع الفهم السوي للحياة، كما يذهب بعضهم لتفسير مفهوم "التمكين"، ونحن نأخذ من هذا المصطلح "ما لا يتعارض مع صحيح الدين والتقاليد الأصيلة". جاء ذلك في كلمة سموه لاجتماع مجلس أمناء مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوتر)، الذي عقد امس مقر الجامعة العربية المفتوحة بالرياض.

وقال الأمير طلال إن "الربيع العربي" الذي وضعت عليه الشعوب آمالاً عريضة، لم يكن حصاده بحجم تلك الآمال، وانعكست سلبياً على المرأة العربية.. وأوضح أن الذين ركبوا "موجة الربيع" لديهم تصورات تُصادم روح الدين، وكذلك لفرق التي لا تجيد غير القتل، وتصوير الإسلام على أنه دين العنف والجمود وعدم قبول الآخر.

وترأست اجتماع مجلس (كوتر) نيابة عن الأمير طلال، وزيرة شؤون المرأة والأسرة التونسية، سميرة مرعي فريضة، وحضر الاجتماع سفير تونس في الرياض لطفي بن قايد، وممثلون لجامعة الدول العربية، الحكومة التونسية، الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الإسلامي للتنمية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وحضر الاجتماع مراقبون من الدولي، والوكالة الألمانية للتعاون الفني، وناقش الاجتماع انجازات (كوتر) خلال عام 2015، وخطة عمل المركز لعام 2016.

وفي كلمته التي ألقاها نيابة عن سموه، ناصر بكر القحطاني، المدير التنفيذي لأجفند، رحب الأمير طلال بأعضاء مجلس أمناء كوتر في المقر الجديد للجامعة العربية المفتوحة (الذي تم تدشينه مؤخراً)، وقال إن من الفأل الحسن أن يكون هذا الاجتماع عن المرأة العربية أول لقاء يعقد في هذا المقر، فالجامعة العربية المفتوحة فضاء تعليمي رحب تتيح فرصاً كبيرة للمرأة العربية، فالتعليم الجيد هو النافذة الأهم للخروج من التخلف وإدراك الحقوق على الوجه الصحيح.

وأكد رئيس أجنده أن "المرأة العربية لا تقل قدرات، ولا إبداعاً عن مثيلتها في المجتمعات الغربية، فقط تحتاج أن تعطى الفرصة، ويفسح لها المجال، وتمكن من حقوقها التي أقرها الدين، بدلاً من أن نكبلها بالعادات والتقاليد غير الأصيلة". واستطرد مضيفاً: وليس المرأة والرجل في حالة اشتباك لتستقوي المرأة على النصف الآخر من المجتمع، بل هي المفاهيم الخاطئة التي تجعل النساء في غير المكانة التي يجب أن يتخذنها في المجتمع، وما يسعى إليه مناصرو المرأة هو تصحيح المفاهيم المغلوطة، ووضع الحياة في المسار الذي يحقق الاتزان، لا أن يبقى نصفها مشلولاً. كما أكد مضي أجنده، مع شركائه التتمويين، في دعم "كوتر" ليستمر في استجابته الواعية للضرورة المتنامية لإثبات قدرة المرأة العربية على بناء مستقبلها والإسهام الإيجابي في تطوير أمته، من خلال تعزيز مشاركتها في التنمية، ودعم وجودها في مراكز صنع القرار. وفي البعد الاقتصادي فإن بنوك الفقراء التي يؤسسها أجنده، وعددها الآن تسعة بنوك، تتوجه للمرأة للأخذ بيدها من دائرة الفقر، ولدمجها في الحراك الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تحقيق خدمات الشمول المالي للفقراء.



## “هيئة جدة” تواجه الجرائم المعلوماتية بتدريب ٢٧ ميدانيا

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 1 جماد اول 1437هـ - 10 فبراير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/659233>

ماجد الديحاني - جدة  
اختتم البرنامج التدريبي أساسيات التعامل مع الجرائم المعلوماتية والمقام في فندق (رديسون بلو) بمحافظة جدة. استهدف البرنامج منسوبي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمحافظة جدة، والذين كان عددهم ( ٢٧ ) عضواً، واستمر ثلاثة أيام تلقى فيها الأعضاء حقيبة تدريبية تحتوي على محاور كيفية تعامل منسوبي الهيئة مع الجرائم المعلوماتية. وأشاد مدير عام فرع الرئاسة العامة بمنطقة مكة المكرمة الشيخ عبدالرحمن بن مهنا الجهني، بجهود إدارة التطوير بالفرع على ما يقومون به من إعداد وتنظيم مثل هذه البرامج المفيدة.



## • الصحة: " ليس لدينا كفاءات لغياب الحوافز وضعف الرواتب

### قلة أعداد الخريجين دفعتها لتعويض النقص بـ "التعاقد الخارجي"

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 1 جماد اول 1437هـ - 10 فبراير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/659090>

قالت وزارة الصحة إن ضعف الرواتب، وغياب الحوافز يقفان حائلاً أمام استقطاب الكفاءات الطبية المتميزة للعمل في المناطق البعيدة. وأكدت أنها تعاني نقصاً في كوادر بعض التخصصات الدقيقة النادرة، إلى جانب صعوبة شغل الوظائف الصحية سواء من السعوديين، أو غير السعوديين. وبرزت النقص الذي تعاني منه بعدة أسباب منها:

التوسع الكبير في مرافق وخدمات وزارة الصحة، ونقص القوى العاملة الصحية على مستوى العالم، والمنافسة الشديدة على استقطاب الكوادر المتميزة، وخصوصاً لفئة الأطباء الاستشاريين، إلى جانب تفاوت الأجور بين القطاعات الصحية المختلفة بالمملكة، وضعف رواتب وزارة الصحة مقارنة بالجهات الحكومية الأخرى، والقطاع الخاص، ودول الجوار. ومن ضمن مبررات النقص قلة أعداد الخريجين السعوديين من الجامعات؛ مما يتطلب تعويض النقص عن طريق التعاقد الخارجي، وقلة الكوادر الهندسية المتخصصة في أعمال الإشراف والتشغيل بالمرافق الصحية. ووصفت الكفاءات البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً بـ«العملة الصعبة» ضمن بيئة تدور فيها المنافسة على أشدها من أجل جذب تلك الكفاءات، وتقديم كافة المغريات لها للعمل لديها.

وطلحت الوزارة عدداً من الحلول لمواجهة الأزمة تتلخص في: التوسع في برامج الإيفاد الداخلي، والابتعاث الخارجي خصوصاً لفئتي الأطباء والتمريض، وتشجيعهم للالتحاق بالتخصصات الحيوية والنادرة، والتوسع في تشغيل المستشفيات بنظام التشغيل الذاتي، وذلك لمساعدة الوزارة في تأمين أطباء استشاريين، وأخصائيين في طب الأسرة، وبقيّة التخصصات النادرة ضمن الفريق الصحي للرعاية الصحية الأولية.

ومن بين الحلول اعتماد المعايير المعمول بها في مشروع الرعاية الصحية المتكاملة والشاملة لسدّ النقص بين المعدلات القياسية والمستهدفة لبعض الفئات والتخصصات الصحية، وإيجاد حوافز تميزية لصالح المناطق البعيدة والصغيرة تكون عامل جذب للقوى العاملة الصحية للعمل في هذه الأماكن، والتوسع في برنامج الطبيب الزائر لسد العجز في بعض الأماكن، وإيجاد حوافز لتحسين الخدمات السريرية وزيادة الإقبال على المناوبات.



## مصادر لـ عكاظ: حد أدنى للقضايا لكل قاض

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1 جماد اول 1437 هـ - 10 فبراير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160210/Con20160210823682.htm>

فاطمة آل ديبس (الدمام)

كشفت مصادر رسمية لـ«عكاظ» أن المجلس الأعلى للقضاء اعتمد مقترحاً لتحديد حجم القضايا المفترض أن ينظرها كل قاض خلال العام الواحد، بحد يتراوح بين 500-2200 قضية حسب نوع القضايا، ليتم على ضوءها محاسبة المقصر من القضاة.

وأوضحت المصادر أن عدد القضايا يختلف حسب نوع القضية والدائرة القضائية التي تنظرها، حيث حددت 2200 قضية مقترحة لدائرة الإنهاءات، و 500 قضية في كل من دائرة الأحوال الشخصية أو دائرة الحقوق في المحكمة العامة أو القضايا التي تنظر من قبل قاض واحد، فيما حددت 220 قضية في الدائرة الجزائية للقضايا التي تنظر مشتركة من قبل قاضيين فأكثر.

وبينت المصادر أن المحاكم العامة التي لا يوجد بها دوائر متخصصة تكون الحصص المقدرة للقاضي شاملة لكافة أنواع القضايا المحالة له حسب النسبة المئوية من عمله.

واعتبرت المصادر أن تحديد الحجم القضائي المسند لكل قاض له عدة فوائد، أهمها إمكانية متابعة القاضي ومعرفة إنجازاته ومعرفة القاضي غير المنجز واحتياج المحاكم ودعمها بالعدد المتوافق مع القضايا المحالة لها دون المطالبة من رؤسائها، وإيجاد حلول للمحاكم التي تقل الحصص القضائية المحالة لها عن طريق إنقاص عدد قضاتها أو نقلهم للعمل في محاكم أخرى.



## 200 معوق في ملتقى التوظيف بعسير

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 1 جماد اول 1437 هـ - 10 فبراير 2016م

[http://www.alwatan.com.sa/Local/News\\_Detail.aspx?ArticleID=252314&CategoryID=5](http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=252314&CategoryID=5)

أبها: نجلاء صلاح الدين AM 1:31 10-02-2016  
أقام مركز جمعية الأطفال المعوقين في عسير فعاليات الملتقى الخامس لبرنامج "ساب" لتوظيف المعوقين والمعوقات أمس، برعاية مدير إدارة التربية والتعليم في منطقة عسير جلوي محمد كركمان، وفي حضور مدير مكتب العمل بأبها موسى الشهراني، وممثل صندوق تنمية الموارد البشرية فايز الشهري. جرى خلال الملتقى توقيع عقود وظيفية لعدد من المعوقين، كما وعدت الشركات والمؤسسات الموظفين من المعوقين بعمل دورات تدريبية وتطويرية لصقل قدراتهم، والارتقاء بخبراتهم الوظيفية. من جهته، قال مدير مركز الجمعية في عسير الدكتور صالح ناصر الحمادي، إن المركز استطاع خلال ملتقيات توظيف المعوقين إتاحة الفرصة لأكثر من 200 معوق ومعوقة في عدد من المؤسسات والشركات، مشيراً إلى أن المركز يعدّ هذه الخطوة من أهم أهدافه التي يسعى إليها.

## الاجتماعية: مساعدة 2039 طفلا متسولا العام الماضي

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 1 جماد اول 1437 هـ - 10 فبراير 2016م

[http://www.alwatan.com.sa/Local/News\\_Detail.aspx?ArticleID=252278&CategoryID=5](http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=252278&CategoryID=5)

بريدة: ماجد الغامدي  
كشف وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية المساعد للرعاية الدكتور نايف الصبحي أن عدد الأطفال الذين تمت مساعدتهم لتجاوز الظروف التي دعتهم إلى التسول أو العمل غير النظامي بلغ 2039 طفلا وطفلة خلال العام الماضي. وأشار في تصريح إلى "الوطن" أمس إلى أن نسبة الأطفال السعوديين منهم بلغت 16%، فيما بلغت نسبة الأطفال غير السعوديين 84%.  
وقال الصبحي إن ظاهرة استغلال الأطفال، سواء في التسول أو العمل غير النظامي، من الجرائم التي تسعى مؤسسات الدولة المعنية إلى القضاء عليها، مؤكدا أنها دخيلة على مجتمعنا، وتمثل صورة غير حضارية لبلاد الحرمين الشريفين. وأضاف أن هؤلاء الصغار سيكتسبون عادات ومهارات غير سوية، أبرزها الشذوذ الجنسي، وتعاطي المخدرات وترويجها، واستيعاب الأفكار الإرهابية. وأشار إلى تخصيص مكاتب لاستقبال مثل هؤلاء الأطفال ودراسة حالتهم ورعايتهم.

## إلزام مواطن بإعادة طفله من أميركا إلى حضانة أمه

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 1 جماد اول 1437 هـ - 10 فبراير 2016م

[http://www.alwatan.com.sa/Nation/News\\_Detail.aspx?ArticleID=252258&CategoryID=3](http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=252258&CategoryID=3)

جدة: سامية العيسى AM 12:27 10-02-2016

ألزمت المحكمة التنفيذية في جدة مواطنا بإعادة طفله المقيم معه في أميركا، تنفيذًا لحكم محكمة الأحوال الشخصية بجدة، القاضي بمنح الأم حضانة الطفل، وذلك تنفيذًا للعقوبات النظامية المنصوص عليها في المادة 92 من نظام التنفيذ. وتعود القضية التي تداولتها أروقة محكمة الأحوال الشخصية إلى رفع مواطنة ثلاثينية دعوى عاجلة تطالب فيها بحضانة طفلها الذي سافر برفقة جده لوالده ليعيش مع أبيه المقيم بـ"الولايات المتحدة الأميركية". وقالت الأم -التي تحتفظ "الوطن" باسمها- "طلقت من زوجي منذ ثلاث أعوام، فرفعت قضية للحصول على حضانة طفلي البالغ من العمر أربع سنوات، وحصلت العام الماضي على حكم مستعجل من محكمة الأحوال الشخصية بجدة بحضانة ابني، ولكنني فوجئت باختفائه، وعلمت من أقارب طليقي أن ابني سافر إلى أميركا برفقة جده من الأب، للإقامة مع أبيه، فرفعت دعوى أمام المحكمة أطالب فيها بتنفيذ حكم الحضانة".

## اليوم

## سفير المملكة في بغداد - اليوم: ٧٥ سعودي في سجون العراق

### بقضايا مختلفة

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 1 جماد الاول 1437 هـ - 10 فبراير 2016م

<http://www.alyaum.com/article/4119096>

عادل التركي - الدمام

كشف سفير خادم الحرمين الشريفين بجمهورية العراق ثامر السبهان ان المواطن عبدالله عزام القحطاني يوجد لديه حكم بالإعدام ومصدق من رئاسة الجمهورية من مدة زمنية، وتم تنفيذه قبل أيام وإبلاغ السفارة بعد يوم من التنفيذ، بالإضافة الى التواصل مع نويه ونعمل على نقل جثمانه للرياض بعد إنهاء الاجراءات الخاصة بذلك، مشيرا الى وجود ٧٥ سجيناً سعودياً لدى العراق بقضايا مختلفة.

وفيما يخص السجناء الآخرين، قال : "نحترم العراق والقضاء هناك والجميع يعلم الظروف التي تم فيها اعتقالهم ومن أذنب وثبت ذنبه ينال عقوبته حسب القانون، ونحن لا نبحث عن أعذار لهم أو نحاول تبرير فعاثلهم، وفي الوقت نفسه نطالب بأن يحظوا بمحاميين ذوي كفاءة وبمتابعة السفارة، خاصة ان الفترة السابقة لم يكن هناك تمثيل والمطلوب تحقيق العدالة خاصة انه خلال الأعوام السابقة كان من المفترض إنهاء محكومية مساجين، لكنهم مازالوا في السجون حتى الآن. وتابع السفير السبهان : "تصلنا الاخبار بان هناك مساجين أعيد التحقيق معهم بعد انتهاء عقوبتهم، ونحن نطلب العدل فقط ولا غيره، والسؤال المطروح اننا نطالب بالالتقاء بالمساجين وتوكيل محامين لهم ومن يثبت جرمه وتورطه في أي عمل مخل بانظمة وقوانين العراق فلهم الحق الكامل في اتخاذ هذه الاجراءات.

وأوضح السفير السبهان ان التعاون المشترك بين البلدين، هو ما نسعى اليه ونرغبه في جميع المجالات والمملكة صادقة في هذا الشأن، ونحن حريصون على التواصل مع جميع العراقيين ولا يهمنا الانتماءات الدينية أو العرقية، فالمملكة تسعى لجميع مكونات الشعب العراقي وتتواصل معهم حسب الأصول والأعراف الدبلوماسية وتلقينا من الجميع الرغبة في التواصل معنا، وهناك مبادرات منهم وهم مشكورون عليها ونسعى من خلال هذه اللقاءات مناقشة جميع ما يهمهم ويهمنا وهذا من شأنه إعادة التواصل الثقافي والمجتمعي خاصة ان المملكة مبادرة في جميع القضايا التي تقرب بين المذاهب والأديان وتبني ذلك عالميا وتم الالتقاء بالعديد من المرجعيات الدينية والفعاليات السياسية والاجتماعية والثقافية ورجال أعمال وسفراء العديد من الدول.

وحول بعض الأصوات التي تحاول توسيع الهوة بين البلدين، قال السفير : إن المملكة لا تهتمها أصوات النشاز ابدأ فنحن ماضون للتعاون والعمل مع اخوتنا العراقيين وهذه الأصوات لا تمثل إلا نفسها أو تكون مدفوعة من جماعات أو دول معينة، لكن ننظر للجانب الآخر الذي يمثل غالبية أهل العراق الشرفاء والمحبين للعروبة وهم السواد الأعظم.

# اليوم

## الحي المتعلم يدفع بـ4 دراسات إلى سوق العمل

### انخفاض الأمية بالمملكة إلى 6,8 % وإنهاء الابتدائية بـ3 سنين

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 1 جماد الاول 1437 هـ - 10 فبراير 2016م

<http://www.alyaum.com/article/4119094>

غنية الغافري - الدمام

انخفضت نسبة الأمية في المملكة بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة حيث انخفض معدل الأمية للسعوديين إلى 6.8% عام 2013 ميلادية نزولاً من 17.74% عام 2004م أي بنسبة 61.6%.

وكانت إدارة تعليم الكبار بالمنطقة الشرقية قد احتفت مؤخرا باليوم العربي لمحو الأمية، وأعلن مدير عام التعليم بالمنطقة الشرقية الدكتور عبدالرحمن المديرس أن إدارة تعليم الشرقية ماضية في تحقيق توجهات القيادة الرشيدة للتحويل لمجتمع المعرفة. ونوه خلال افتتاحه «لقاء المسير نحو التغيير» الذي أقامته الإدارة العامة للتعليم بالمنطقة الشرقية ممثلة في إدارتي تعليم الكبار والكبيرات بمقر غرفة الشرقية بمناسبة اليوم العربي لمحو الأمية، إلى أن محاصرة الأمية، ووصول التعليم إلى كافة شرائح المجتمع في المنطقة الشرقية هدف تسعى إدارة التعليم لتحقيقه بتوجيه من صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف أمير المنطقة الشرقية، وبتعليمات من وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى.

وأشارت مديرة إدارة تعليم الكبار سعاد الخالدي إلى أن اللقاء يأتي تزامناً مع الاحتفال باليوم العربي لمحو الأمية، مبيّنة أن المملكة خطت خطوات واسعة في مجال تعليم الكبار مما أدى إلى تخفيض نسبة الأمية بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة حيث انخفض معدل الأمية للسعوديين إلى 6.8% عام 2013م نزولاً من 17.74% عام 2004م أي بنسبة 61.6%.

وقالت إن هذا المنجز أتى من خلال تنفيذ خطط التنمية للدولة التي تهدف إلى تمكين المواطنين من العلم والمعرفة وامتلاك المهارات وإحداث التغيير الجذري في مفاهيم وأساليب وممارسات تعليم الكبار. وأشارت المشرفة المركزية بإدارة تعليم الكبار سهى بوشيت أن المملكة شهدت قفزات متوالية في تعليم الكبار حتى وصل عدد المراكز 59 مركزاً نظامياً عام 1437/1436 و24 برنامج «مجتمع بلا أمية» و4 برامج للحي المتعلم وبلغ عدد الدارسات 2887، أما عدد البنين فبلغ إجمالي الطلاب 846 في 25 مركزاً نظامياً.

وأشارت إلى افتتاح فصول للمعاقات سمعياً ودمج ذوي الاحتياجات الخاصة، ونوهت إلى أن الشرقية تسعى لتدريس اللغة الإنجليزية والحاسب الآلي لطالبات الصف الثالث وتدريب مادة مهارات حياتية والتي تشمل الرفع من المستوى الثقافي والصحي والاجتماعي والاقتصادي كما تسعى الإدارة لتدريب المعلمات على أساليب التعلم النشط واستخدام التعلم التكاملي في تدريس المواد وتبسيط المعلومة وربطها ببعضها وتأهيلهن للتعامل مع الطالبات الكبيرات.

وقالت المشرفة المقيمة بمكتب الخبر سهام البريك إن تعليم الكيبرات يستقطب المواطنين والمقيمين للالتحاق ببرامج مراكز تعليم الكبار للقضاء على الأمية ومواكبة الجهود الدولية في نشر ثقافة تغيير مفهوم محو الأمية الأبجدية إلى محو الأمية الحضرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقالت المشرفة المقيمة وفاء الجعفر إن تعليم الكيبرات لا يقتصر على تعليم الكتابة والقراءة فحسب بل يسعى لتطوير الذات من خلال دورات تدريبية تثقيفية تستهدف الدارسات لتوعيتهن بمجالات الحياة المختلفة وإكسابهن المهارات اللازمة وتبصيرهن بما وفرته الدولة كمواطنات من خلال التعاون مع عدد من الجهات والمؤسسات كما تحرص الإدارة على تعليم الطالبات المهارات الحرفية التي تحقق الاكتفاء الذاتي للدارسات حيث خلق مشروع «كسبي بيدي يحقق ذاتي» فرص عمل للمستفيدات كما تم التعاون مع مؤسسات داعمة لمشاريع الدارسات.

ونوهت المشرفة المقيمة مها السهلي إلى أن الإدارة نفذت برنامج «أمة اقرأ تقرأ» في مراكز تعليم الكيبرات وهو برنامج يهدف لتمكين خريجات مراكز تعليم الكيبرات من الكفايات اللغوية باستخدام مصادر المعرفة حيث يتم تحفيز المتدربة المتفوقة في نهاية البرنامج بجوائز تشجيعية باسم «جائزة الشؤون التعليمية للكفايات اللغوية لخريجات مراكز تعليم الكيبرات».

وقالت المشرفة المكلفة نورة عجاج الدوسري إنه ضمن البرامج التي تقدمها إدارة تعليم الكيبرات برنامج «واحة تكاتف» وهو عبارة عن مجلس استشاري يعالج قضايا تعليم الكبار في كل محافظة سعياً للتغيير والتطوير حيث يعزز المشروع ثقافة الحوار واستثمار الرؤى والحلول والتحديات ومحاولة الوقوف على المشكلات التي تصادف تعليم الكبار. وقالت المرشدة الطلابية فريال الناصر إن برنامج «نحن معك» برنامج يهدف لتقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية على المستويات الوقائية والإرشادية والعلاجية لمشكلات الدارسات وإرشادهن إلى الأساليب المثلى في التعامل مع ما يواجههن من صعوبات ومشاكل اجتماعية.

وقالت المشرفة المقيمة عليّة الحي من مكتب رأس تنورة إن برنامج «الحي المتعلم» أحد البرامج الهادفة في تعليم الكيبرات ويهدف إلى توسيع مفهوم تعليم الكبار إلى التعلم مدى الحياة ودعم فكرة التعلم من أجل العمل ونشر ثقافة العمل التطوعي بين أفراد المجتمع وتعزيز الشراكة المجتمعية وتمكين المرأة وبناء شخصيتها وإكسابها المهارات الحياتية والعلمية والعملية التي تؤهلها للدخول لسوق العمل وخفض نسبة الأمية منوهة إلى تطبيق المشروع في (الدمام، القطيف، الخبر، رأس تنورة) ويحتوي على برامج تدريبية متنوعة. وقالت المعلمة نورة الهاجري من رأس تنورة إن تعليم الكيبرات لم يقتصر على تعليم المواطنات بل فتح ذراعيه للناطقات بغير العربية حيث سجل في برنامج «تعليم الكيبرات» عدد من الناطقات بغير العربية رغبة في تعلم القراءة التي تفودهن لتعلم القرآن الكريم وفهمه كما شمل تعليم الكيبرات ذوات الاحتياجات الخاصة بالتعاون مع المؤسسات المتخصصة حيث يتم تدريب المعلمات في كيفية التعامل مع هذه الفئة.



## • الهيئة تعاقب أعضائها في قضية «النخيل مول» والفتاة

### • «الحياة»: يدي مكسورة وحقّي ما يزال مهدوراً

المصدر: جريدة الحياة الخميس 2 جماد اول 1437 هـ - 11 فبراير 2016م

<http://www.alhayat.com/Articles/13904278>

الرياض - عيسى الشاماني  
أقرت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بتورط أعضائها في مخالفة الأنظمة والتعليمات في مباشرتهم حادثة «فتاة النخيل مول» الشهيرة، التي اعتدى خلالها عدد من أفراد الهيئة على فتاة جامعية بالضرب والتعنيف على مرأى الناس، مؤكدة أنها عاقبت الأعضء الذين باشرُوا الواقعة، فيما أكدت الفتاتان لـ«الحياة» أنهما بصدد رفع شكوى إلى إمارة منطقة الرياض ضد أعضاء الهيئة لإنصافهما.

وقال المتحدث باسم فرع الهيئة في الرياض محمد السبر في بيان صحفي أمس: «فرقة الهيئة التي باشرت الواقعة لم تلتزم بالأنظمة والتعليمات المتعلقة بآلية الضبط والاستيقاف، ما ترتب عليه تصعيد الموقف، واتخذت الرئاسة العامة عقوبات في حق منسوبيها المشاركين في الواقعة».

ولم يحدد المتحدث نوع العقوبات التي قررتها مثل ما كانت تصدره الهيئة في أحداث ماضية، لكنه قال: «إن العقوبات جاءت وفق ما تقتضيه الأنظمة والتعليمات». وعلى رغم أن المتحدث أقر بخطأ أعضاء الهيئة الذين باشروا الواقعة، إلا أنه دافع عن منسوبيها، قائلاً: «الهيئة لا تقبل التجاوز على منسوبيها، وأنها ستتخذ الإجراءات المناسبة في حال حدوث ذلك»، مؤكداً التزامها التعليمات الشرعية والأنظمة المرعية في جميع إجراءاتها. وأشار المتحدث إلى أنها لا تقبل بأي حال من الأحوال المساس بحقوق المتهم الذي كفلها له الشرع والنظام. وقالت إحدى الفئاتين المعنفين لـ«الحياة» أمس: «إنهما بصدد رفع شكوى لإمارة الرياض لأجل رفع الظلم عنهما، ورد الاعتبار، لقاء كرامتهما التي أهينت في الشارع وعلى مرأى من الناس»، مؤكدة أن «بيان الهيئة لم يأت بجديد، فأعضاؤها مدانون بارتكاب مخالفات جسيمة بشهادة المقاطع المصورة وبشهادة الجمهور، وبشهادة الهيئة نفسها».

وأضافت: «إن ما حصل لها ولصديقتها المعنفة، أثر بشكل كبير على حياتهن ونفسياتهن التي أصبحت بشكل سيئ للغاية»، ولكنها قالت: «نحمد الله أننا لم نقع في أيديهم، وتمكنا من الفرار».

وتابعت: «عرضي أهم من كل شيء، وكنت أحاول أن أستر نفسي وحرصت على ألا ينكشف ستري من خلال تمسكي بحجابي وعباءتي، على رغم أن عضو الهيئة بتصرفاته، كان سيدفعني إلى النقيض». وبينت أنها تعرضت لكسر في اليد، ورضوض في جسمها بعد سحلها من عضو الهيئة على الأسفلت، مطالبة الجهات المعنية بالوصول إلى مصور المقطع والقبض عليه.

وزادت الفتاة في حديثها: «إلى الآن لم أر أننا حصلنا على حقنا، فما حصل لي من قذف وضرب وإهانة وتصوير أكبر بكثير من مجرد إدانته، وخصوصاً أنني لو كنت غير ملتزمة لتركت حجابي وهم يجرؤونه مني، ولكني ظللت أحاول التثبت به».

وكانت «الحياة» واصلت متابعتها للحادثة منذ بدايتها وعلى مدى ثلاثة أيام، واستندت في ذلك على روايات شهود العيان، وحراس الأمن الذي باشروا الحادثة، إضافة إلى شهادة الفتاة المعنفة وجميعهم أكدوا صحة ما أعلنته الهيئة أمس.



## فرع نسوي للضمان الاجتماعي غرب الرياض

المصدر: جريدة الرياض الخميس 2 جماد اول 1437هـ - 11 فبراير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1127667>

افتتحت وزارة الشؤون الاجتماعية فرعاً جديداً للضمان الاجتماعي النسوي في حي السويدي غرب الرياض، وذلك في إطار سعي الوزارة إلى تقديم أفضل الخدمات لمستفيدات الضمان وتقليل وقت انتظارهن، وسيساند الفرع الجديد المكتب الرئيسي للضمان النسوي الواقع بحي الفيحاء.

ويقع المكتب على مساحة 1,025 م<sup>2</sup>، ويحتوي على عدد من الوحدات والتمثلة في (وحدة المستفيدات الإدارية، والبطاقات، والبحث الاجتماعي، والأرشفة، والمهجورات، والسجناء، والاتصالات الإدارية الامن والسلامة)، ويتوقع أن يستقبل المكتب أكثر من 250 مستفيدة يومياً، ويضم المكتب عدداً من الباحثات الاجتماعيات والإداريات المتخصصة سواءً مكتبياً أو ميدانياً لدراسة الحالات أو تسليم البطاقات لكبار السن من المقعدات والعاجزات.

ويقدم مكتب الضمان النسوي بحي السويدي كافة الخدمات الضمانية للمستفيدات، حيث يستقبل الحالات الجديدة التي تنطبق عليهن ضوابط استحقاق الخدمات الضمانية من "المطلقات، والارامل، والايتم، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأمراض المزمنة، والمهجورات والسجناء، وأسرة المتغيب"، كما أنه يمكن للمستفيدات المسجلات في مكتب الضمان النسوي بحي الفيحاء طلب إحالة ملفاتهم إلى فرع المكتب بحي السويدي في حال قربهن من مقر المكتب.

## بعد استقالة 90 قاضياً في سنتين واعتبارها ظاهرة الشورى يدرس حوافز تمنع تسرب قضاة العدل والمظالم وتليق بمكانتهم وخطورة عملهم

المصدر: جريدة الرياض الخميس 2 جماد اول 1437هـ - 11 فبراير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1127719>

الرياض عبدالسلام البلوي  
جددت وزارة العدل تكرار الشكوى من نقص الوظائف القضائية والقيادية العليا والوظائف القضائية المعاونة الإدارية والتخصصية، كما أعادت الوزارة في تقريرها السنوي الذي يناقشه مجلس الشورى الاثنين المقبل، ذكر الصعوبات التي تواجهها ومطالبتها ببعض الحوافز الوظيفية وشكواها من التسرب الوظيفي وشح الأراضي، واتضح للجنة الشؤون الإسلامية الشورية أن أغلب هذه الصعوبات مكررة في تقارير سابقة وقد عولجت في قرارات صادرة عن المجلس. وخلصت اللجنة إلى ست توصيات طالبت الوزارة بتنفيذها مشددة على تحقيق الاستقرار الوظيفي للقضاء لمواجهة مصاعب استقطاب الكفاءات القضائية وإيجاد حوافز تمنع التسرب من العمل القضائي الذي أصبح ظاهرة يعاني منها السلك القضائي في وزارة العدل وديوان المظالم، ففي العامين السابقين استقال 99 قاضياً من 1810 قضاة هم العاملون في السلك القضائي، وترى اللجنة أهمية إيجاد المحفزات المالية الكافية للقضاة بما ينسجم مع مهامهم القضائية، وضرورة توفير عوامل الاطمئنان والرضا الوظيفي لهم بشكل يليق بمكانتهم، ويراعي أهمية وخطورة عملهم والسعي إلى تحسين مستوياتهم الوظيفية وتهيئة المناخ المناسب ليتفرغ القاضي للعمل والعطاء خاصة مع ازدياد الأعباء على القضاء والقضاة في السنوات الأخيرة.

الشكوى من نقص الوظائف القضائية والقيادية العليا والإدارية والتخصصية.. مستمرة رغم قرارات المجلس ودعت قضائية الشورى إلى إسناد المزيد من أعمالها الإجرائية ذات المهام التنفيذية في المحاكم إلى دور خبرة معتمدة، وإسناد بعض مهام مكاتب المصالحة إلى القطاعات الأهلية المؤهلة، كما أوصت اللجنة بدراسة أسباب تعثر مكاتب المصالحة معالجتها، في ظل تزايد عدد قضايا الأحوال الشخصية التي تتدفق على المحاكم حتى وصلت إلى 25% من القضايا المنظورة في عام التقرير 351436.

ورصدت اللجنة توسع وزارة العدل في استئجار المباني، ففي عام التقرير تم استئجار 66 مبنى مقابل 13 في العام الذي سبقه، وترى اللجنة أن ذلك يتطلب مراعاة البيئة العدلية في هذه المباني، كما طالبت بدعم الوزارة في استقطاب الكفاءات لمشروعات التطوير التقني والإجرائي والموضوعي بالقطاع العدلي، وجددت التأكيد على قرار الشورى الصادر قبل نحو سنتين وينص على الإسراع في تأسيس صندوق النفقة.

وقدّرت قضائية الشورى منجزات الوزارة التي تحققت في البيئة العدلية وسعيها المستمر لإحداث نقلات وقفزات نوعية في جميع النواحي التقنية وتحقيق معدلات مرتفعة في تطبيق التعاملات الإلكترونية على مستوى المملكة، وتفعيل البصمة الإلكترونية في التعريف وإلغاء المعرف بخصوص المرأة، كما تقدر اللجنة تأكيد الوزارة المستمر على تقديم العديد من الحلول التي تسهم في سرعة حسم القضايا المنظورة، وإنشاء مركز احتياطي للثروة العقارية وسعيها المتواصل لتوثيق العلاقة بين القضاء والناس والإعلام وتوفير المعلومة وتوثيق العلاقة بين القضاء ومؤسسات المجتمع المدني، وأشادت اللجنة بسعي الوزارة لتعزيز الثقة بالقضاء من خلال التواصل العدلي المدروس ونقله إلى خطاب عصري عالمي يعزز بثوابته الشرعية.

## المعاثون يطالبون بحقوقهم وخدماتهم واتهامات التقصير تطل

### جهات حكومية

## • الشؤون • تنصل والأمانة تقر بالمسؤولية و• المرور • يسجل

### المخالفات

المصدر: جريدة المدينة الخميس 2 جماد اول 1437 هـ - 11 فبراير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/659305>

إلهام محمود - المدينة المنورة

طالب عدد من ذوي الإعاقة والأخصائيين الاجتماعيين، باحترام حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن المتعلقة بتسهيل حركة مرورهم وعبورهم في الطرقات والمنشآت الحكومية والعامّة، ومراعاة الاشتراطات التي وضعتها الأنظمة في هذا الصدد، واحترام الأماكن المخصصة لهم وعدم التعدي عليها، وشددوا على ضرورة توقيع عقوبات رادعة لمن يتعدى على المعاقين دون وجه حق.

في المقابل تبادلت الجهات الحكومية إلقاء الأعباء والمسؤولية فيما بينها، ففي حين لم تعبأ مديرية الشؤون الاجتماعية بالمدينة المنورة بالرد على تساؤلات ومطالب المعاقين وحقوقهم المروية، أقرت أمانة المدينة بوجود تقصير في مراعاة حقوق المعاقين بالعديد من المنشآت التي لا تملك التجهيزات المطلوبة، مشددة على مراعاتها تطبيق التعميم الخاص بمراعاة تيسير الخدمات للمعاقين عدم مراعاة الشروط والألويات

يؤكد أحمد السناني، أخصائي اجتماعي ومهتم بالتطوير والشأن الاجتماعي بالمدينة المنورة، أن أمانة المدينة المنورة، ممثلة في البلديات الفرعية عندما تقوم بمعاينة المواقع الاستثمارية لا تضع من أولوياتها وشروطها، الممرات الخاصة بعبور كراسي المعاقين والمحتاجين لها». وأشار السناني إلى عدم توفر ممر مخصص عند بوابات المحلات التجارية، كما أن الممرات الموجودة أمام بوابات بعض المساجد، لا يستطيع المرور عليها من يملك الصحة والعافية، فضلاً عن المعاق، خوفاً من الانزلاق والإصابة. وطالب الأخصائي الاجتماعي أن تقوم البلديات والجهات المعنية أن تلتزم بتوفير الممرات الخاصة لمرور المعاق حسب المواصفات والمقاييس العالمية، واحترام طريق هذا الكرسي الذي ربما يكون لمعاق أو مسن أو لعربات الأطفال.

انتهاك حقوق المعاقين

وأبدت دولة عبدالحميد شحاتة، معدة ومشرفة نادي ذوي الاحتياجات وموظفة بالتربية الفكرية للبنات، من خلو المعاهد الخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة بالمعاقين سواء داخل المنشأة أو خارجها متسائلة عن دور وزارة الشؤون الاجتماعية في مواجهة ذلك؟!

وشددت شحاتة على أن انتهاك المواقف المخصصة للمعاقين ليس مخالفة قانونية فحسب، بل منافية للأخلاق، التي تحت على مساعدة الغير سواء من كبار السن والمعاقين ومساندتهم، مطالبة بوضع مزيد من العقوبات الرادعة والصارمة على المخالفين والإبلاغ عنهم وعدم التستر عليهم. خدمات مفقودة

وقالت والدة المعاق «أم يزن» تحسرت كثيراً عندما شاهدت الخدمات الجمة التي تقدم للمعاقين في دول أجنبية بداية من الطرقات والمواقف والمرافق العامة، والتي تفتقر لها بلادي، رغم أن الدولة تولي اهتماماً كبيراً بهذه الفئة وتدفع بسخاء كبير لجميع المشروعات المقامة للدولة عامة ولذوي الإعاقة خاصة. وتساءلت أم يزن لما لا تطبق هذه الاشتراطات والخدمات التي تسهل للمعاق حركته؟! مؤكدة أن جميع الإدارات الحكومية والأهلية والمجتمعية مسؤولة عن تقديم أفضل

الخدمات لهذه الفئة. وعبرت السيدة المسنة زهرة عن استيائها من إغفال المسؤولين تلبية احتياجات المعاقين وكبار السن. وقالت إن كبار سني الجلوس على مقعد متحرك، وأتجرّح كثيرًا عندما لا تستطيع ابنتي دفعي للصعود في الممرات الخاصة بالمعاقين، فتستعين بأهل الخير لمساعدتها عند الصعود والنزول في بعض المرافق والطرق التي تخلو من الممرات.

وتساءلت السيدة العجوز هل المسؤولون في الجهات المعنية تجهل هذه الخدمات، أم هو عدم وعي بأهميتها للمحتاج لها؟! الجهات المعنية

«المدينة» رفعت معاناة وتساؤلات المعاقين وكبار السن إلى الجهات الحكومية المعنية، خاصة أن هناك تعميمًا صادرًا من أكثر من خمسة وثلاثين عامًا لجميع الجهات والأجهزة الحكومية، ينص على ضرورة مراعاة تيسير الخدمات للمعاقين، وملاحظة ذلك عند تصميم وتجهيز المباني التي يتعامل معها الجمهور -سواء كانت حكومية أو خاصة- مع جعل الأنشطة التي لها علاقة مباشرة بالجمهور في الأدوار السفلية قدر الإمكان، على أن يتولى موظف يكون مقره عند مدخل المبنى تخليص خدمات المواطن المعاق وتيسير أموره. وتوجهت «المدينة» بتساؤلاتها حول عدم تفعيل هذا التعميم وعدم إلزام الجهات الحكومية والخدمية بتوفير اشتراطات الخاصة بالخدمات البلدية المتعلقة بالمعاقين، وأسباب عدم مطالبه الشؤون الاجتماعية بتفعيل التعميم ومتابعته.

وتواصلنا مع مدير الشؤون الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة علي غرم الله الغامدي وأرسلنا إليه خطابًا بتاريخ 26 يناير، وآخر بتاريخ 3 فبراير، ولم نتلقَ منه ردًا، وعند التواصل معه عبر برامج التواصل الاجتماعي وإرسال صورة للخطاب وبعد مشاهدته، أنكر معرفته بالخطاب، ولم يصلنا الرد رغم استلامه حتى لحظة كتابة تلك السطور.

الأمانة وتطبيق التعميم  
وأكد مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام لأمانة منطقة المدينة المنورة خالد متعب خليفة، أن الأمانة طبقت هذا التعميم الخاص بالمعاقين، على المنشآت الخاصة بها، وتسعى لتحقيق هذا من خلال وكالة التعمير والتي بدورها لا تصدر أي رخصة لمنشأة حكومية أو قطاع خاص إلا بتخصيص مواقف سيارات لذوي الاحتياجات الخاصة. كما أن الأمانة تصر على الجهات الحكومية متابعة ذلك. فيما أكد المتحدث الرسمي لأمانة منطقة المدينة المنورة يحيى سيف صالح، أن عدم جاهزية المباني والمنشآت للإيفاء بالاشتراطات المتعلقة بحقوق المعاقين، مقرًا بوجود تقصير واضح وموجود بالفعل. وأكد صالح أن الأمانة وضعت الضوابط والترخيص بالاشتراطات للمحلات والتي تسهل حركة المعاقين، لافتًا إلى أن هذه الفئة بالفعل تحتاج إلى توفير أنشطة وملاعب خاصة بهم.

مخالفات المرور  
وكشف مدير إدارة مرور منطقة المدينة المنورة المكلف العميد نواف المحمدي، أن عدد المخالفات المسجلة للوقوف في مواقف ذوي الاحتياجات الخاصة للفترة من 1/ 1/ 1437هـ حتى 30/ 3/ 1437هـ بلغ 116 مخالفة مرورية. وعن العقوبات التي وضعت قال المحمدي: يتم التعامل مع من يخالف الأنظمة والتعليمات بموجب نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 85 وتاريخ 26/ 10/ 1428هـ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم 7019 وتاريخ 3/ 7/ 1429هـ وبناء على جدول المخالفات رقم (4) يتم مخالفة كل من يقف في أماكن وقوف ذوي الاحتياجات الخاصة من غير هذه الفئة المسموح لها، بغرامة مالية لا تقل عن مئة ريال ولا تزيد على مئة وخمسين ريالاً.



## الشورى يناقش نظام تكريم شهيد الواجب وتعديل مواد نظام الضباط

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 2 جماد اول 1437هـ - 11 فبراير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160211/Con20160211823840.htm>



محمد الغامدي (الرياض)

يناقش أعضاء الشورى بدءاً من الأسبوع القادم 15 موضوعاً، بعد أن أصبح لزاماً عليهم التواجد ثلاثة أيام داخل قبة المجلس، ويتصدر مشروع نظام تكريم شهيد الواجب ومن في حكمه المقدم من العضو الدكتور حمد آل فهاد، الملفات المعروضة للمناقشة، إذ حظي بموافقة اللجنة الأمنية، ويهدف لتحقيق مستوى معيشي مناسب للمصابين وأسرهم، وأسر الشهداء والمفقودين.

وسبق أن نشرت «عكاظ» نظام شهيد الواجب، وأبرز مضامينه، اشتراط تكريم المصاب بالعجز الكلي، والعجز الجزئي بما لا يقل عن 40 %، وإسقاط ديون الشهيد الشرعية في البنوك وما عليه من عهد حكومية، ومعاملة المصاب بالعجز الكلي معاملة شهيد الواجب ويؤمن له العلاج الطبي الشامل، ويمنح تخفيض على وسائل المواصلات العامة بنسبة 70 %، ويصرف للمصاب بالعجز الجزئي مبلغ مالي عاجل قدره 300 ألف ريال، ويمنح تخفيض على المواصلات بنسبته 50 %، وأرض سكنية، وتكون له الأولوية في التوزيع والإقراض من الصندوق العقاري إن لم يسبق له الاقتراض، ويصرف لأفراد أسرة شهيد الواجب الساكنين على حسابهم الخاص أو من في أملاكهم مبلغ مقطوع قدره 500 ألف ريال، و50 ألف مساعدة عاجلة لأبناء وبنات الشهيد، وسداد الرسوم الدراسية وتكاليف النقل المدرسي بحد أقصى 50 ألف ريال لكل منهم، كما تصرف معاش سنوية لأسرة الشهيد قدرها 25 ألف لكل فرد. وينتظر أن يناقش المجلس الإثنين القادم تقرير مؤسسة البريد السعودي ووزارة العدل، والتصويت على مواد نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة، ووضع اليد مؤقتاً على العقار، ونظام المؤسسة العامة لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون والمقدم من الدكتورة سلوى الهزاع والعضو السابق الدكتور ناصر الشهراني. ويناقش المجلس الثلاثاء القادم تقرير الاتصالات وتقنية المعلومات وهيئة المدن الصناعية، ومذكره تفاهم بين المملكة واليابون في المجال السياسي، ويصوت الأعضاء على تقرير هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات. وي طرح الأربعة القادم للنقاش، تعديل مواد نظام الضباط المقدم من اللواء حمد الحسون والدكتور حمد آل فهاد، ويعرض على الأعضاء تقريراً المؤسسة العامة لتحلية المياه ووزارة الشؤون الاجتماعية، ومشروع اتفاق بشأن استقدام العمالة المنزلية بين المملكة وبنجلاديش، ويصوت على نظام تنمية الابتكارات المقدم من العضوين الدكتور حامد الشراري والدكتور عبدالعزيز الحرقان.



## مخاوف من إعدام السجناء السعوديين في العراق بأجندة

### خارجية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 2 جماد اول 1437هـ - 11 فبراير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160211/Con20160211823842.htm>

ثامر قمقوم (عرعر)

ارتفعت وتيرة القلق في أوساط أسر السجناء السعوديين الموقوفين في سجن الناصرية جنوبي العراق، خوفاً من تنفيذ أحكام الإعدام بحقهم مثلما جرى مع السجنين عبدالله عزام القحطاني الذي أعدمته السلطات العراقية أخيراً، في نقض واضح لتصريحات سابقة أعلنتها مسؤولون عراقيون بإيقاف تنفيذ أحكام الإعدام. وأبلغت مصادر مطلعة «عكاظ» أنه جرت إعادة محاكمات لعدد من السجناء السعوديين الذين صدرت بحقهم أحكام بالسجن عشر سنوات، ليتم إجبارهم لاحقاً على الاعتراف بجرائم لا علاقة لهم بها، وصدرت بحق عدد منهم أحكام جديدة بالإعدام.

وفيما رجحت المصادر وجود عشرة سجناء في قائمة المحكومين بالإعدام، طالب أهالي السجناء السفارة السعودية في العراق بسرعة التحرك لإيقاف الإعدامات العشوائية بحق أبنائهم والتي ترتبط بأجندات سياسية مشبوهة لا علاقة لها بأي عدالة، بل تهدف للإساءة للمملكة، معربين عن خوفهم من اعتماد الرئيس العراقي لتلك الأحكام مما يجعلها واجبة النفاذ.

وأوضح المتحدث باسم أهالي السجناء السعوديين في العراق عبدالله الناهض الحربي لـ«عكاظ» أمس، أن الأحكام جاءت قسرية، بعد أخذ الاعترافات بالقوة، وفي محاكمات هزلية خالية من أدنى صفات المحاكم القضائية المعروفة، مبيها أنهم يتخوفون من تأييد أحكام الإعدامات، وتصفية السجناء استجابة لأجندات إيرانية انتقاماً من المملكة. وانتقد الحربي تراجع العراقيين عن وعودهم السابقة التي قطعوها للسفير السعودي في بغداد، وتأكيداتهم له بعدم تنفيذ الإعدامات وبإعادة المحاكمات بعدالة وإنصاف، بحضور محامين وأعضاء من السفارة السعودية. من جانبه، نفى السفير السعودي في بغداد ثامر السبهان لـ«عكاظ» ما تردد عن إعدام مائة سعودي في العراق، مبيهاً أن الإحصاء الذي لديهم في السفارة يحصر العدد فيما لا يتجاوز 74 سجيناً سعودياً. جثمان عزام لم يصل

تشر وصول جثمان السعودي عبدالله عزام القحطاني إلى المملكة دون سبب واضح، بعدما أوصى القحطاني بدفنه في المدينة المنورة.

وبينت مصادر لـ«عكاظ» أن بطء الإجراءات وعدم وضوح التعامل مع جهة معينة في العراق سببان رئيسيان في تأخر وصول الجثمان.

قائمة الـ 11

ارتفعت قائمة السعوديين المحكومين بالإعدام من خمسة أشخاص إلى 12 شخصاً، بعدما سبق أن حوكموا بالسجن عشر سنوات، لتعاد محاكمتهم بتلفيق تهم جديدة رغم وجودهم في السجن، وفيما يلي الأسماء التي حصلت عليها «عكاظ»:

محمود الشنقيطي  
فهد العنزي  
محمد العبيد  
بدر عوفان الشمري  
ماجد البقمي  
فيصل الفرج (أعيدت محاكمته وحذف اسمه من السجلات السابقة وتم تلفيق تهمة جديدة له بعد أن حكم عشر سنوات)  
بتال الحربي  
علي الشهري  
علي القحطاني  
حمد اليحيى  
عبدالرحمن القحطاني



## 58% من مستفيدي الضمان تابعون للمستحقين

المصدر: جريدة الوطن الخميس 2 جماد اول 1437 هـ - 11 فبراير 2016م

[http://www.alwatan.com.sa/Local/News\\_Detail.aspx?ArticleID=252481&CategoryID=5](http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=252481&CategoryID=5)

الدمام: زينة علي  
وثقت إحصائية حديثة للضمان الاجتماعي أن 58.7% من المستفيدين خلال العام الماضي نساء وأطفال تابعون للمستفيدين المستحقين لمعاشات الضمان.  
وبينت الإحصائية أن مجموع المستحقين للمساعدات في 116 فرعاً في مختلف المناطق بلغ مليونين و 957 ألفاً و 769 مستفيداً.  
أظهرت إحصائية حديثة للضمان الاجتماعي، أن أكثر من نصف مجموع المستفيدين من مساعدات الضمان خلال العام الماضي والبالغ نحو 3 ملايين مستفيد، من النساء والأطفال، التابعين للمستفيدين المستحقين لمعاشات الضمان.  
116 فرعاً

بينت الإحصائية أن مجموع المستحقين للمساعدات في 116 فرعاً بمختلف المناطق بلغ مليونين و 957 ألفاً و 769 مستفيداً، 58.7 % منهم تابعون للمستحقين لمعاشات الضمان البالغ عددهم مليوناً و 737 ألفاً و 737 تابعاً للمستفيدين، في حين لم يتجاوز عدد المستحقين الأصليين من معاشات الضمان الشهرية 29.8 % من المستفيدين بعدد 882 ألفاً و 120 مستفيداً، فيما بلغ عدد المستفيدين من المساعدات المقطوعة من الضمان 11.5 % من مجموع المستحقين بواقع 337 ألفاً و 912 مستفيداً.

6 فئات للمستفيدين

تتنوع مساعدات الضمان الاجتماعي بين معاشات ضمانية وبرامج مساندة وبرامج خدمية، وتصرف المساعدات الشهرية للمستفيدين المستحقين للمعاش الشهرية للضمان الاجتماعي والذين تنطبق عليهم الشروط المحددة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية لست فئات هي:

1- الأيتام

2- من بلغ 60 عاماً فأكثر.

3- العاجزون عن العمل عجزاً دائماً لأسباب صحية.

4- العاجزون عن العمل عجزاً مؤقتاً لأسباب صحية.

5- المرأة التي لا عائل لها.

6- الأسرة غير المعولة.

# اليوم

## الولادة والأطفال " يحتفي بـ حقوق المرضى

المصدر: جريدة اليوم الخميس 2 جماد اول 1437 هـ - 4 فبراير 2016م

<http://www.alyaum.com/article/4119343>

عبداللطيف المحيسن - الهفوف

بمناسبة اليوم الخليجي لحقوق وعلاقات المرضى وبرعاية مدير الشؤون الصحية في الأحساء عبدالحميد العمير، أقام مستشفى الولادة والأطفال بالأحساء ممثلاً بقسم حقوق وعلاقات المرضى معرضاً خاصاً بالمناسبة، وشملت فقرات حفل افتتاح المعرض كلمة لمدير المستشفى الدكتور عبدالحميد البنيان، بعدها كلمة مدير إدارة حقوق وعلاقات المرضى بالمديرية الصيدلانية عبدالله الخرس، تبع ذلك محاضرة قدمها مدير إدارة حقوق وعلاقات المرضى بالمستشفى أيمن الملا تحت عنوان "ثقافة حقوق وعلاقات المرضى"، بعدها قدم الأخصائي النفسي بالمستشفى علي التمار محاضرة بعنوان "كلنا... علاقات المرضى".

وكرم مدير الشؤون الصحية المشاركين والداعمين للمعرض، كما أقيم نشاط مماثل بالمناسبة بمركز أمراض الدم الوراثية ممثلاً بقسم التوعية الصحية والخدمة الاجتماعية بحضور مدير مركز أمراض الدم الوراثية الدكتور منير البقشي والمدير الطبي ومدير التمريض وقسم التدريب، وتضمن المعرض رسوماً كاريكاتيرية ومقاطع فيديو تعريفية، وركنا تم فيه توزيع وثيقة حقوق ومسؤوليات المرضى والورود على المرضى.

## السماح للمتقاعد بالالتحاق بوظائف غير خاضعة لنظام التقاعد

المصدر: جريدة اليوم الخميس 2 جماد اول 1437 هـ - 4 فبراير 2016م

<http://www.alyaum.com/article/4119359>

اليوم - الرياض

أوضحت المؤسسة العامة للتقاعد على لسان متحدّثها الرسمي فهد الصالح أن نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 41) وتاريخ 1393/7/29 هـ ونظام التقاعد العسكري الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 24) وتاريخ 1395/4/5 هـ يجيز عمل المتقاعد أو أحد المستفيدين من معاشه في وظيفة غير خاضعة لنظام التقاعد المدني أو العسكري ولا يؤثر ذلك على استحقاقه.

وأكد الصالح أن معاش المتقاعد ونصيب المستفيد الذي تصرفه المؤسسة لا يتأثر بالعمل في وظائف غير خاضعة لنظام التقاعد المدني أو العسكري.

كما قامت المؤسسة بدعم هذا الجانب لما يمثله العمل من قيمة مجتمعية سامية من تأسيس قاعدة بيانات إلكترونية للاستفادة من خبرات المتقاعدين لتسهيل التواصل بين كل من المتقاعد الراغب في الحصول على عمل وصاحب العمل. وتأتي هذه الميزة حرصاً من نظام التقاعد في المملكة العربية السعودية على ما فيه مصلحة المشتركين في النظام، ولمزيد من المعلومات يرجى الدخول على موقع المؤسسة (www.pension.gov.sa) أو الاتصال على الرقم المجاني (8001248889).

## مراقبة الأدوية وارتفاع أسعارها .. جهود متواضعة

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 28 ربيع ثانی 1437 هـ - 7 فبراير 2016م

[https://www.aleqt.com/2016/02/07/article\\_1028058.html](https://www.aleqt.com/2016/02/07/article_1028058.html)

### كلمة الاقتصادية

سبق للجهات المختصة وضع أنظمة صارمة لمنع التجارة غير المشروعة بالمنتجات الطبية أو الخلطات العشبية أو الأدوية، ومن ذلك منع الإعلان عن المستحضرات الصيدلانية والعشبية؛ حيث تقتصر الموافقة على الدعاية أو الإعلان للمستحضرات الصيدلانية الوصفية على المجلات العلمية والمؤتمرات واللقاءات المخصصة للممارسين الصحيين، أما الأدوية غير الوصفية فتمنح الموافقة على محتوى الدعاية أو الإعلان بعد أخذ موافقة مسبقة من الجهة المختصة. لقد رصد المتخصصون أكثر من 50 رقم هاتف نقال لأشخاص يروجون للمستحضرات الدوائية والعشبية المخالفة، وتم الرفع بها جميعاً للجهات المعنية لإكمال الإجراءات بحق أصحابها، كما تتابع هيئة الغذاء والدواء حالياً أشخاصاً يروجون لتلك المستحضرات، وذلك عن طريق التواصل معهم لطلب هذه الخلطات والمستحضرات، والاتفاق معهم على مكان معين لتسليمها، ثم يتم ضبطهم ومصادرة المضبوطات لديهم والاستماع إلى أقوالهم ثم تحويلهم للجهات المعنية، لكن جهود الهيئة ما زالت متواضعة في المراقبة المستمرة، إضافة إلى ارتفاع أسعار الأدوية المبالغ فيه بشكل كبير. لقد ثبت أن ترك الحبل على الغارب ليس قراراً صائباً، وأكثر خطأً منه افتراض الثقة والأمانة في صناعة وتقديم الدواء للجُمهور، فالصحة العامة ليست محلاً للهزل، كما أنها ليست ميداناً للتكسب غير المشروع وتسويق الطعام الرديء، وإذا

كان التساهل غير مجدٍ، فإن المحافظة على الصحة العامة والحماية من ضعاف الذمة، أمر في غاية الجدية، وهو محل تأكيد من قبل المسؤولين الذين يلققهم، بلا شك، تلك الأخبار المتداولة عن تسويق أدوية غير مرخصة، وحكم الشريعة الإسلامية واضح تماماً فـ "من غشنا فليس منا"، لأنه بفعله المخالف لأبسط قواعد التعامل يعرض حياة الناس للخطر، ويضع الجهات الرسمية أمام تحدٍ من أجل تطبيق النظام ووضع التعليمات موضع التنفيذ.

لقد أصبحت مراقبة الأدوية في غاية الضرورة والأهمية حيث لا يمكن تدارك الأضرار إلا بعد تفاقمها وتعدد ضحاياها واتساع رقعة الضرر فيها، وعندما تهتز الثقة بسلامة القوت اليومي للأسرة، فإن الأمر يتجاوز ارتفاع الأسعار إلى تعريض حياة الناس للخطر، وتم بالفعل تسليم الرسالة من جمعية حماية المستهلك إلى الجهة المختصة، حيث يجب أن يكون التحرك سريعاً ومناسباً للخطر المتوقع وطبيعته؛ فالدواء قد يكون سبباً في وفيات وأمراض وتكاليف باهظة يمكن تفاديها.



## الزوج وحق تقرير مصير المرأة

المصدر: جريدة الوطن الأحد 28 ربيع ثاني 1437هـ - 8 فبراير 2016م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=29517>

### أسامة القحطاني

المرأة التي تركت دراستها أو وظيفتها لأجل الزوج وبيته وأولاده وبعد عشرين أو ثلاثين سنة ماذا نقول لحقها على ذلك الرجل؟ هل يجوز أن نقول لها مكانك الشارع ولا حق لك بالنفقة بعد طلاقك؟! الجمود الفقهي هو أحد أهم أسباب عرقلة تطور المجتمعات، وهو أساس التخلف المعرفي والثقافي الذي يلقي بظلاله على التطور العلمي والاقتصادي والسياسي وهكذا. وإن كان من الظلم أن نقول إننا نعيش عصر الجمود الفقهي الذي واكب البلاد الإسلامية طوال فترات طويلة جداً، إلا أننا ما زلنا بلا شك نعاني من الجمود الفقهي والقانوني، الأمر الذي له أثر كبير حتى على صعيد الواقع الحقوقي للمجتمع.

كثيراً ما يردد الخطباء حق الزوج بولايته على المرأة، ووجوب طاعة الزوج، وهكذا من المعاني التي داخلها كثير من النزعات البشرية المختلطة ببعض تعاليم الإسلام الحنيف! فكثيراً ما يمنع الزوج زوجته من العمل وربما الدراسة، مما يؤثر على رسم مسار حياة هذه الزوجة المسكينة، لتبقى رهينة رحمة ذلك الزوج الذي ربما بعد أن تمضي سنوات طويلة في خدمته وأطفاله وفي لحظة مزاج متعكر ربما يقرر الزوج الظالم بكل بساطة أن يطلق تلك المرأة المسكينة لتبقى تتشقق الرحمة والصدقة من أقاربها بعد أن حرمها ذلك الظالم من التعليم والعمل!

لا عليهم من الظلم الذي يقع على هذه المرأة، وكأنها مستعبدة لا تقرر حتى أهم ما يحدّد مستقبلها، ولا يستحق القهر والغبن الذي تنجر عنه المسكينة بقية حياتها أن يعالج بشكل قانوني! ولكن الغريب أن الذي نسمعه فقط هو التضييق على المرأة في عملها وكل شأن يخصها من بعض التيارات.

أعود إلى فكرة الموضوع وأقول، إن النكاح هو تعاقد بين طرفي العقد بلا مدة محددة، فالأصل فيه أنه عقد عمري مدى الحياة، وكثيراً ما نُضحي المرأة فيه بكثير من حقوقها كالدراسة والعمل، وربما حتى جزء من أموالها الخاصة، كأن تسهم في بناء بيت الزوجية ونحوه. ويفترض ألا يقبل مثلاً في هذه المرأة التفسير بأنها أنفقت تبرّعا، كونها لم تشترط الوفاء! والسبب أنها في الحقيقة أنفقت ذلك المال بناء على العقد والصورة الباطنة التي تبطنها بأنه بيت عمرها هي وزوجها، وليس تبرعاً محضاً للزوج!

هذه المرأة التي تركت دراستها أو وظيفتها لأجل الزوج وبيته وأولاده وبعد عشرين أو ثلاثين سنة ماذا نقول لحقها على ذلك الرجل الذي عاشت معه كل حلو ومر، وصبرت وتحملت مشاكله وكانت أهم معين له؟ بعد كل تلك التضحية والتنازل، هل يجوز أن نقول لها مكانك الشارع ولا حق لك بالنفقة بعد طلاقك؟! لا أريد استعراض المسألة بشكل فقهي متخصص، فقد سبق وعرضت شيئاً من ذلك، وهناك عدد من الفقهاء المعاصرين يرى وجوب النفقة على المطلقة في مثل هذه الحالات، واستندوا على القواعد العامة في الشريعة، بالإضافة إلى عموم قوله

تعالى (وأسكنوهن من حيث سكنتم)، على قول عمر -رضي الله عنه- وأبي حنيفة، فهذه المرأة لم تعد قادرة على العمل، وقد تجاوزت سن البدء بالعمل غالباً، بخلاف ما كان يحدث في الأمس، وهذا ما تقتضيه قواعد العدل في الإسلام طالما أن المرأة قد تركت العمل لصالح الزوج وأبنائه.

ولهذا، فإن عدداً من القوانين العربية تعطي المطلقة تعويضاً بالنفقة لمدد متفاوتة حسب الدولة، وفي وثيقة الكويت للقانون العربي الموحد للأحوال الشخصية أعطاهها نفقة لمدة ثلاث سنوات، على أساس أنها في هذه المدة تهيئ نفسها لما بعدها. ولكن فكرة هذا التعويض لا تعالج المسألة التي تحدثت عنها، وهي أن المرأة شاركت في كل خطوة من خطوات نجاح ذلك الرجل ونمو ثروته (الصور تختلف بين حالة وأخرى، ولكن هذا افتراض)، وتركت عملها وربما دراستها لأجله، ولولا تفرغها لصالحه وصالح أبنائه لربما لم يتمكن من النجاح في حياته، فهذا نوع من الشراكة الحقيقية بين الزوجين. هذه الفلسفة هي التي بنى عليها كثير من القوانين الغربية في قوانين الطلاق، وهي صور كثيرة جداً تختلف عن بعضها، وتختلف القوانين أيضاً بين دولة وأخرى، إلا أنها تتفق في الإجمال على أن المرأة أو حتى الرجل كزوجين هما مشاركان لبعضهما في بناء الثروة والأموال وهكذا. ولذلك تطور الفقه القانوني لديهم بالعديد من النماذج العقدية التي تعالج كل حالة فالعلاقة التي تنشأ بين شخصين في حال لم تكن مسجلة رسمياً تتناولها القوانين وتعالجها، وهي في الأصل كانت مستنكرة ويُطلق عليها (Clandestinity)، وهي تشمل علاقة الزواج بدون شهود، وكانوا يلجؤون لها قديماً بسبب منع الكنيسة للطلاق (في الديانة الكاثوليكية المسيحية لا توجد طريقة لافتراق الزوجين إلا استثناء من خلال بطلان العقد مثلاً - Annulment - وهذا نادر)، مما أدى ببعضهم قديماً إلى الزواج السري بلا شهود ولا تسجيل، فاضطروا لتقنين المسؤوليات في مثل هذه العلاقات، مما أدى إلى نشوء ما يسمى (Common-Law Marriage)، وحفظ لحقوق الطرفين المادية، وفي حال كان هناك أطفال، فإن القوانين الغربية تعالج مثل هذه العلاقات حسب شروط وحالات مختلفة (يُسمى هذا المبدأ (Palimony)).

في الغالب أن القوانين الغربية تفرض على الزوجين اقتسام الثروة التي نشأت أثناء علاقتهما، بالإضافة إلى النفقة في حال وجود أبناء يُسمى هذا المبدأ (Alimony)، ولكن تختلف الحالات باختلاف صورها، وفلسفة هذا الاقتسام كما ذكرت هو نية المشاركة السابقة بينهما، إلا أنه يجوز قانوناً الاتفاق بين الزوجين على عدم اقتسام الثروة وتجميد أي مسؤولية مادية في حال وقوع الطلاق، وهذا العقد يُسمى لديهم (No-Fault Divorce Agreement) أو (Prenuptial Agreement)، ومن الناحية الفقهية الإسلامية، فإن الزوجين في حال التشارط المسبق يُقبل كثير من الشروط التي يكون فيها تنازل عن الحقوق، ومن الناحية الفلسفية، فإن الزوجين إذا تشارطاً كانا على بينة من العواقب لأي من تصرفاتهما، مما يجعل الصورة واضحة ويغير كثيراً من الأوصاف المؤثرة في الحكم. ختاماً أقول، هذه المرأة قد تكون أختي أو ابنتي أو أختك وابتنتك، وأعندك أن حق الإنسان في تقرير مصيره يجب أن يُكفل ويُحمى أولاً، كما أن الرجل يجب أن يتحمل مسؤولية قراره عندما يمنع زوجته من العمل أو التعليم!



## مشكلات التعليم .. هل يكمن الحل في التخصيص ؟

المصدر: جريدة المدينة الأحد 28 ربيع ثاني 1437هـ - 7 فبراير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/658541>

### سمر الحيسوني

التعليم غاية أساسية لا بد من توفرها فهي البوابة التي يعبر منها الإنسان للارتقاء فكرياً وثقافياً وسلوكياً واقتصادياً، ولذلك يجاهد الآباء لدفع تكاليف باهظة للمدارس الأهلية والعالمية لرفع المستوى الفكري والعلمي لدى أبنائهم. هنا تسأل لماذا يتحمل الأهالي تكاليف التعليم الأهلي برغم من محدودية دخلهم؟ وفي ظل الوضع الاقتصادي الراهن جاء تصريح وزير التعليم د. أحمد العيسى بأن الوزارة تسعى إلى إشراك القطاع الخاص كشريك استراتيجي، وسوف يتم تدريجياً على ثلاثة

محاور أولاً برفع نسبة المدارس الأهلية ثم تحويل بعض المدارس الحكومية إلى أهلية وثالثاً بالشراكة في تشغيل المدارس. تعلم علم اليقين أن الحمل الذي تتحمله وزارة التعليم حمل ثقيل، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في ضعف التعليم العام، وأن المشكلات والعوائق التي تواجه التعليم حالياً صعبة وتشكل تحدياً يجعل الأمر يتطلب من الوزارة إيجاد الحلول السريعة.

ما كنا نأمله وجود حلول لرفع مستوى التعليم العام إلى مستوى المدارس العالمية، مع توفير المدارس المهيأة لجعل المنظومة التعليمية صحية ومناسبة للطلاب والطالبات وتوفير مجمع مدارس في كل حي لاستيعاب عدد طلاب الحي كما هو معمول به في أغلب الدول المتقدمة. بالإضافة إلى ذلك توفير الكوادر البشرية المؤهلة لتحقيق الهدف الأساسي ألا وهو الخروج بجيل واع مثقف. كل هذه المشاكل لم تُحل وجاء تصريح معالي الوزير معتمداً على فكرة تنوع الدخل الاقتصادي عن طريق تخصيص بعض المدارس الحكومية، كما ذكر في كلمته التي ألقاها خلال منتدى التنافسية الدولي بالرياض.

نتمنى من معالي الوزير التوضيح أكثر بربط الاقتصاد بالتعليم والمتعارف عليه أن التعليم يدخل ضمن الاهتمامات الأساسية للدولة يخصص له ميزانية هائلة كما في المملكة، فميزانية التعليم لا يستهان بها. وعلى الرغم من حصة التعليم الضخمة من ميزانية الدولة يوجد لدينا نقص في عدد المباني. وكذلك لا ننسى هناك عدد ليس بالقليل من طلاب المدارس الحكومية بالكاد يجد أهلهم قوت يومهم. هل تخصيص التعليم سيؤثر على هذه الفئة؟ هل سيزداد عدد الأميين إذا نتج عن هذا القرار تقليص عدد الطلاب في المدارس الحكومية لعدم وجود أماكن متوفرة؟ هل تم دراسة وضع من ليس لديه استطاعة لدفع رسوم المدارس الأهلية على سبيل المثال إعفاؤه من الرسوم بناء على دخل والديه وعدد أفراد الأسرة؟ سؤال أخير:

هل كان من المستحيل دراسة رفع مستوى التعليم العام في المملكة إلى مستوى التعليم العالمي؟ كنت أتمنى أن يكون التعليم العام أقوى من التعليم الأهلي لوقف استغلال أصحاب المدارس الأهلية لأبناء الطلاب وقد وضعوا نصب أعينهم العائد المادي قبل العائد التعليمي. التعليم هو البنية الأساسية لبناء الدول فإذا كانت هشة لا يمكن أن نُعلي عليه بنيناً قوياً.

الإلكترونية  
الاقتصادية  
www.aleqt.com

## خفض ساعات العمل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 29 ربيع ثاني 1437 هـ - 8 فبراير 2016م

[https://www.aleqt.com/2016/02/08/article\\_1028361.html](https://www.aleqt.com/2016/02/08/article_1028361.html)

### علي الجحلي

أرجو أن ينهي قرار مجلس الشورى الجدل المتواصل حول عدد ساعات العمل في الأسبوع الذي طال. أدى ارتفاع ساعات العمل إلى كثير من السلبيات في مجال القوى البشرية في القطاع الخاص، وإلى جدل مستمر سببه عدم تعاون كثير من منظمات القطاع الخاص في ضمان حقوق أقرتها أغلب دول العالم. الغريب أن كثيرا من الشركات اعتبرت تغيير الإجازة من الخميس والجمعة إلى السبت والأحد فرصة ثمينة للاستمرار في سياسة يوم الإجازة الوحيد، دون أن تعوض منسوبها عن ساعات العمل الإضافية التي يمكنها في مكان العمل وهذا سلوك كان لا بد من أن تتعامل معه جهات تنظيم العمل في البلاد دون الحاجة إلى العودة إلى المشرعين. المهم أن دخول مجلس الشورى على الخط سيكون الحافز المهم لضمان مرور التشريع وتطبيقه على كل مكونات القطاع الخاص، وهذا سيؤدي بالتأكيد إلى نتائج إيجابية هي في الغالب لمصلحة الموظفين. الهدف الأهم من هذا التشريع – في رأبي – هو ضمان انضمام أعداد أكبر من المواطنين للعمل في القطاع الخاص. معروف أن أغلب الشركات والمؤسسات التي تلزم موظفيها بساعات عمل أكثر من أربعين ساعة في الأسبوع هي الأقل جاذبية، خصوصاً إذا كانت ساعات العمل تعني أن يبقى الموظف في مكان العمل ستة أيام في الأسبوع. مرد هذه الإشكالية أن المواطن ملزم بأداء مسؤوليات أسرية واجتماعية حتى شخصية، والعمل لستة أيام يحرمه تحقيق مراده. بل إن الأسر التي تعاني هذه الإشكالية تستمر معاناتها سنين طويلة بحكم المواطنة.

عندما يلتزم العامل الأجنبي بالعمل لستة أيام في الأسبوع، هو يفعل ذلك لأنه على قناعة بأن هذه الحالة مؤقتة وسيأتي اليوم الذي يعود فيه إلى بلاده، ويمارس حياته الطبيعية، أما السعودي فلن تصبح الوظيفة بالنسبة إليه مهنة ومكانا ضامنا للمستقبل، ولهذا سيبقى في انتظار الفرصة التي يخرج فيها من موقعه الوظيفي المزعج هذا. أتوقع زيادة كبيرة في نسبة سعودة الأعمال إن تم إقرار هذا التشريع وإلزام جميع الشركات والمؤسسات بتطبيقه لأنه الوسيلة الأهم في استقطاب وإبقاء المواطنين. حال مشابهة تماماً لما يحدث في أغلب دول العالم حيث يطالب المواطنون بساعات عمل أقل، ليضمن الاقتصاد مزيداً من الاستقرار الوظيفي لأبناء البلاد.



## طابور توظيف وهمي!

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 29 ربيع ثاني 1437هـ - 8 فبراير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/658689>

### عبد الله منور الجميلي

زحام وطابور طويل لشباب سعوديين جاءوا من مسافات بعيدة يحملون وُريقات مؤهلاتهم، وقبل ذلك الأمل بالحصول على وظيفة (أي وظيفة) تتقدمهم من مستنقع البطالة. تلك صور نطق به تقرير بُنِّتْهُ صحيفة الرياض يوم الثلاثاء الماضي يسלט الضوء على المعرض الرابع للتوظيف الذي نظّمته الغرفة التجارية الصناعية بأبها.

وبحسب ذلك التقرير فأغلب الشباب رأوا أن ذلك المعرض في العديد من أجنحته إنما جاء لمجرد التسويق لكليات ومعاهد خاصة، ومنهم من أكد أن الكثير من الوظائف لا تتناسب مع مؤهلات المتقدمين، أو أن رواتبها ضعيفة جداً، لا تكفل الحد الأدنى من لقمة العيش!

أراء أولئك الشباب المساكين فيها التأكيد بأن أغلب مشاركات ومؤسسات وشركات القطاع الخاص في معارض التوظيف ليس فيها فرصاً وظيفية حقيقية، بل أجنحتها لمجرد الدعاية أو إثبات الحضور أمام الجهات الرسمية المعنية، هذا إذا عرفنا أنه من المضحك المبكي أن بعض المندوبين الذي يعرضون الوظائف على السعوديين هم من إخواننا الوافدين! وهنا إذا أردنا (مشاركة فاعلة للقطاع الأهلي أو الخاص في توظيف أبناء الوطن) فالخطوة الأولى القضاء على ظاهرة (السعودة الوهمية) التي لجأت إليها بعض الشركات؛ لتحقيق مستويات مقبولة في هذا الميدان تضمن لها أمناً من العقوبة، واستمراراً لإفادتها من خدمات وزارة العمل!

ومعظم تلك الوظائف الوهمية تذهب لأبناء وبنات أقارب وأصدقاء أصحاب الشركات والمؤسسات ليقبضوا منها مكافآت أو رواتب بلا عمل؛ وبالتالي فإن ما تحقق من نسب السعودة قد تكون أرقاماً زائفة، فمعدلات البطالة (فعلية) في ازدياد!

أخيراً للوصول لمحطة سعودة جادة هناك اقتراح بإنشاء (بنك موحد لوظائف القطاع الخاص)، يُربط بـ (هيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة)، وبه تُسجّل الشركات والمؤسسات الوظائف التي تحتاجها، أو ما لديها من شواغر، بعدها يتم توجيه الشباب لها بعد تسليحهم بالدورات اللازمة لطبيعة العمل!



## المعوقون ونقص أنظمة الدعم النفسي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 30 ربيع ثاني 1437 هـ - 9 فبراير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1126973>

### سهام الشارخ

كتبتُ في مقال سابق عن تقدير الذات، وهو الكيفية التي ينظر فيها الإنسان إلى نفسه سلبية كانت أم إيجابية، والنظرة الإيجابية إلى النفس تعني تقدير النفس والقبول بها كما هي على اعتبار أن لكل إنسان نقاط قوة وضعف، بشرط أن يكون التقدير متوازنا فلا يتحول إلى شعور متضخم بالذات.

وإذا كان الإنسان في حالته العادية عرضة للشعور بتدني تقدير النفس، فإن الشخص المصاب بإعاقة ما أقرب إلى الشعور بهذه الحالة نتيجة ما يشكله وضعه الجسدي من صعوبات وتحديات في حياته، والتحدي بالنسبة إليه هو كيف يمكن أن ينظر إلى نفسه على أنه شخص عادي كغيره، وينظر إلى إعاقته على أنها لا تشكل إلا جزءا من حياته فليست هي كل شيء، ويزداد التحدي من جانب آخر مع النظرة النمطية للمعوقين وعنصرية البعض تجاههم، فالمعوق يخاف ألا يتوافق مع متطلبات ومعايير المجتمع التي تركز في الغالب على الشكل والقدرة والتماثل بين الناس، وهذا ما يشعره بأنه أقل ويتسبب له ذلك بضغط نفسي أكبر لأنه يحاول بصعوبة أن يحقق بعضا من تلك المعايير.

تحدثت معي قريبتني التي تعمل في مجال تأهيل المعوقين عن موضوع تقدير الذات بالنسبة للمعوقين وأهمية العمل على مساعدتهم في التعامل مع إعاقاتهم وبناء ثقتهم في أنفسهم، فقد لمست من خلال عملها تدني تقدير هؤلاء المعوقين لذواتهم، وأثر ذلك على حياتهم وعلاقاتهم خصوصا مع نقص أنظمة الدعم النفسي والاجتماعي لهم في معظم المستشفيات والمراكز الطبية خلافا لما هو موجود في البلاد المتقدمة.

الإعاقة بكل أنواعها ودرجاتها سواء أكانت خلقية أم ناتجة عن حوادث أو أمراض تدفع كثيرا من المعوقين خصوصا في مجتمعنا إلى تجنب الناس والازواء الكامل أحيانا لأن العزلة تريحهم من المواقف التي تواجههم نتيجة إعاقاتهم، كما أنها تقلل من حالات لومهم أنفسهم إذا لم يستطيعوا القيام بعمل ما، أو التصرف بالشكل المناسب، والمفترض ألا يترك المعوق يعيش خاضعا لمخاوفه وافتراضاته غير الصحيحة عن نفسه ومظهره، أو متأثرا بمجتمعه الذي قد يساهم بطرق ربما غير مقصودة في إشعاره بالضعف والنقص.

هذه الحالة برأي قريبتني تنطبق أيضا على الأشخاص الذين يصابون بأمراض تحدث تغييرات في شكلهم الخارجي تشعرهم بالحرج وتؤثر في نظرهم لأنفسهم ما ينعكس على حياتهم في البيت والعمل وعلى علاقاتهم الزوجية، وإذا لم يوجد من يعزز ثقتهم بمكانتهم وبأنفسهم، وبمن حولهم فإنهم ينتهون إلى مشكلات نفسية وعاطفية أو عقلية أحيانا.

التعامل مع الآثار النفسية للإعاقات وبعض الأمراض يجدر أن يؤخذ بجدية وعمق عن طريق وضع برامج شاملة تساعد على تنمية ثقة المصابين بأنفسهم، وتوعية من حولهم بطرق التعامل معهم، مع تهيئة بيئات مشجعة تتيح فرص التفاعل بحيث يتبادلون المعلومات والتجارب فيما بينهم.

## أنقذوا المعلم من الطالب!

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 30 ربيع ثاني 1437 هـ - 9 فبراير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/658952>

### فالح الصغير

مطلوب من وزارة التربية والتعليم إصدار قرار تنفيذي يمنع ضرب المعلم، بدلاً من قرارها السابق الذي يمنع ضرب الطلاب! السبب أن الصورة انقلبت، وأصبح الطالب يعتدي على المعلم بالضرب، الأساليب تختلف من طالب إلى آخر، قد يصل إلى أسلحة بيضاء، وغيرها، أو اقتحام المدرسة مثل ما حدث من طالبين من اقتحام إحدى المدارس الابتدائية الحكومية في المدينة المنورة -مؤخرًا- في محاولة منهما للاعتداء على أحد المعلمين؛ بسبب ادعاءات بقيام المعلم بضرب أخيهم الذي يدرس في الصفوف الأولية، حيث كان المعلم «الخمسيني» يراجع حصصه الدراسية مع بداية اليوم الدراسي في غرفة المعلمين، تفاجأ بشخصين يقتحمان الغرفة، وحاولا سحبه سحلاً من الدور الثالث إلى خارج أسوار المدرسة للاعتداء عليه!

إدارة المدرسة سمحت بعد تلك الأحداث المؤلمة للمعلم بالتوجه إلى منزله في منتصف اليوم الدراسي نتيجة تعرّضه لنوبة صحية ألمّت به بسبب الاعتداء، وربما بحاجة ماسة إلى فترة نقاهة في محاولة للتخفيف من الصدمة، عسى أن يحدث ذلك، ويعود إلى طلابه بصحة وحالة نفسية جيدة، تساعد على إكمال دوره بشكل مناسب، وألاً تلاحقة عيون وأصوات الطلاب بالسخرية والاستهزاء!

وضع المعلم تحوّل عن زمان، فكان داخل الفصل له شخصية قوية، لا يمكن لطالب أن يقول كلمة دون إذن، كما يقول المثل «زمان أول تحول».

ألا يوجد في وزارة التربية والتعليم، أو أي جهات أخرى ذات علاقة مراكز بحث ودراسات حول ظاهرة ضرب الطالب للمعلم، ودراسة أسبابها، وطرق علاجها؛ بهدف إنقاذ المعلم من الحالة التي وصل إليها، وأن تعود شخصيته القوية أو إلغاء القرار السابق بمنع ضرب المعلم للطلاب؛ لأن الوضع انقلب بطريقة مؤسفة ومؤلمة؟! \* يقظة:

(السركة ثقافة لدى البعض، إن المشكلات الاجتماعية والسرقات والإجرام بعمومه، لا شك أنها نتيجة للتطورات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، أننا مجتمع يعيش هذه المرحلة، فلا بد من وجود المشكلات بمختلف أنواعها، لكن المصيبة أن هناك بعض الفئات من مجتمعنا، والتي لا تزال تنهل من تراث الماضي الذي كان شائعاً وتطبقه لأنهم يتعاملون مع هذا التراث الذي لا يتناسب مع واقعنا الحاضر كأنه رجولة وشطارة، مثل مصطلحات «خلك ذيب، كل الرجاجيل قبل لا يأكلونك»... وهكذا).

## التوظيف والتقاعد .. حلقة مفرغة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 1 جماد اول 1437 هـ - 10 فبراير 2016م

[https://www.aleqt.com/2016/02/10/article\\_1029006.html](https://www.aleqt.com/2016/02/10/article_1029006.html)

### عبد الحميد العمري

مضت وتمضي الأعوام عام يلي عاما، ولا حل يخرج إلى النور يعالج الأوضاع المعيشية المعقدة التي يواجهها المتقاعدون، ملف تنموي أصاب الجميع بالإعياء بدءا من الأجهزة الحكومية ذات العلاقة، وانتهاء بمجلس الشورى الذي تنتهي نقاشاته حول هذا الملف إلى نقطة عدم الاتفاق، ومن ثم لتأجيل البت فيه! مع التأكيد أن ما أصاب الأجهزة الحكومية ومجلس الشورى من إعياء، لا يصل حتى إلى 1.0 في المائة الإعياء الذي يعانيه المتقاعدون في الوقت الراهن! إلا أن الجديد اللافت للانتباه في ملف المتقاعدين، هو بعض الحلول المقترحة من مجلس الشورى (اللجنة الخاصة بتعديل أنظمة التقاعد المدني والتقاعد العسكري والتأمينات الاجتماعية)، وتحديد ما ورد في توصيتها الثالثة، التي نصت على: زيادة نسبة الاستقطاع من رواتب الموظفين على رأس العمل الآن، وذلك بهدف تغطية بدل غلاء المعيشة الذي سيصرف لهم بعد التقاعد! دع عنك بقية التوصيات القديم منها والجديد طوال الأعوام الماضية، وعبر الدورات المتعاقبة لمجلس الشورى، التي أكدت النتائج المتحققة حتى تاريخه، أن أدناها هو الاصطدام في كل مرة بجدار صلب، لا مجال لتجاوزه تحت مظلة الحلول والنقاشات والمقترحات الراهنة.

لماذا تُلغى الانتباه هذه التوصية (زيادة نسبة الاستقطاع من رواتب الموظفين على رأس العمل الآن)؟ وما الخطورة التي تحملها في مضمونها؟ في البداية لا بد من التذكير بأمر سبق التحذير منه، ولسنا ببعيد عن (ساند)، الذي اقترحت وزارة العمل والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قبل أقل من عامين، وأن "باب" زيادة الاستقطاع من أجور العاملين لأجل معالجة قضايا أخرى لا علاقة لهم بها، "باب" إن فتح فلن يتم إغلاقه بسهولة، وأنه "باب" سيفتح أبوابا أخرى لا يعلم بنهاياتها ولا آثارها أحد من العالمين.

إن ما يزيد من حجم الأزمات والمشاكل والتحديات، أن تقوم الأجهزة المعنية بحلها ومعالجتها باتخاذ قرارات وإجراءات قد تتسم بمعزلتين، المعضلة الأولى: أن تحمل تلك الحلول والإجراءات المقترحة "مهدات" لإيجاد مشاكل وتحديات تنموية أخرى كنا في غنى تام عنها. المعضلة الثانية: أن البحث الدقيق في صلب الحلول والإجراءات المقترحة، سيكشف لك أنها في الأغلب مجرد هروب إلى الأمام من آثار ونتائج تشوه أو قصور أو خلل كامن في أنظمة أو قرارات أو إجراءات سابقة، إما أن تلك قديمة جدا لم تلب متطلبات الوقت الراهن، وإما أنها سابقة بزم من قريب إلا أنها مصابة بالمعضلة الأولى المشار إليها قبل هذا الفقرة.

إن النقاط صورة شاملة لما نحن جميعا بمواجهته من تحديات جسيمة في هذا الشأن، من شأنه أن يكشف كثيرا مما خفي على الأجهزة الحكومية ذات العلاقة ومجلس الشورى، أستعرضها فيما يلي باختصار شديد. أولا: معلوم أن المتقاعدين في الوقت الراهن المقدر عددهم بنهاية 2015 بنحو 1.02 مليون متقاعد (التقاعد، التأمينات)، عاصروا أثناء فترة عملهم ظروفًا معيشية أقل تحديا مما هو في الوقت الراهن خاصة الأقدمين منهم، وأنهم استطاعوا التوظيف في سن مبكرة، منحهم فرصا كبيرة للعمل أطول فترة ممكنة من العمر الوظيفي.

ثانيا: إنهم على الرغم من كل تلك الظروف المواتية (وفقا لتقرير جمعية المتقاعدين الذي تم استعراضه أخيرا أمام مجلس الشورى) انتهى مآل نحو 70 في المائة من المتقاعدين لتقاضى معاشات تقاعدية لا تزيد على ألفي ريال شهريا، وإلى أن نحو 44 في المائة منهم لا يمتلك مسكنا.

ثالثا: إن أعداد العمالة الوطنية في سوق العمل المحلية قبل عقدين، كان لا يتجاوز سقف الـ 1.0 مليون عامل سعودي، ولم تكن أعداد المتقاعدين آنذاك سقف الـ 400 ألف متقاعد! لا شك أن ظروفهم المعيشية في تلك المرحلة كانت أفضل من المرحلة الراهنة، فيما نقف جميعا في الوقت الراهن أمام وجود ما يناهز الـ 3.0 ملايين عامل من المواطنين والمواطنات في سوق العمل (حكومة، خاص)، وأمام أعلى من 1.0 مليون متقاعد، كل من الفئتين لديه تحدياته التنموية والمعيشية، التي تعد أكبر بكثير مما عاصره من سبقهم.

رابعا: اتسم توظيف العمالة الوطنية خلال الفترة الزمنية الأخيرة بعدد من التحديات التنموية، منها: (1) تأخر سن التوظيف، ما يعني تقلص الفترة الزمنية للعمل. (2) تدني مستويات الأجور الشهرية (بلغت نسبة العاملين في القطاع الخاص بأجور أدنى من ثلاثة آلاف ريال شهريا نحو 55 في المائة من الإجمالي)، وفي الوقت ذاته يعاصرون مستويات أعلى من التضخم مقارنة بمن سبقوهم، عدا التضخم الأكبر في أسعار الأراضي والمساكن بصورة أوصلت مضاعفات تملكها إلى أعلى من 30 عاما نسبة إلى مستويات أجورهم الراهنة، وهي الفترة الزمنية المستعصي تحققها بالنسبة للكثير منهم أمام تأخر سن التوظيف، دع عنك انخفاض مستويات الأجور. (3) إن أغلب العاملين المواطنين في الوقت الراهن يتحملون أعباء سداد أقساط قروض مصرفية أعلى ممن سبقوهم، ففي الوقت الذي كانت لا تتجاوز تلك القروض سقف 45 مليار ريال قبل عقدين من الزمن، تجد أنها وصلت بنهاية العام الماضي إلى نحو 438 مليار ريال (عشرة أضعاف)، وإذا تم إضافة قروض الظل المصرفي (شركات التقسيط) فسيرتفع حجم تلك القروض إلى 767.2 مليار ريال (17 ضعفا).

خامسا: إذا كانت التحديات المعيشية الراهنة التي يواجهها المتقاعدون على القدر المعلن عنه أخيرا من الصعوبة (70 في المائة منهم معاشاتهم أدنى من ألفي ريال شهريا، ونحو 44 في المائة منهم لا يمتلكون مساكنهم)، وهم الذين عاصروا ظروفًا معيشية أقل تحديا من الوقت الراهن أثناء فترة عملهم، بل عاصروا فرصا أفضل على مستوى خيارات التوظيف، فما بالنا في الوقت الراهن مع العمالة الوطنية بأعدادها الراهنة، ذات المستويات الأدنى من حيث الأجور الشهرية، والفرص الوظيفية الأقل إضافة إلى العمر الوظيفي الأقصر من حيث التوظيف، والأعباء المالية الأكبر من حيث ارتفاع القروض على كاهلها إضافة إلى تآكل القوة الشرائية لدخلها نتيجة التضخم (تحديدا تضخم أسعار الأراضي والمساكن)؟ الملف التنموي هنا أكبر بكثير من مجرد كونه ملفا يتعلق بشريحة المتقاعدين، والحلول اللازمة لمواجهته أكبر أيضا من التوصيات المحدودة النظرة التي طرحها مجلس الشورى أخيرا، فلا بد من أخذه على محمل أكبر وأوسع وأعمق، والابتعاد كل البعد عن أي مقترحات للحل قد تأتي بمزيد من التحديات والأعباء التنموية، وهو ما سيمتد النقاش حوله في المقال القادم بمشيئة الله تعالى. والله ولي التوفيق.



## سجل الأسرة أمان الحزم

المصدر: جريدة الحياة الإربعاء 1 جماد الأول 1437هـ - 10 فبراير 2016م

<http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/13882470>

### تغريد الطاسان

في عصر مملكة العزم والحزم، خطت هذه الدولة العصرية قفزاتٍ لا خطوات نحو الأمام، تجتاز قمةً، وتمخر عباب الأفق.

ولا شك في أن الخطوات السريعة والواضحة لتغيير وتحديث وتطوير القوانين والأنظمة التي تعوق وصول المرأة والطفل إلى حقوقهما كانت من أهم المسارات التي أخذت ملامح التحديث والتغيير، تظهر فيها بشكل واضح أخيراً بعد معاناة طويلة من التعقيدات والبيروقراطيات التقليدية.

وأخر سمات الفرج كان في الـ25 من تشرين الثاني (يناير) الماضي، بعدما سمح باستخراج سجلات للأمهات السعوديات المطلقات والأرامل، في قرار رققت له قلوب النساء فرحاً؛ لآثاره الاجتماعية والنفسية العظيمة في تخفيف معاناة الآلاف منهن، خصوصاً من كتبت عليها شقاء مراجعة المحاكم، أو المدارس، أو الجامعات، أو البنوك، أو أي جهة قد تحتاجها بعدما تحملت مسؤولية أبناء حُرِّموا من آباءهم؛ بسبب الطلاق أو الوفاة، أو غيرها من الأسباب.

إن الآثار الاجتماعية والنفسية لهذه الخطوة ستكون واضحة جداً في كل مجالات الحياة المجتمعية، وأولها - بحسب اعتقادي - تخفيف الضغط على محاكم الأحوال الشخصية، التي تكدست داخل أروقتها آلاف القضايا المرفوعة من أمهات على آباء اتخذوا من مركزية أو فردية موافقتهم على أمور كثيرة تخص أبناءهم، وسيلة انتقام رخيصة من الأم، حتى وإن كان ليس لهم حضور في حياتهم، ما كان له أثر كبير في تعطيل قضايا أكثر أهمية في حياة تلك الأم، أو أولئك الأبناء، أو

تلتم البنات القاصرات الضعيفات، لذا سيكون لاستخراج هذا السجل الفضل بعد الله في أن تجد هذه القضايا مساحة من الوقت أكبر وأسرع للنظر فيها.

ليس ذلك فحسب، بل إن هذا القرار أفرز العديد من الإيجابيات النفسية بمنح الأم الطمأنينة والثقة والأمان بديلاً عن المعاناة والإحراج وشعور الخوف الذي كان يعتريها عندما تحتاج لإثبات أمومتها وهي تتسول شهادة معرف قريب أو بعيد، وفي الوقت نفسه ستكفي هذه البطاقة الأم شر - بعض - من امتهن مهنة المعرف أو المعقب قريباً كان أم غريباً؛ ليصطاد في ماء احتياجها له بطعم غالٍ من المال.

كما أن هذا السجل سيمنح للأم وأبنائها أريحية ومرونة في استخراج بطاقات خروج الجامعة، أو فتح حسابات في البنوك في زمن قياسي، مقارنة بطول الوقت الذي كانوا يحتاجونه عندما كان الأب وحده من بيده الأمر.

أومن بالإيجابيات العديدة لسجل الأسرة، لكننا سنعجز عن حصرها، لعظيم ما سيقدم، وعلى رغم ذلك تبقى هناك رغبة من سلبيات قد تواجه قوة القرار أو آلية تنفيذه، أبرزها: هل سيكون صيته أكبر من فعاليته؛ كما حدث في بداية السماح بإصدار البطاقة المدنية للنساء، ما جعلنا نضطر للعودة بشكل أو آخر إلى ولي الأمر في صغير الأمور وكبيرها؟ وهل سيكون غياب صورة الأم عن السجل باباً من أبواب التلاعب أو التحايل كما حدث ويحدث في بطاقة العائلة؛ من استغلال معدومي الضمير لاسم الزوجة أو الابنة في أمور نصّب؛ تُسرق فيها أموالهن، وتُستغل أسماؤهن بما لا يليق، وهن آخر من يعلم؟

بيد أنه وعلى رغم هذه المخاوف، إلا أننا على يقين - في ظل مرحلة التحول الوطني التي تقودها قيادات شابة تتوجهها حكمة سلمان الوطن وقائد نهضة أمة بدأت تغيير ملامح الحاضر وآفاق المستقبل - بأن هناك مطبات اعتيادية في كل طريق، وربما نجد إشارات توقف إجباري، لكن قادة المرحلة وشعباً طموحاً تواقاً للغد سيجعلون لفعالية هذه الخطوة شأناً وحضوراً يتجاوز صورة امرأة في بطاقة، أو رقماً من عشر خانات في شاشة أو نظام إلكتروني خدمي.



## تخفيض ساعات العمل.. تعطيل للاقتصاد وارتفاع في الأسعار

المصدر: جريدة الرياض الخميس 2 جماد اول 1437هـ - 11 فبراير 2016م  
<http://www.alriyadh.com/1127708>

### طلعت بن زكي حافظ

رغم تباين وجهات نظر أعضاء مجلس الشورى بين (مؤيد ومعارض)، حيال قرار تخفيض ساعات العمل في القطاع الخاص إلى أربعين ساعة أسبوعياً، ومنح العاملين بالقطاع يومي إجازة، إلا أن المجلس تمسك بقراره السابق بالتخفيض، من منطلق أن هذا التخفيض، سينعكس بشكل إيجابي على توطين الوظائف والسعودة، وبالذات في حال تزامن تطبيق القرار مع رفع الحد الأدنى للأجور إلى ستة آلاف ريال.

مؤيدو قرار تخفيض ساعات العمل، يرون أن ذلك سيسهم بفاعلية في القضاء على أحد أهم وأبرز أسباب عزوف الشباب من الجنسين عن العمل في القطاع الخاص، المتمثل في طول ساعات العمل، ما سينتج عنه تحوّل بيئة سوق العمل المحلي، من بيئة طاردة إلى بيئة جاذبة لعمل المواطنين والمواطنات، وبالذات للمواطنات، حيث قد طالب أحد أعضاء المجلس، بأن لا تتجاوز ساعات عمل المرأة العاملة في القطاع الخاص ست ساعات يومياً.

وفي المقابل يرى عدد من الأعضاء المعارضين للقرار، أن تخفيض ساعات العمل، سيعرض للاقتصاد والإنتاجية، وسيزيد من الأخطار الاجتماعية والأمنية، بسبب أنه سيدفع بالعمالة الوافدة إلى القيام بأعمال أخرى خلال يومي الإجازة.

برأيي أن تمسك مجلس الشورى بقرار تخفيض ساعات العمل بالقطاع الخاص، ومنح العاملين بالقطاع يومي إجازة، مدعاة واضحة لتعطيل الاقتصاد وحركة الانتاج في القطاع الخاص، بما في ذلك تعطيل لطاقت الشباب، وبالذات في مجتمع مثل المجتمع السعودي، الذي تغلب على تركيبته الديموغرافية فئة الشباب. إضافة إلى أن مثل هذا القرار سيعيق من جهود الحكومة الرامية إلى توطين الوظائف وزيادة نسب السعودة بالقطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، باعتبار أن القطاع الخاص لن يكون متحمساً لتوظيف العمالة الوطنية بسبب ارتفاع تكاليف التشغيل في عمومها نتيجة لهذا القرار، والتي قدرت بنحو 37 مليار ريال فقط للعمالة الوافدة، نتيجة لدفع أجور ساعات عمل إضافية وأجر يوم كامل في الأسبوع،

إذ يتوقع لهذا القرار أن يتيح للعمالة الوافدة الحصول على أجور إضافية (بالزيادة) تقدر بنحو 30 في المئة عن عقود العمل الحالية، بسبب تغطية النقص في ساعات العمل من جهة ومنح يومي إجازة في الأسبوع من جهة أخرى، وبالذات لبعض المهن والأنشطة التي تستدعي نوعية وطبيعة العمل بها، العمل على مدار الساعة وخلال جميع أيام الأسبوع، مثل نشاط الصيدليات، ونشاط محطات الوقود وغيرها من الأنشطة.

ويتوقع لهذا القرار أيضاً، أن يزيد من أعداد العاملة الوافدة لسد العجز الناتج عن تخفيض ساعات العمل ومنح يومي إجازة، وبالذات للمهن والأنشطة، التي لا يقبل على العمل فيها السعوديون، مما سيعيق من جهود السعودية. أخيراً وليس آخراً، إن تخفيض ساعات العمل ومنح العاملين بالقطاع الخاص يومي إجازة، سينعكس سلباً على أسعار السلع والخدمات، التي من المتوقع لها أن تشهد ارتفاعاً بسبب ارتفاع تكاليف التشغيل وتكاليف الإنتاج بالقطاع الخاص. أخلص القول، أن تمسك مجلس الشورى بقرار تغيير ساعات العمل والاجازة الأسبوعية للعاملين بالقطاع الخاص، سيضر بالاقتصاد الوطني، وسوف يتسبب في ارتفاع أسعار السلع والخدمات، ولربما سيزيد من معدلات البطالة بين السعوديين من الجنسين.

برأيي أن المجتمع السعودي يمر بفترة اقتصادية مختلفة مقارنة بسابقاتها في ظل الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، والتي تتطلب حشد الهمم وبذل المزيد من الجهود الرامية إلى الارتقاء بأداء الاقتصاد الوطني والرفع من إنتاجيته، وليس على العكس من ذلك البحث عن السبل واتخاذ القرارات التي تُبطل من تلك الجهود.



## عزاء المعاقين

المصدر: جريدة الوطن الخميس 2 جماد اول 1437هـ - 11 فبراير 2016م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=29571>

## صالح الحمادي

قمة التناقض في مقالي هذا، فبين السعادة الغامرة تنبثق جراح الحسرة، وبين التعاون والتكافل تنداح مسافة الألم تحت وفوق السطور.

الملتقى الخامس لتوظيف المعاقين والمعاقات يكشف الوجه المؤلم لجزء من حياتنا الاجتماعية، فعندما انتهينا من تجديد أشعة شمس الثلاثاء الماضي بدأ الباحثون عن بصيص الأمل يتوافدون على مقر جمعية الأطفال المعوقين (مركز عسير) يحملون ملفاتهم "علاقي أخضر"، وبدأت الاحتفالية الشكلية - تكررت من قبل 4 مرات وكررت الغرفة التجارية المشهد في فندق فاخر 5 نجوم - أتينا للجمعية نلبس الثياب الفاخرة بالعطور الباريسية وبطون ممتلئة، وأتى المعاقون بثياب رثة وبطون خاوية وجيوب خالية ومؤهلات دراسية عالية وإمكانيات تقنية وذهنية صافية وملفات خضراء، واكتمل المشهد التراجيدي بقدم ممثل الشركات يحملون كلاماً كثيراً ووعوداً عرقوبية تلون الهواء وتبلط البحر.

مشاعر السعادة ازدادت بحضور مسؤولي التعليم ومكتب العمل، وصندوق الموارد البشرية وحرصهم على نجاح الملتقى وتحقيق أهدافه، وفي الجانب الآخر قرأت وجوه فئة غالية من مجتمعنا فندمت على وسائد ريش النعام، وحزنت على غياب الجهات الفاعلة وتصفح بعض القصص فشعرت بالإحباط.

شاب قادم من الحد الجنوبي منتقلاً من قريته الصغيرة إلى الربوعة مروراً بمنفذ علب ثم ظهران الجنوب ثم خميس مشيط برصيد 40 ريالاً، ينتقل بين الحاجة والفراغ والجدة -عليكم الحساب- وشباب جامعيون مؤهلون وأصحاب خبرات وطموحات أتوا يبحثون عن الضوء الخافت في نهاية سرداب "ملتقانا"! تعبوا يمنون الأسئلة بالإجابة، وتعبوا ينتظرون شروق شمس حياتهم، حفيت أقدامهم بين شركات تفكر في "نطاقات" وجمود بشري وتجاهل إنساني. مشاعري متناقضة وحجم السعادة تاه في دهاليز الألم والحسرة على هم مطروح على طاولة المجتمع.

## علاقة "نزاهة" بالأجهزة الرقابية الأخرى

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 2 جماد اول 1437 هـ - 11 فبراير 2016م

[https://www.aleqt.com/2016/02/11/article\\_1029281.html](https://www.aleqt.com/2016/02/11/article_1029281.html)

### كلمة الاقتصادية

لا جدال حول أهمية تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في مؤسسة صغيرة كانت أم كبيرة، على مستوى الاقتصاد الجزئي أو الكلي، ولهذا أقرت المملكة استراتيجية وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد عام 1428 هـ ثم أنشئت هيئة وطنية لهذا الغرض عام 1432 هـ، وقد انطلقت أعمال الهيئة منذ نشأتها وبدأت تمارس مهامها التي أخذت طابعاً رقابياً في مجملها، لكن الدور الرقابي هذا تتم ممارسته من جهات كثيرة، منها على سبيل المثال ديوان الرقابة العامة، وهيئة الرقابة والتحقيق، وهذه الهيئات تمارس أعمالها منذ عدة عقود. فعندما أنشئت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد كانت هذه الهيئات الرقابية وغيرها كثير مستقرة وتعمل وفق أنظمتها ومسؤولياتها المتعارف عليها، ولما جاء إنشاء الهيئة الوطنية الجديدة جاء دون أن يصح وضع هذه الأجهزة الرقابية ودون أن يحدد العلاقات المتباينة والدقيقة بين كل هذه المؤسسات. ثم تم إدخال مشروع وحدات المراجعة الداخلية والتي بدورها أصبحت تمارس دوراً رقابياً من داخل المؤسسات الحكومية جنب إلى جنب إدارة المتابعة وإدارة الجودة، ومع الدور الذي يقوم به المراقب المالي. فأصبحت الجهات الحكومية تعيش وسط دوامة من الجهات والأنظمة الرقابية التي تزدهم عند الأبواب، وبدأ النقاش يعلو: من يدخل أولاً ومن له حق الخروج أخيراً. لا أحد اليوم ينكر هذا الازدحام الرقابي في مؤسساتنا الحكومية، ولا أحد ينكر أن فاتورة الرقابة بعد كل هذا التضخيم قد أصبحت أكبر مما يمكن تحمله، وأن الرقابة إذا تجاوزت تكلفتها حدود الخسائر الناتجة عن الفساد فقد فقدت الرقابة قيمتها تماماً، ولعلنا اليوم قد وصلنا إلى هذه المرحلة تماماً ونحتاج إلى إعادة قراءة الملف الرقابي كله من جديد وترتيب أوقافه وملفاته.

لكن المعضلة الأساس أن قرار إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لم يتضمن إعادة تشكيل النظام الرقابي في المملكة، ولهذا تداخلت الصلاحيات بشكل لافت وصل حتى الصراع الذي تناقلته وسائل الإعلام، كما أن الأدوات الرقابية المستخدمة لتنفيذ العمليات الرقابية متقاربة إلى حد بعيد، ولهذا فإنه يصعب القول إن ما لم يتم اكتشافه عن طريق مؤسسة رقابية سيكتشف عن طريق مؤسسة أخرى، ذلك أن الإجراءات واحدة وبالتالي ستكون النتائج واحدة، ومن يكتشف ثغرة نظامية تمكنه من العبور بفساده من أمام إجراءات مؤسسة رقابية فإنها أيضاً كافية لمروره من باقي المؤسسات. ولذلك فمن غير المدهش أن يتحول العمل الرقابي بين المؤسسات من تكامل إلى صراع، فالجميع يود أن يبدأ بإجراءاته أولاً، ذلك إن البدء ثانياً يخفض بشكل جوهري من قيمة الفعل الرقابي وبالتالي قيمة المؤسسة الرقابية ككل.

لا مفر إذا من إعادة النظر في نظام الرقابة في المملكة، لا بد من وضوح في صلاحيات كل جهة وطريقة التواصل والتكامل بين الجهات. لا بد أن تعرف كل مؤسسة رقابية دورها ومتى تبدأ عملياتها ومتى تنتهي، وكيف تستفيد كل جهة من تقارير الجهة الأخرى، حيث لا نكرر الإجراءات نفسه مرتين وهو ما يكلفنا الضعف ولا يحقق لنا إضافة في الناتج الرقابي. لا بد من تطوير نماذج إدارة المخاطر على العمل الحكومي، وأن تجد كل جهة دورها في منظومة إدارة المخاطر هذه أو أن تمارس أعمالها من خلالها.

## حقوق الإنسان في العالم



## التقى مسؤولين في أستراليا .. مدني:

### مكافحة العنف والتعصب بالتعددية الثقافية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 28 ربيع ثاني 1437هـ - 8 فبراير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160205/Con20160205822870.htm>

واس (جدة)

شدد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إياد بن أمين مدني، خلال لقاءاته مع عدد من المسؤولين في أستراليا، على أهمية التعددية الثقافية في مكافحة العنف وخطاب التعصب.

والتقى في العاصمة كانبيرا، أمس الأول، رئيس الوزراء مالكوم تيرنبول الذي أوضح أن بلاده ملتزمة بالحفاظ على التعددية الثقافية، وأنها أثبتت نجاحها في ذلك.

وأكد الأمين العام على أهمية أستراليا لمنظمة التعاون الإسلامي، عاذا إياها مثالا طيبا لتطبيق التعددية الثقافية، متطلعا إلى العمل معها بشأن بناء القدرات، والمساعدات الإنسانية، ومعالجة القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

كما التقى مدني وزير العدل مايكل كيبيان، وهو أيضا وزير مساعد لرئيس الوزراء بشأن مكافحة الإرهاب وعضو في البرلمان، وذلك في مقر البرلمان الأسترالي، وتبادلا وجهات النظر حيال سبل مكافحة التطرف ومحاربة الجماعات الإرهابية مثل داعش.

وأكد مدني أن الإجراءات الأمنية والعسكرية لا تكفي وحدها، بل هناك حاجة إلى النظر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبذل جهود في بناء المؤسسات، وإعطاء الأمل للشباب، وتحقيق التنمية.

كما التقى السيناتور كونسيتا فييرافانتي وبلز الوزيرة المساعدة لشؤون التعددية الثقافية، التي أوضحت الأساس الذي تركز عليه التعددية الثقافية في أستراليا ألا وهو الاحترام المتبادل واعتزاز الجميع بثقافته، في حين أثري كل ذلك بالعديد من الإجراءات.

وخلال اللقاء مع الحاكم العام للكومنولث الأسترالي، السير بيتر كوسجوروف، ناقش الجانبان التماسك الاجتماعي والقضايا الإقليمية.

وفي كانبيرا، أقام السفير الإندونيسي، نجيب رفعت كيسوما وهو أيضا رئيس مجموعة رؤساء بعثات الدول الإسلامية لدى أستراليا، حفل استقبال لأمين المنظمة تم فيه تبادل الرؤى مع السفراء ورؤساء البعثات حول مختلف القضايا التي تهم المسلمين في أستراليا.

وخلال لقائه في وقت سابق في ملبورن مع وزير شؤون التعددية الثقافية في ولاية فيكتوريا روبين سكوت، أشاد مدني بإيمان أستراليا بالتعددية الثقافية ودعمها لها.

واتفق الطرفان على أنه لكي نواجه الخطاب المتطرف، فإن هناك حاجة لخطاب بديل مع توفر فهم أفضل للخطاب المتبع لتجنيد المتطرفين.

وزار الأمين العام، أثناء إقامته في ملبورن، المتحف الإسلامي في أستراليا، وكان في استقباله والوفد المرافق له أحمد فاهور مبعوث أستراليا الخاص إلى منظمة التعاون الإسلامي مدير المتحف، الذي رافقهم في جولة داخل المتحف.

## شملت صوراً وأفلاماً عن التعذيب المنهج الذي يتعرض له نشطاء حركات التحرر للشعوب غير الفارسية الأمم المتحدة تتلقى تقارير موثقة عن جرائم النظام الإيراني

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 30 ربيع ثاني 1437هـ - 9 فبراير 2016م  
<http://www.alriyadh.com/1127128>

جنيف - واس

التقى مقرر الأمم المتحدة الخاص بمناهضة التعذيب والمعاملة السيئة خوان مانديز في جنيف أمس، المنسق العام للحملة العالمية ضد إرهاب النظام الإيراني فيصل فولاذ والمدير التنفيذي للمنظمة الأحوازية للدفاع عن حقوق الإنسان سعيد حميدان.

الحرس الثوري دعم جرائم التعذيب في سورية والعراق واليمن وعرض المدير التنفيذي للمنظمة الأحوازية للدفاع عن حقوق الإنسان خلال اللقاء تقارير شملت وثائق وصوراً وأفلاماً عن التعذيب المنهج الذي يمارسه النظام الإيراني ضد نشطاء ومناضلي حركات التحرر للشعوب غير الفارسية. كما عرض تقريراً عن دور القوات الأمنية الإيرانية في ممارسة أشنع التعذيب الجسدي والنفسي على أسرى الشعوب غير الفارسية لزرع الرعب والخوف في نفوس النشطاء والمناضلين من الشعوب الذين يطالبون بحقوقهم المشروعة. وقدم حميدان شرحاً عن أوضاع حقوق الإنسان المتردية في إيران وأوضاع المعتقلين والسجون والتعذيب وما يتعرضون له من تعذيب وحشي في السجون.

من جانبه قدم المنسق العام للحملة العالمية ضد إرهاب النظام الإيراني فيصل فولاذ شرحاً عن الحالات التصاعدية من الإعدامات التي يقوم بها النظام الإيراني وممارسة التعذيب الجسدي والنفسي المدروس والمبرمج لنزع الاعتراف من المعتقلين.

31 وطلب فولاذ دعم مقرر الأمم المتحدة الخاص بمناهضة التعذيب والمعاملة السيئة طلب عقد جلسة خاصة بالدورة المقبلة لمجلس حقوق الإنسان التي ستعقد الشهر الجاري بجنيف عن إيران، وإجبار النظام الإيراني على السماح للمقرر الخاص المعني بإيران بدخول البلاد والقيام بدوره الأممي وولايته، وإنشاء لجنة تقصي حقائق للتحقيق في الانتهاكات المبلغ عنها، بتكليف من الأمم المتحدة والضغط على حكومة النظام الإيراني لمنح المقرر الخاصين المعنيين بالإعدام والتجمع السلمي والتعذيب حق زيارة إيران، بما يمكنهما من تنفيذ الالتزامات المنوطة بهما". كما طالب بالسماح لممثلي منظمات حقوق الإنسان المستقلة العالمية بدخول طهران دون عوائق لدراسة حالة حقوق الإنسان وتوفير سبل إنصاف وتعويض الضحايا.

وتم تقديم طلب عاجل للمقرر الخاص للتدخل وإيقاف تنفيذ قائمة كبيرة من الإعدامات في الفترة القريبة القادمة لمجموعة من الدعاة والمشايخ الأكراد من (أهل السنة) بعد تعرضهم للتعذيب الشديد وانتزاع اعترافات كاذبة منهم. وقدم فولاذ نبذة عن دور النظام الإيراني وحرسه الثوري في دعم نظام بشار الأسد ودوره في حماية النظام السوري والتستر على جرائمه خاصة التعذيب المنهج ضد النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان بسورية، وكذلك الحال في العراق واليمن ودعم النظام الإيراني وتستره على المليشيات في العراق واليمن. وتم الاتفاق على استمرارية التعاون المباشر بين الجانبين والتنسيق وتبادل المعلومات.

## • المنظمة: المناقشات جارية حول الحلول المحتملة لهذه القضية الدول النامية تنتقد وثيقة • الصحة العالمية“ بسبب نقص الأدوية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 2 جماد اول 1437 هـ - 11 فبراير 2016م  
[https://www.aleqt.com/2016/02/11/article\\_1029328.html](https://www.aleqt.com/2016/02/11/article_1029328.html)

ماجد الجميل من جنيف  
انتقدت الدول النامية وثيقة مقدمة من منظمة الصحة العالمية حول نقص الأدوية، مطالبين خلال اجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، الذي اختتم أعماله في جنيف أمس بوضع نظام دولي مستديم يُيسر حصول الدول النامية على الأدوية.  
وأكد المجتمعون أن هناك نقصاً متزايداً في الأدوية عالمياً، ولاسيما في البلدان النامية، مبينين أن المناقشات ستبقى جارية حول الحلول المحتملة لهذه القضية.  
ووضعوا بنداً في جدول الأعمال يشير إلى أن النقاش قد ترك مفتوحاً، وسيحال إلى الاجتماع المقبل للجمعية العامة للمنظمة في أيار (مايو). وبحث أعضاء المجلس تقرير الأمانة العامة للمنظمة حول معالجة النقص العالمي في الأدوية، والسلامة، وإمكانية الحصول على الأدوية الرخيصة للأطفال، فضلاً عن مشروع قرار اقترحه الصين وإيطاليا، وباكستان، وتايلند وجنوب إفريقيا لتسهيل حصول الدول النامية للأدوية، سيقدم إلى جمعية الصحة العالمية في أيار (مايو).  
وأكد عديد من البلدان بما فيها الدول المتقدمة أن نقص الأدوية الأساسية موجود الآن على نطاق واسع، وأن حدة النقص في تزايد، ولا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ودعت أغلب دول المنظمة إلى دعم الدول الأعضاء في تنمية قدراتها في الحصول على الأدوية، وإنشاء نظم مستدامة لتتبع وجمع وتقاسم المعلومات، واعتماد معايير دولية ثابتة تتعلق بالمشتريات الطبية، وتشكيل سوق دولية للأدوية الأساسية، ودعم وتعزيز الإنتاج المحلي للأدوية.  
وقالت الأرجنتين إنها تشعر بالقلق إزاء الضغط الذي يمارس من قبل بعض المنتجين الذين يحتكرون براءات الاختراع كمبرر في عدم استخدامهم قواعد السوق الحرة، وفرض أسعار عالية جداً في استخدام تقنيات متطورة للغاية، ما يضع صحة السكان والنظم الصحية في خطر. وأفادت الهند بأن أسباب نقص الأدوية متعددة وتختلف بين المناطق، ومطلوب اهتمام كاف من جانب منظمة الصحة لمعالجة قضايا التصنيع المحلي، والسوق، والعوائق المتعلقة بالسوق وغير المتعلقة بها، والقضايا التنظيمية، وسلاسل التوريد، مضيفة أن دور القطاع العام في ضمان إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية واللقاحات تحتاج أيضاً إلى مزيد من الاستكشاف والدعم.  
وأكدت أن برنامج منظمة الصحة العالمية المقترح حول العقاقير، خاصة عندما تكون هناك كمية محدودة من المكونات الصيدلانية الفعالة، تحتاج إلى إعادة نظر، موضحة أن نقص هذه المكونات غالباً ما يسفر عن النقص في الأدوية والمنتجات النهائية.  
وقال ممثل زيمبابوي إن الوثيقة المقدمة من أمانة منظمة الصحة العالمية تُقوض دور الأدوية المُستنسخة، والأثر الذي تلعبه ولا تزال في إنقاذ الأرواح، مضيفاً أن الوثيقة لا تعالج الإنتاج المحلي أو الإقليمي للدول النامية من الأدوية.  
وأكد أن الغموض في مصطلحات الوثيقة يجب أن يُعاد النظر فيه، داعياً المنظمة أن ترتقي بدورها في دعم هذا الإنتاج من جانبها، أكدت ماري - بول كيني مساعد مدير عام منظمة الصحة، أن النقص في الأدوية مشكلة صحية عالمية تؤثر في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، فضلاً عن البلدان ذات الدخل المرتفع، وأن أدوية الأطفال غالباً ما تواجه النقص. وقالت إن هناك أسباباً كثيرة لهذا، منها مشكلات التصنيع ومشكلات أنظمة التوريد والشراء المجرراً للأدوية.  
وأضافت كيني، أنه سيتم إضافة المعلومات التي تم جمعها خلال الاجتماع، وعديد من العناصر التي طلبتها الدول النامية إلى تقرير الأمانة لجمعية الصحة العالمية الذي ستتم مناقشته في أيار (مايو) المقبل. ورداً على سؤال لـ «الاقتصادية»،

حول الأسباب الرئيسية للنقص ونفاد المخزون قال رويت مالبايني، ممثل منظمة أطباء بلا حدود في جنيف إن الأسباب تشمل صعوبات في الإنتاج، فضلاً عن مشكلات تتعلق بالجودة، ووجود عدد غير كاف من المنتجين بسبب عدم كفاية الأسواق، أو حواجز الملكية الفكرية، أو قرارات الشركات بالتوقف عن الإنتاج. وأضاف أنه عندما يواجه الناس نفاداً في المخزون أو نقصاً في الأدوية، فهم يضطرون إلى شراء الأدوية من القطاع الخاص بأسعار أعلى، أو ينتهون ببساطة دون الأدوية التي يحتاجون إليها. وطالب الدول المتقدمة أن تستخدم حقوق الملكية الفكرية بمرونة بهدف اتخاذ الإجراءات التي يمكن أن تخفف من وطأة نقص الأدوية.



## كاريكاتير



الرياض  
@abdulaziz\_rabea  
www.alriyadh.com

الرياض  
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاحد  
28 ربيع ثاني 1437 هـ - 7  
فبراير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1126482>



الرياض

المصدر: جريدة المدينة الاحد  
28 ربيع ثاني 1437 هـ - 7  
فبراير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/658602>



الإلكترونية  
**الاقتصادية**  
 www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية  
 الاثنين 29 ربيع ثاني 1437 هـ -  
 8 فبراير 2016م

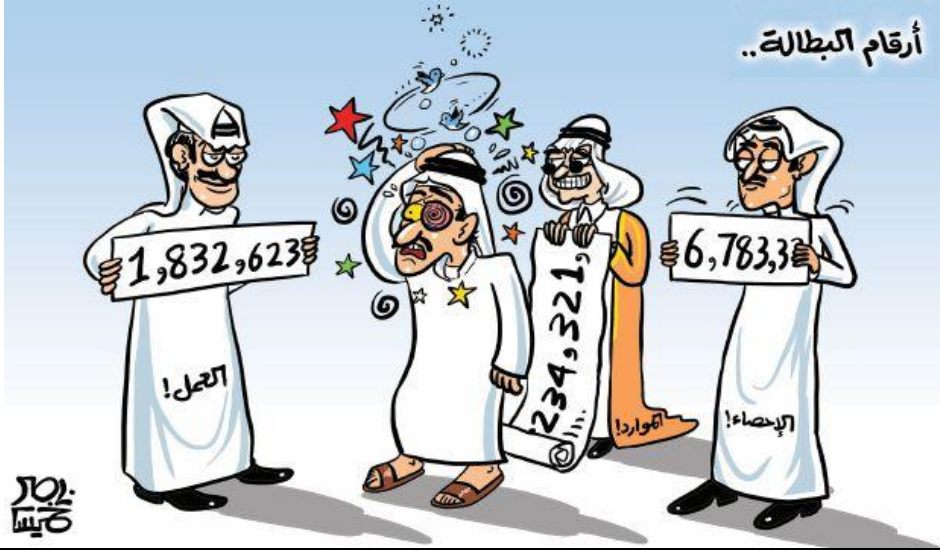
[https://www.aleqt.com/2016/02/08/article\\_1028311.html](https://www.aleqt.com/2016/02/08/article_1028311.html)



**الوطن**  
 al-watan

المصدر: جريدة الوطن الاثنين  
 29 ربيع ثاني 1437 هـ - 8  
 فبراير 2016م

<http://www.alwatan.com.s.a/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6943>



AL HAYAT  
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء  
30 ربيع ثاني 1437 هـ - 9  
فبراير 2016م

[http://www.alhayat.com/  
Opinion/Naser-  
Khames/13868015](http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/13868015)

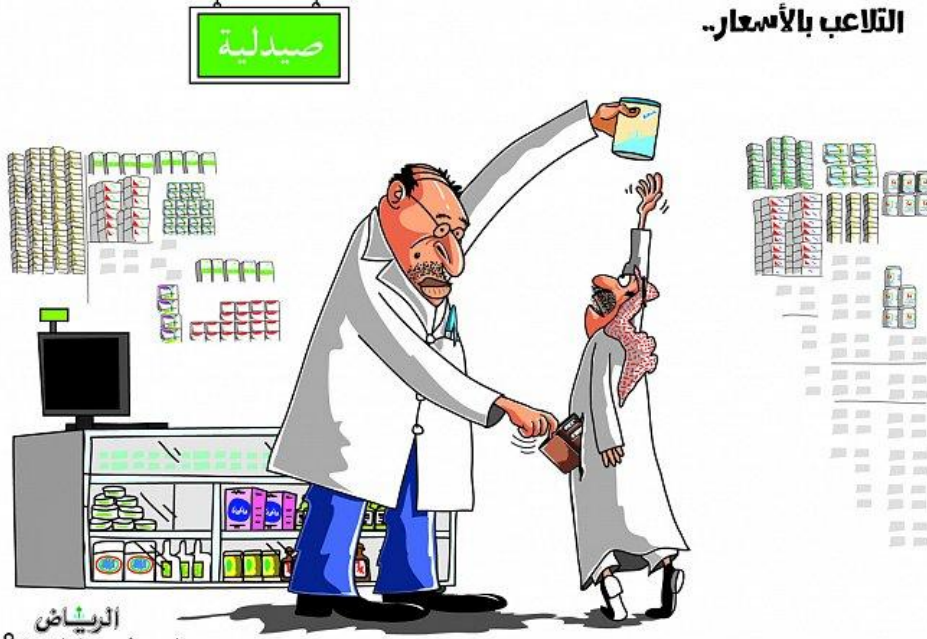


الوطن  
al-watan

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء  
30 ربيع ثاني 1437 هـ - 9  
فبراير 2016م

[http://www.alwatan.com.s  
a/Caricature/Detail.aspx?  
CaricaturesID=6946](http://www.alwatan.com.s<br/>a/Caricature/Detail.aspx?<br/>CaricaturesID=6946)

التلاعب بالأسعار..



الرياض  
@abdulaziz\_rabea  
www.alriyadh.com

صندوق التقاعد

2 1



ساره الهادي  
hilalius@hotmail.com



هروب العمالة..



الرياض  
@abdulaziz\_rabea  
www.alriyadh.com

الرياض  
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض  
الخميس 2 جماد اول 1437 هـ -  
11 فبراير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1127651>

الاقتصادية



الاقتصادية  
الاقتصادية  
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية  
الخميس 2 جماد اول 1437 هـ -  
11 فبراير 2016م

[https://www.aleqt.com/2016/02/11/article\\_1029289.html](https://www.aleqt.com/2016/02/11/article_1029289.html)